



جامعة قاصدي مرباح - ورقلة
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية



مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير
فرع: علوم اقتصادية، تخصص تجارة ومالية دولية

بعنوان :

أثر تغيرات سعر الصرف على الحساب الجاري

- دراسة حالة الجزائر للفترة (1990، 2014) -

من إعداد الطالب : عبد الوهاب زنقيلة

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 2016/11/21.

أمام اللجنة المكونة من السادة:

د / علاوي محمد لحسن.... (أستاذ محاضر "أ"، جامعة ورقلة) رئيساً

د / دادن عبد الوهاب..... (أستاذ، جامعة ورقلة) مشرفاً ومقرراً

د / غريب بولرباح..... (أستاذ محاضر "أ"، جامعة ورقلة) مناقشاً

د / سلامي أحمد..... (أستاذ محاضر "أ"، جامعة ورقلة) مناقشاً

السنة الجامعية: 2016/2015

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



جامعة قاصدي مرباح - ورقلة
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية



مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير
فرع: علوم اقتصادية، تخصص تجارة ومالية دولية

بعنوان :

أثر تغيرات سعر الصرف على الحساب الجاري
- دراسة حالة الجزائر للفترة (1990، 2014) -

من إعداد الطالب : عبد الوهاب زنقيلة
نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 2016/11/21.

أمام اللجنة المكونة من السادة:

- د / علاوي محمد لحسن.... (أستاذ محاضر "أ"، جامعة ورقلة) رئيساً
د / دادن عبد الوهاب..... (أستاذ، جامعة ورقلة) مشرفاً ومقرراً
د / غريب بولرباح..... (أستاذ محاضر "أ"، جامعة ورقلة) مناقشاً
د / سلامي أحمد..... (أستاذ محاضر "أ"، جامعة ورقلة) مناقشاً

السنة الجامعية: 2016/2015

الإهداء

إلى والدي الكريمين حفظهما الله

إلى إخوتي وأخواتي الأعزاء وأبنائهم

إلى زوجتي الغالية وابني أسامة

إلى أساتذتي، زملائي وكل طالب علم مخلص

أهدي ثمرة هذا العمل

عبد الوهاب

كلمة شكر كلمة شكر

أحمد الله سبحانه وتعالى أن وفقني لإتمام هذا العمل وأسأله أن يكون خالصاً
لوجهه الكريم.

أتقدم بخالص الشكر والتقدير، مع كل الاحترام إلى الأستاذ المشرف

الأستاذ الدكتور عبد الوهاب دادن

على قبوله الإشراف على هذا العمل، والذي لم يبخل علي بمساعدته ونصائحه وإرشاداته

وإلى الأساتذة أحمد سلامي، عبد الحميد الحديدي، عبد العزيز بوكار

على مساعدتهم لي في اتمام الدراسة

وأتقدم بجزيل الشكر إلى أعضاء اللجنة الأفاضل بتكرمهم وقبول مناقشة هذا العمل.

كما أتقدم بالشكر إلى جميع أساتذتي بكلية الاقتصاد بجامعة ورقلة

وإلى كل من ساعدني ونصحني ومن لم يسعفني الحظ لذكرهم

أقول لهم

جزاكم الله عنا خير

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى البحث في أثر تغيرات سعر صرف الدينار الجزائري - كأداة من أدوات السياسة الاقتصادية - على الحساب الجاري، والعلاقة التي تربطهما خلال الفترة 1990-2014، هذه المرحلة التي شهدت فيها الجزائر عدة تغيرات في مجال سياسة الصرف والنتائج والتغيرات التي مست رصيد الحساب الجاري ومختلف مكوناته. وخلصت الدراسة إلى أن التغيرات التي عرفها الحساب الجاري لم تكن ناتجة عن تغيرات سعر الصرف، وإنما لعوامل أخرى، لذلك فإن عملية تخفيض قيمة الدينار الجزائري لم تحقق الأهداف المرجوة منها لعدم توفر شروط نجاحها، كما أن النتائج القياسية خلصت إلى أنه لا توجد علاقة توازنية طويلة المدى بينهما.

الكلمات الدالة: سعر الصرف، تخفيض العملة، حساب جاري، تكامل مشترك

-

Résumé

L'objectif de cette étude était examiner l'impact des variations du taux de change du dinar Algérienne -comme un outil de la politique économique- sur le compte courant, et la relation entre eux, durant la période de 1990-2014, ou l'Algérie vécu beaucoup des changements dans la politique de change, et ces effets de changement sur le compte courant avec ses composants. Les résultats découvrent sont, que les changements du solde de compte courant ne sont pas à l'issue des variations de taux de change, alors l'opération de dévaluation du dinar algérien n'a pas réalisé les objectifs espérés, à cause l'inexistence des conditions de la réussite, en outre, les résultats empirique arrivent à découvrir qu'il ne se trouve pas une relation statique à long terme entre eux.

Les mots clé : Taux de change, dévaluation de la monnaie, compte courant, co-intégration.

قائمة المحتويات

الصفحة	المحتوى
I	إهداء
II	شكر وعرافان
III	ملخص الدراسة
IV	قائمة المحتويات
V	قائمة الجداول والأشكال
VI	قائمة الملاحق
أ - د	مقدمة عامة
28-01	الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لسعر الصرف والحساب الجاري
02	تمهيد
02	المبحث الأول: مفاهيم عامة حول سعر الصرف والحساب الجاري
02	المطلب الأول: سعر الصرف، النظريات والعوامل المفسرة لتغيراته
14	المطلب الثاني: الحساب الجاري والدلالة الاقتصادية لأرصده
20	المبحث الثاني: الدراسات السابقة
20	المطلب الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية
24	المطلب الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية
28	خلاصة الفصل
72-29	الفصل الثاني: دراسة تغيرات الدينار الجزائري وأثرها على الحساب الجاري 1990-2014
30	تمهيد
30	المبحث الأول: تطور نظام صرف الدينار وتغيرات رصيد الحساب الجاري
31	المطلب الأول: تطور نظام سعر صرف الدينار الجزائري
40	المطلب الثاني: تحليل تطور رصيد ميزان العمليات الجارية
53	المبحث الثاني: تحليل أثر تغير سعر صرف الدينار الجزائري على الحساب الجاري
54	المطلب الأول: أثر تغير سعر صرف الدينار على بنود الحساب الجاري وتحليله
69	المطلب الثاني: النتائج ومناقشتها
72	خلاصة الفصل
73	خاتمة
77	المراجع
83	الملاحق
96	الفهرس

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
33	تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار للفترة 1991/1987	01/2
40	تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي للفترة 2014-1990	02/2
42	تطور سعر برمبل النفط الاسمي خلال الفترة 2014-1990	03/2
55	تطور الصادرات خارج المحروقات للجزائر خلال الفترة 1998-1994	04/2
66	تطور سعر الصرف والحساب الجاري للجزائر خلال الفترة 2014-1990	05/2
67	نتائج اختبار جذر الوحدة للمتغيرات TC و CC	06/2

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الجدول
6	أنظمة الصرف وفق تصنيف صندوق النقد الدولي 1978 و 1998	01/1
12	المنحنى J	02/1
41	تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2014-1990	01/2
43	التوزيع السلعي للصادرات الجزائرية خارج المحروقات خلال سنة 2014	02/2
43	التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية خارج المحروقات خلال سنة 2014	03/2
44	تطور الواردات الجزائرية سنة خلال 2014-1990	04/2
46	التوزيع السلعي للواردات الجزائرية سنة 2014	05/2
46	التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية سنة 2014	06/2
47	تطور رصيد الميزان التجاري للجزائر للفترة 2014-1990	07/2
49	تطور رصيد ميزان الخدمات الجزائري خلال 2014-1990	08/2
50	تطور رصيد ميزان التحويلات من جانب واحد للجزائر خلال 2014-1990	09/2
52	تطور رصيد الحساب الجاري للجزائر خلال الفترة 2014-1990	10/2
54	تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الصادرات خلال الفترة 2014-1990	11/2
57	تغيرات سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الواردات خلال الفترة 2014-1990	12/2
59	تغيرات سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الميزان التجاري خلال الفترة 2014-1990	13/2
60	تغيرات سعر صرف الدينار الجزائري مقابل حساب الخدمات خلال الفترة 2014-1990	14/2
62	تغيرات سعر صرف الدينار الجزائري مقابل التحويلات خلال الفترة 2014-1990	15/2
63	تغيرات سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الحساب الجاري خلال الفترة 2014-1990	16/2
66	تطور سعر صرف الدينار الجزائري خلال 2014-1990	17/2
66	تطور رصيد الحساب الجاري للجزائر خلال 2014-1990	18/2

قائمة الملاحق

الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
84	تطور رصيد الحساب الجاري للجزائر للفترة 1992-1998	01
84	تطور رصيد الحساب الجاري للجزائر للفترة 1999-2004	02
85	تطور رصيد الحساب الجاري للجزائر للفترة 2005-2011	03
85	تطور رصيد الحساب الجاري للجزائر للفترة 2010-2014	04
86	أسعار النفط الخام الاسمية والحقيقية للفترة 2000-2014 (دولار للبرميل)	05
86	نسبة تغير سعر الصرف مقابل الميزان التجاري 1990-2014	06
87	تطور التجارة الخارجية - الصادرات - للجزائر حسب المناطق 2005-2015	07
87	تطور التجارة الخارجية - الصادرات - للجزائر حسب السلع 2005-2015	08
88	تطور التجارة الخارجية - الواردات - للجزائر حسب المناطق 2005-2015	09
88	تطور التجارة الخارجية - الواردات - للجزائر حسب السلع 2005-2015	10
89	نتائج اختبار ADF لاستقرارية السلسلة TC في المستوى	11
90	نتائج اختبار ADF لاستقرارية السلسلة TC عند الفروق من الدرجة الأولى	12
91	نتائج اختبار PP لاستقرارية السلسلة TC عند الفروق من الدرجة الأولى	13
92	نتائج اختبار ADF لاستقرارية السلسلة TC عند الفروق من الدرجة الثانية	14
93	نتائج اختبار ADF لاستقرارية السلسلة CC في المستوى	15
94	نتائج اختبار ADF لاستقرارية السلسلة CC عند الفروق من الدرجة الأولى	16
95	نتائج نموذج VAR للسلسلتين TC و CC	17

مقدمة

توطئة

شهد العالم سنة 1986 أزمة نتيجة التدهور الرهيب والمتواصل لأسعار المحروقات، عرفت خلالها العديد من الدول النامية إختلالات حادة على مستوى الاقتصاد الكلي، مست التوازنات الداخلية والخارجية لها، مؤدية بذلك إلى تدهور شروط التبادل التجاري الدولي للبلدان النامية، وزيادة في حدة العجز موازين مدفوعاتها التي مست بالأساس الحسابات الجارية، نتيجة لضمها مجموع تدفقات المعاملات الجارية للقطر مع العالم الخارجي، وبذلك فهذا الحساب يعكس العلاقات التجارية للبلد المعني مع بقية العالم. وتزامنت هذه الأزمة مع تذبذب في قيمة الدولار الأمريكي في أسواق الصرف العالمية الذي ارتبطت به العديد من المعاملات التجارية الدولية، خاصة لدى البلدان النامية المصدرة للنفط والمعادن.

و نتيجة لأهمية التجارة الخارجية في اقتصاديات الدول، وتعلق رصيد الحساب الجاري بالدخل الوطني بكل نواحيه، وأهميته في تحديد مستوى النشاط الاقتصادي، كما أنه يبرز ما إذا كان البلد يعيش تحت أو فوق قدراته. سعت العديد من هذه الدول النامية، خاصة النفطية منها التي عانت من جراء تلك إختلالات، إلى إعادة التفكير في إصلاحات جذرية تمس مختلف مجالات الاقتصاد، وهو ما دفعها استعمال سعر الصرف كأحد أدوات السياسة الاقتصادية، لكونه أداة فعالة لدى السلطات النقدية في حماية الاقتصاد الوطني من الصدمات الخارجية ودوره في تنظيم حركة التجارة، وذلك من خلال إعادة تقييم عملاتها مقابل العملات الأخرى للحد من هذه الإختلالات.

مما دفع الجزائر آنذاك باعتبارها دولة نامية متضررة كثيرا من هذه الأزمة، أن تسلك نهج هذه الدول من حيث الإصلاحات الجذرية المتبعة على الصعيد الداخلي والخارجي، وذلك بالتركيز على امتصاص اختلال التوازنات النقدية والمالية الكلية، لأجل تحقيق الاستقرار.

وبالتالي كانت سياسة تخفيض العملة الوطنية المفروضة من طرف صندوق النقد الدولي في إطار الاتفاقات المبرمة معه، تصب في هذا الاتجاه، أي تحقيق التوازن الخارجي من خلال رفع حجم الصادرات والحد من الواردات. كما أن ظهور الأورو كعملة أوروبية وتقلبات الدولار مقابل هذه العملة، كان له الأثر في قيمة الدينار الجزائري وعلى عوائد عمليات المبادلات التجارية الخارجية للجزائر، وهو مما دفع السلطات النقدية إلى استعمال أدواتها لحماية العملة والاقتصاد من هذه الصدمات.

وهذا ما يدفع للتساؤل عن مدى نجاعة تلك التخفيضات وأثر هذه التغيرات التي عرفها الدينار الجزائري على رصيد الحساب الجاري، ولذلك سنحاول من خلال هذه الدراسة البحث في أثر هذه التغيرات وقياس العلاقة بين سعر صرف الدينار والحساب الجاري للجزائر خلال الفترة الممتدة بين 1990 و2014.

الإشكالية الرئيسية:

وحسب ما سبق يمكن صياغة إشكالية البحث في تساؤل أساسي هو:

ما مدى تأثير تغيرات سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي على رصيد ميزان العمليات الجارية خلال الفترة 1990-2014 ؟

ويمكن تقسيم هذه الإشكالية إلى الأسئلة الفرعية التالية

- 1- هل توجد علاقة بين سعر صرف الدينار الجزائري ورصيد الحساب الجاري وما نوعها ؟
- 2- ما هي الآثار المترتبة عن تخفيض قيمة الدينار الجزائري على التجارة الخارجية للجزائر ؟
- 3- كيف تؤثر تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري على الحساب الجاري والعناصر المكونة له ؟
- 4- ما مدى نجاعة أداة سعر الصرف في الحد من الإختلالات الخارجية للجزائر ؟

الفرضيات:

- توجد علاقة ارتباط قوية بين سعر صرف الدينار الجزائري ورصيد الحساب الجاري.
- تعمل تخفيض قيمة الدينار الجزائري على زيادة الصادرات وتخفيض الواردات وتحسين الرصيد الجاري.
- يتأثر رصيد الحساب الجاري والعناصر المكونة له سلباً بتقلبات سعر صرف الدينار الجزائري.
- تعتبر أداة سعر الصرف فعالة في معالجة اختلال التوازنات الخارجية للجزائر.

أسباب اختيار الموضوع

يعتبر الموضوع من أبرز المواضيع الدولية وأكثرها جدلاً بين الاقتصاديين، ويعتبر من المواضيع المتجددة، نظراً للوضعية التي يشهدها الاقتصاد الجزائري، بسبب التغيرات الأخيرة التي شهدتها الدينار الجزائري حديثاً والتخفيضات التي مست الدينار الجزائري في إطار اتفاقيات مع صندوق النقد الدولي سابقاً، وكذا العجز المحقق في رصيد الحساب الجاري بعدما حقق مستويات فوائض قياسية.

أهمية الدراسة

يعتبر الحساب الجاري من أهم مكونات ميزان المدفوعات والرصيد الأكثر دلالة، وأكثرها استعمالاً في تحليل الوضعية الخارجية للبلد، خاصة من طرف صندوق النقد الدولي، لكون المعاملات الجارية تحتل الحجم الأكبر نسبياً مقارنة بالمعاملات الأخرى، وتعلقها بالدخل الوطني بكل نواحيه، ما يعني أن أي تغير في هذا الرصيد يكون مصحوباً بآثار على مستوى الإنتاج، وغيره، وكذا سعة واتجاه الإقراض الدولي. وبذلك تبرز أهمية الموضوع الذي يسعى إلى إبراز العلاقة بين سعر الصرف باعتباره أداة فعالة من أدوات السياسة الاقتصادية الكلية بيد السلطات النقدية، في تحسين وضعية رصيد الحساب الجاري.

هدف الدراسة

إن الهدف الأساسي لهذه الدراسة هو محاولة معرفة مدى استجابة ومرونة مكونات الحساب الجاري للتغيرات في سعر صرف الدينار الجزائري وطبيعة ونوع العلاقة التي تربطهما لأجل إمكانية الحد من النتائج السلبية لتقلبات سعر الصرف على هذا الحساب، والإجراءات الاحترازية التي يجب اتخاذها لذلك، ومدى نجاعة سعر الصرف كأداة من أدوات السياسة الاقتصادية الكلية واستعماله كألية لحماية الاقتصاد.

حدود الدراسة

حددت هذه الدراسة في إطارها المكاني ممثلا بالجزائر باعتبارها بلد نامي، والزمني من خلال الفترة الممتدة ما بين 1990 و2014، والتي شهدت جملة من التغيرات النقدية والمالية على الجزائر خصوصا وعلى المستوى الدولي عموما، أثرت بشكل أو بآخر على بعض التوازنات الكلية للاقتصاد.

منهج البحث والأدوات المستخدمة

تم اختيار بعض المناهج التي تتوافق مع الموضوع والتي يمكن لها أن تساعد في دراسته والإحاطة بجوانبه والمتمثلة في المنهج الوصفي الذي يمكن من وصف وتحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة، إضافة إلى المنهج القياسي لقياس العلاقة بينهما مستعملا بذلك أدوات إحصائية، وأدوات القياس الاقتصادي (برنامج EVIWES 8)، وقد جمعت المعطيات والبيانات اعتمادا على إصدارات بنك الجزائر.

مرجعية الدراسة

تطرقت بعض الدراسات إلى موضوع هذا البحث عن طريق دراسة أثر تقلبات -وأخرى تخفيض- سعر الصرف على ميزان المدفوعات، وأخرى إلى جزء منه باقتصارها على التجارة المنظورة فقط، وذلك في فترات زمنية متباينة ومناهج مختلفة، مست بعضها دول متقدمة والأخرى نامية في دراستها.

هيكل البحث

لأنجاز هذه الدراسة تم تقسيم البحث إلى فصلين اثنين، انطلاقا من مقدمة عامة كإحاطة بالموضوع تضم الإشكالية والفرضيات، وصولا إلى خاتمة عامة ضمت أهم النتائج المتوصل إليها من الدراسة، اتبعت ببعض للتوصيات وآفاق الدراسة.

حيث تم التطرق في الفصل الأول إلى الإطار النظري للموضوع، وهو ما يتعلق سعر الصرف والحساب الجاري والعلاقة التي تربطهما، والدراسات السابقة التي تمت في هذا المجال، أما الفصل الثاني فيمثل الدراسة التطبيقية له، والتي تتضمن تحليل وتفسير لأهم التطورات التي شهدتها سعر الصرف ومكونات الحساب الجاري للجزائر خلال فترة الدراسة، باستعمال أدوات إحصائية وقياسية لاستنباط العلاقة التي تربطهما.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي لسعر الصرف
والحساب الجاري

تمهيد

نهدف من خلال هذا الفصل إلى إبراز الجانب النظري للدراسة من خلال التطرق إلى مفاهيم عامة حول أسعار الصرف وأنواعها وكذا النظريات المفسرة لها، والأنظمة المتعلقة بها بالإشارة إلى آخر الترتيبات الحديثة في هذا الشأن، إضافة إلى أهم الأسباب المؤدية إلى تغيرات سعر الصرف. وكذا الحساب الجاري بالإشارة إلى مفهومه ومكوناته والأهمية الاقتصادية لأرصده، والتأثيرات الاقتصادية له بالإضافة إلى العلاقة النظرية التي تربطها معاً. مع الإشارة إلى بعض الدراسات السابقة في هذا المجال التي تطرقت إلى هذا الموضوع وأهم النتائج المتوصل إليها.

حيث تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين، تطرقنا في الأول منهما إلى مفاهيم عامة حول سعر الصرف والحساب الجاري، والذي بدوره تم تقسيمه إلى مطلبين ضم كل منهما متغير من متغيرات الدراسة، حيث تم التطرق في المطلب الأول إلى سعر الصرف والنظريات المفسرة لتغيراته وفي الثاني إلى الحساب الجاري وتأثيرات رصيده، وفي المبحث الثاني إلى الدراسات السابقة، حيث قسم إلى مطلبين اثنين ضم الأول الدراسات السابقة باللغة العربية، والآخر الدراسات السابقة الأجنبية بالإشارة إلى أهم ما ميز هذه الدراسة عنها.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول سعر الصرف والحساب الجاري

تعتبر أسعار الصرف كمتغير أساسي في إطار العلاقات الاقتصادية الدولية لما لها من تأثيرات كبيرة على حجم واتجاه المعاملات الجارية ورؤوس الأموال بين مختلف الدول، فضلاً عن الآثار التي تنجر عن تغيراتها على مختلف المتغيرات الاقتصادية والمالية والتوازنات الكلية، كما يعتبر الحساب الجاري من أكثر الأرصدة دلالة في ميزان المدفوعات، وأكثرها استعمالاً في تحليل الوضعية الخارجية للبلد، خاصة من طرف صندوق النقد الدولي، إذ أن هذه المعاملات الجارية تحتل حجم كبير نسبياً مقارنة بالمعاملات الأخرى وتتعلق بالدخل الوطني بكل نواحيه. لذلك سنتطرق في هذا المبحث إلى هذين المتغيرين لتوضيحهما ودراسة أسباب تغيراتهما والآثار الناجمة عن ذلك مع العلاقة النظرية التي تربطها كل منهما بالآخر.

المطلب الأول: سعر الصرف والعوامل المفسرة لتغيراته

إن من أهم القضايا الاقتصادية التي تثيرها العلاقات التجارية والمالية الدولية التي تربط بين مختلف اقتصاديات دول العالم، هي تلك المتعلقة بالعلاقة بين النقد الوطني والنقد الأجنبي، حيث أن قيام التجارة بين مختلف الدول باستخدام عملاتها الوطنية إنما يترتب عليها عامل جديد هو **سعر الصرف**¹.

¹ سامي خليل، النقود والبنوك، شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، الكويت، 1989، ص753

أولاً: مفهوم سعر الصرف

عند التعامل بين الدول فإنه لا بد من نظام يقوم بتحويل العملات الوطنية من بعضها إلى بعضها الآخر¹ وبذلك تثار مشكلة حساب قيمة التبادل ثم مشكلة دفع تلك القيمة أو بمعنى آخر مشكلة النقود التي يحسب على أساسها النقود التي يدفع بها². وعليه فإن المبادلات الدولية تستلزم دائماً إجراء مقارنة بين عملات البلدان أطراف التبادل، وهذه المقارنة تعتبر جوهر عملية الصرف الأجنبي، وفي غياب عملة وحيدة تستخدم كوسيلة دفع دولية، كان من الضروري اللجوء إلى المقارنة بين عملات الدول التي تدخل في المبادلات الدولية، والتي تعتبر جوهر عملية صرف العملات.

1 تعريف سعر الصرف: اختلفت المصادر في صياغة تعريف واحد لسعر الصرف، إلا أنها تتفق في كونه أداة ربط بين الاقتصاد المحلي وباقي الاقتصاديات، حيث يعرف البعض سعر الصرف على أنه عدد الوحدات التي يجب دفعها من عملة معينة للحصول على وحدة من عملة أخرى³، كما يعرف على أنه سعر عملة دولة بعملة دولة أخرى أو هو نسبة مبادلة عملتين، فإحدى العملتين تعتبر بمثابة سلعة والعملة الأخرى تعتبر ثمنها لها.⁴

حيث يربط بين أسعار السلع في الاقتصاد المحلي وأسعارها في السوق العالمية فضلاً عن كونه وسيلة هامة للتأثير على تخصيص الموارد بين القطاعات الاقتصادية وعلى ربحية الصناعات التصديرية وتكلفة الموارد المستوردة، ومن ذلك على التضخم والنتائج والعمالة.

وهناك طريقتان لتسعير العملات وهما: التسعير المباشر والتسعير غير المباشر، فالتسعير المباشر أو التسعيرة المؤكدة هي عدد الوحدات من العملة الأجنبية التي يجب دفعها للحصول على وحدة من العملة الوطنية، والقليل من يستعمل هذه الطريقة كبريطانيا أما التسعير غير المباشر أو التسعيرة غير المؤكدة فهي عدد الوحدات من العملة الوطنية الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية ومعظم الدول تستعمل هذه الطريقة منها الجزائر⁵. وتجدر الإشارة إلى طريقة أخرى يتم من خلالها تحديد سعر عملة بأخرى من خلال عملية تقاطع أسعار بعض العملات، لذلك تدعى هذه الطريقة بالتسعيرات المتقاطعة.

¹ ريمون بتران، الاقتصاد المالي الدولي، ترجمة محمود أنسي، مؤسسة فرانكلين، القاهرة 1975، ص 67

² عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالي، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن 2011، ص 21

³ أسامة محمد الفولي، مجدى شهاب، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة للنشر، القاهرة، 1997، ص 292

⁴ مجدى محمود شهاب و سوزي عدلي ناشد، أسس العلاقات الاقتصادية الدولية، بيروت لبنان، منشورات الحلبي الحقوقية، 2010 ص 129

⁵ الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ط 6، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ص 96

وفي الواقع العملي لا يمكن أن تحدد العلاقة بين عملة دولة معينة وعمليات أخرى من خلال التسعيرات اليومية المعلن عنها في فترة معينة، وإنما تدخل اعتبارات أخرى، تكسب سعر الصرف صيغا عديدة لكل منها مدلولها وبالتالي استعمالها الخاص¹، وتتضح من خلالها القدرة التنافسية بين الدول، بالإضافة إلى أخذ مختلف التدابير الحكومية بعين الاعتبار، كالتعريفات والرسوم الجمركية، والحوافز المالية التي لها علاقة بالمعاملات الدولية وهذا ما يدفع إلى التفريق بين مختلف أشكال سعر الصرف* التي تختلف عن بعضها في طريقة الحساب ومجال الاستعمال والهدف، منها سعر الصرف الاسمي، الحقيقي، الفعلي، التوازني إلى غير ذلك.

حيث يعكس السعر الصرف الاسمي الثنائي حساب العملة المحلية بدلالة الأجنبية، أي سعرها الجاري ولا يأخذ بعين الاعتبار قوتها الشرائية. وينقسم إلى سعر صرف رسمي معمول به فيما يخص المبادلات التجارية الرسمية، وسعر موازي معمول به في الأسواق الموازية، وهذا يعني إمكانية وجود أكثر من سعر صرف اسمي في نفس الوقت لنفس العملة في نفس البلد².

كما يمكن التمييز بين أسعار الصرف من خلال معيار زمن التنفيذ إلى سعر صرف عاجل يتم فيه التسليم فوري وفي حدود يومين كحد أقصى، وسعر صرف آجل يتم بداية من 48 ساعة بعد إبرام العقد.

2 أنظمة سعر الصرف: يشكل نظام الصرف الإطار العام الذي يتحدد فيه سعر الصرف³، ويعبر عن تلك القواعد والأسس التي تحكم تدخل السلطات النقدية لتحديد سعر الصرف أو الدفاع عنه، ويسمى سعر الصرف الاسمي، حيث تطورت أنظمة أسعار الصرف في اتجاهين مختلفين منذ انخيار نظام بريتون وودز عام 1971، فتميز الاتجاه الأول بالمحافظة على استقرار أسعار الصرف ضمن تكتلات إقليمية كما في البلدان الأوروبية، أما الاتجاه الثاني فقد تميز بالمرونة بين العملات الرئيسية⁴ ويمكن إيجازها فيما يلي:

أ- أنظمة سعر الصرف الثابتة: حيث يتم فيها تثبيت سعر صرف العملة إلى: إما عملة واحدة تحدد فيها آلية الصرف عن طريق الارتباط المباشر بعملة التدخل، وثبات الأسعار يكون تجاه العملة المرتبط بها ما لم تتدخل لإحداث التغيير في سعر الارتباط المركزي للعملة⁵ عادة ما تتميز هذه العملة بالقوة والاستقرار. وإما سلة عملات يتم اختيار هذه العملات انطلاقاً من عملات الشركاء التجاريين الأساسيين، أو من العملات المكونة لوحدة حقوق السحب الخاصة، كما هو الربط باليورو باعتباره امتداد لسلة العملات المكونة للإيكو سابقاً. وإما ضمن هوامش محددة يتم فيها تحديد مجال التقلب المسموح سواء تعلق التثبيت بعملة أو بسلة عملات.

¹ نعمان سعدي، البعد الدولي للنظام النقدي برعاية صندوق النقد الدولي، دار بلقيس، الجزائر، 2011، ص 120

* لمزيد من الاطلاع حول أنواع سعر الصرف: الاسمي، الحقيقي، الفعلي الاسمي، الفعلي الحقيقي، راجع الطاهر لطرش الاقتصاد النقدي والبنكي

² عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثالثة، 2006، ص 103.

³ الطاهر لطرش، الاقتصاد النقدي والبنكي، مرجع سابق، ص 199

⁴ الصادق علي وآخرون، نظم وسياسات أسعار الصرف، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 1997، ص 63

⁵ محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996، ص 115

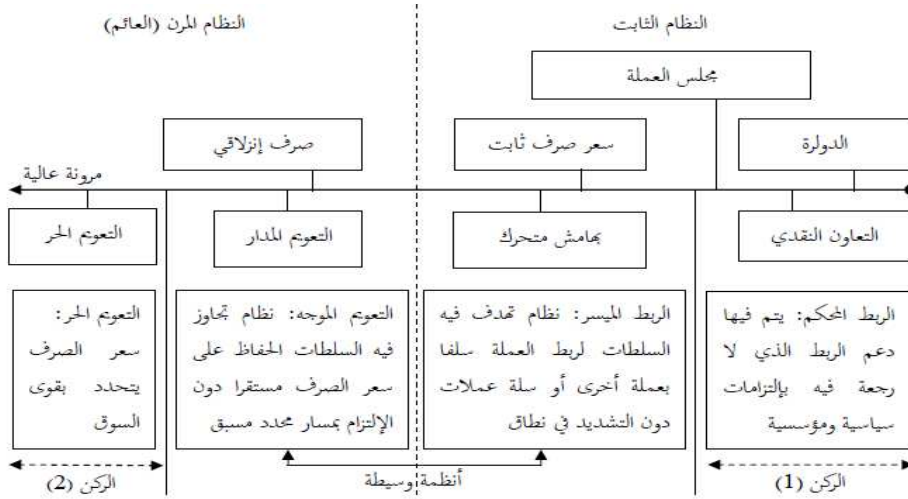
ب- أنظمة سعر الصرف المرنة: يتم فيها تحديد قيمة العملة بناء على العرض والطلب في سوق الصرف الأجنبي، وتنقسم إلى:

- **التعويم المدار:** يقصد به إعطاء حرية غير تامة لسعر الصرف، أي عدم ترك سعر الصرف يتقلب وفقا لتقلبات الطلب والعرض، بحيث تتدخل الدولة في سوق الصرف بهدف التخفيف من حدة التقلبات في سعر صرف العملة الوطنية، والعمل على استقراره عند المستوى الذي يحقق مصلحة الاقتصاد الوطني.¹
- **التعويم الحر:** إن التعويم الحر نظام يسمح بموجبه لقيمة العملة أن تتغير صعودا وهبوطا حسب قوى السوق بصفة حرة دون تدخل السلطات، وتتأثر التوقعات في أسعار صرف العملات بالطلب والعرض على العملة.²

قام العديد من الاقتصاديين وعلى رأسهم "Rienhart" 1998 و"Williamson" 2000، باقتراح أنظمة صرف تقع ما بين أنظمة الصرف الثابتة والمرنة وأطلق عليها **أنظمة الصرف الوسيطة**، والتي تعطي فرصا لاقتصاد البلد لمواجهة الصدمات الخارجية، والتي تضم عناصر ثابتة وعناصر مرنة.³

ومع نهاية التسعينات ظهرت نظرة جديدة في تصنيف أنظمة الصرف والتي تقوم على جانبين⁴، يركز أحدهما على التصريحات الرسمية للدول لدى صندوق النقد الدولي تبعا لأنظمة الصرف الرسمية إلى غاية 1998، أما الجانب الآخر يركز على الأنظمة الفعلية القائمة، وعدم تطابقهما أدى إلى تصنيف أنظمة الصرف إلى عدة ترتيبات، تنطلق من الأشد ثباتا إلى الأكثر مرونة تتوسطها أنظمة محدودة المرونة - الأنظمة الوسيطة - والشكل يوضح هذا التصنيف لصندوق النقد الدولي وفق تصنيف 1978 و1998:

الشكل (01/1): أنظمة الصرف وفق تصنيف (FMI) 1978-1998



المصادر: مجلة التمويل والتنمية، المجلد 41، العدد 1 مارس 2004 ص 23

¹ زينب حسين عوض الله، **الاقتصاد الدولي**، دار الجامعة الجديدة الأزاريبية، الإسكندرية، 2004، ص 52.

² مارك ستون وآخرون، **أنظمة سعر الصرف**، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 45، العدد 1، 2008، ص 43.

³ بربري محمد أمين، **الاختيار الأمثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي**، أطروحة دكتوراه غ م، جامعة الجزائر، 2011 ص 77

⁴ FAUGERE J-P et voisin. C (1994) **le système financier et monétaire international**, édition nathar, P80

3 وظائف سعر الصرف: تتعدد وظائف سعر الصرف واستخداماته والتي يمكن إيجازها في¹:

- **وظائف القياس:** يستعمل بغرض قياس ومقارنة الأسعار المحلية لسلعة معينة مع أسعار السوق العالمية، وهكذا يمثل سعر الصرف، حلقة الوصل بين الأسعار المحلية والأسعار العالمية، ويمكن من قياس سعر صرف عملة مقابل سعر صرف عملات دول الشركاء التجاريين الرئيسيين.²
- **وظائف التطوير:** يستخدم في تطوير صادرات معينة إلى مناطق معينة، من خلال دوره في تشجيع تلك الصادرات، ويمكن أن يدفع إلى الاستغناء عن فروع صناعية معينة واستبدالها بالاستيراد حيث تكون أسعار السلع المستوردة أقل من المحلية، وبالتالي يؤثر على تغيير التركيب السلعي والجغرافي للتجارة الخارجية للدول.
- **وظائف التوزيع:** لارتباطه بالتجارة الخارجية، حيث يقوم بإعادة توزيع الدخل العالمي والثروات الوطنية بين دول العالم.

ثانياً: العوامل المؤثرة في سعر الصرف .

منذ تبني أسعار الصرف العائمة في عام 1973 البديلة لنظام السعر الثابت، تتعرض أسعار صرف عملات البلدان المختلفة إلى تقلبات مستمرة، ذلك لأن سعر الصرف يعتبر مؤشر اقتصادي يستجيب بقوة للمؤثرات الاقتصادية الكلية وغيرها، كون الاقتصاد يتأثر بمختلف الأحداث ويستجيب لها، وبالتالي فإن سعر الصرف لا يشذ في ذلك عن غيره من المتغيرات المكونة للفعاليات الاقتصادية.

يمكن الإشارة إلى أهم العوامل الرئيسية التي تؤدي إلى تغير سعر الصرف كالتالي :

1- العوامل الاقتصادية المؤثرة في سعر الصرف:

- **كمية النقود:** إن الإفراط في الإصدار النقدي وتزايد كمية النقود تؤدي إلى ارتفاع مستوى الأسعار وبالتالي جعل سلع الدولة المعنية أقل قدرة على منافسة سلع الدول الأخرى مما يتسبب في زيادة الاستيراد وانخفاض الصادرات ويقابل ذلك زيادة في الطلب على عملات تلك الدول وانخفاض في الطلب على العملة المحلية مما ينتج عنها ارتفاع في أسعار صرف العملات الأجنبية.³

¹ Ingram, James C. & Robert M. Dunn, **International Economics**, 3rd Ed, New York: John Wiley & sons, Inc, 1993, P 273

² مشهور هنلول بربور، العوامل المؤثرة في انتقال أسعار صرف العملات الأجنبية على مؤشر الأسعار في الأردن 1985-2006 أطروحة

دكتوراه منشورة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن، 2008، ص 69

³ مروان عطوان، أسعار صرف العملات، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 1992 ص 80

● **أسعار الفائدة:** الزيادة في أسعار الفائدة الحقيقية تحفز رأس المال الأجنبي للانسياب إلى الداخل مؤدية إلى ارتفاع قيمة عملتها في سوق الصرف الأجنبي إذ أن الزيادة في سعر الفائدة الحقيقي في دولة ما سيدفع المستثمرين من دول أخرى على زيادة الطلب على عملة تلك الدولة وإقراض عملائهم المحلية إلى مقترضين في هذه الدولة، وهذه التحركات في رأس المال سوف تؤدي إلى رفع قيمة عملة هذه الدولة بالنسبة للدول الأخرى، أما انخفاض أسعار الفائدة المحلية سيكون له أثر معاكساً لما سبق.¹

● **التضخم المحلي والعالمي:** إن التضخم يعد أحد العوامل المؤثرة في سعر الصرف وأن العلاقة بينهما تأتي من عدة قنوات أهمها:

- القناة التي تؤكد سريان مفعول نظرية تعادل القوة الشرائية*، حيث أن سعر الصرف للعملة المحلية مقابل العملات الأخرى يميل إلى الهبوط بنفس النسبة التي يرتفع بها مستوى الأسعار.
- القناة الأخرى هي تخفيض قيمة العملة، أي رفع سعر الصرف، والذي يؤدي إلى رفع الأسعار نتيجة ارتفاع السلع المستوردة بالعملة المحلية، ويتعداه التأثير إلى الأجور.

إن تأثير ارتفاع مستوى للأسعار المحلية مقارنة بمستوى الأسعار العالمية يؤدي إلى زيادة كل من الاستيراد والطلب على النقد الأجنبي وانخفاض كل من الصادرات و عرض النقد الأجنبي، مما يدفع بسعر الصرف إلى الارتفاع، ومنه يمكن اعتبار المستوى العام للأسعار وتغيراته من أهم العوامل التي تؤثر تحديد سعر الصرف.²

● **ميزان المدفوعات:** يعد التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات من بين أهم العوامل المؤثرة في سعر الصرف كونه حلقة الوصل التي تعكس علاقة البلد بالعالم الخارجي، والمقصود هنا هو التوازن والاختلال الاقتصادي، كون أن التوازن المحاسبي حتماً سيكون حاصلًا بسبب استخدام طريق القيد المزدوج في تدوين بيانات ميزان المدفوعات. ويظهر أن هناك تأثير متبادل بين موقف ميزان المدفوعات وسلوك سعر الصرف، ففي حالة العجز يندفع البلد باتجاه زيادة الطلب على العملات الأجنبية مقابل انخفاض في طلب الأجانب على عملته وهذا يعني انخفاض قيمة عملة هذا البلد وبالتالي زيادة سعر الصرف الأجنبي وهذا يعني أن السلع المحلية رخيصة بالنسبة للأجانب مقارنة بالسلع في الخارج، مما يدفع إلى زيادة التصدير، وفي الوقت نفسه تصبح السلع الأجنبية أكثر

¹ عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالي، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية، مرجع سابق ص 65

* تعتبر نظرية تعادل القوة الشرائية أحد أهم النظريات المحددة لأسعار الصرف، وحسب هذه النظرية فإن سعر أي عملة يتحدد وفق قوتها الشرائية في السوق المحلية بالنسبة لمقدرتها في الأسواق الخارجية، وبالتالي فإن العلاقة بين عمليتين تتحدد تبعاً للعلاقة بين مستويات الأسعار السائدة بين الدولتين.

ولمزيد من الإطلاع حول النظريات المفسرة لأسعار الصرف طالع: نعمان سعيدي، البعد الدولي للنظام النقدي، ص 167

² عبد المنعم السيد على وعبد الرحمان حبيب، نظام النقد الدولي والتجارة الخارجية للبلدان العربية، المؤسسة الجامعية، بيروت، 1986، ص 7

غلاءً من وجهة نظر المقيمين، مما يؤدي إلى تخفيض الاستيراد، وبالتالي فإن زيادة الصادرات وانخفاض الاستيراد يدفع إلى تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، على أن لا تتغير الأسعار الداخلية بنفس نسبة تغير أسعار الصرف.¹

● **الدخل وسعر الصرف:** ويعتبر من أهم المؤثرات على سعر الصرف ويأتي أثره باتجاهين هما:

- أن أي تغير في الناتج المحلي الإجمالي يدفع إلى تغير مشابه في الحساب الجاري بالزيادة والنقصان، فعند الزيادة سينتعث الحساب الجاري دافعاً للطلب على العملة المحلية نحو الأمام والذي يؤدي إلى خفض سعر الصرف الأجنبي والعكس يؤدي إلى رفعه.

- مع افتراض تمتع رأس المال بحرية الحركة فإن زيادة التدفق الرأسمالي تؤدي إلى زيادة الدخول النقدية في الدولة المستقبلية له، مما يدعو إلى تنشيط طلبها الكلي بما فيه الطلب على الاستيراد من البلد المصدر له، وفي نفس الوقت يترتب على التدفق الرأسمالي انخفاض الدخول النقدية في البلد المصدر له مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الكلي الداخلي بما فيه الطلب على الاستيراد؛ ونتيجة للحالتين أي زيادة الطلب على صادرات البلد المعني بتصدير رأس المال وانخفاض وارداته، يتحقق فائض في الحساب الجاري يعوض العجز في حساب رأس المال طويل الأجل الناجم عن التدفق الرأسمالي الخارج، مؤدياً إلى رفع قيمة العملة المحلية وخفض سعر الصرف الأجنبي تجاهها.

● **عجز الموازنة الحكومية والسياسة المالية:** تؤدي السياسة المالية إلى إعطاء آثار متباينة على سعر الصرف، فإذا اتخذت الحكومة سياسة مالية أكثر تقييداً لتحقيق فائض في الموازنة أو التقليل من العجز القائم على الأقل، فإنها ستعمل على تخفيض الطلب الكلي وانخفاض النشاط الاقتصادي وهبوط معدل التضخم مما ينجم عن ذلك انخفاض في الواردات وزيادة الصادرات ويتجه الحساب الجاري إلى تحقيق فائض يرفع قيمة عملتها في أسواق الصرف وتخفيض سعر الصرف الأجنبي، كما أن هذه السياسة تدفع باتجاه خفض أسعار الفائدة الحقيقية في تلك الدولة مما يسمح بتدفق رأس المال إلى الخارج، ويتزايد عرض عملتها مولداً الضغوط لخفض القيمة التبادلية لها بزيادة سعر الصرف الأجنبي. وبذلك فإن النتيجة النهائية للسياسة المالية غير مؤكدة، كما أن الضرائب يمكن أن تكون لها ردود فعل مختلفة فإذا كان هدفها معالجة التضخم فإنها تخفض سعر الصرف، ولكن قد يكون أثرها عكسياً عندما تفرض على رؤوس الأموال الداخلة وتشكل قيوداً عليها مما يؤدي إلى رفع سعر الصرف.²

¹ Salvator, r: **International Economics**, John wihy & sons, New Yourk 2001, P 155-156

² عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالي، سعر الصرف وإدارة في ظل الصدمات الاقتصادية، مرجع سابق ص 76

2- العوامل غير الاقتصادية المؤثرة في سعر الصرف:

هناك عوامل أخرى غير اقتصادية تؤثر في أسعار الصرف ونشير منها إلى:

- **الاضطرابات والحروب:** إن من العوامل المؤثرة على سعر الصرف ولاسيما في المدى القصير وأحياناً على المدى البعيد هي الاضطرابات السياسية وحالات الحروب الداخلية والخارجية. والتي تؤثر على أوضاع التجارة والصناعة والزراعة والمال والتي من شأنها أن تغير الطلب على الصرف الأجنبي وبالتالي تغير سعر الصرف.¹
- **الإشاعات والأخبار:** وتعد من المؤثرات السريعة على سعر الصرف الأجنبي صحيحة كانت أو غير ذلك، فتصدر أحياناً إشاعات من بعض المتعاملين أنفسهم حول مستقبل عملة ما فيحدث تأثير خلال وقت قصير، ولا تلبث السوق أن تستعيد استقرارها.² ولكون سعر الصرف يعتمد على بعض المتغيرات الاقتصادية التي يمكن متابعتها من خلال الأخبار كالتوقعات حول أسعار الفائدة أو عرض النقد، فإن المتعاملين يتأثرون بكل الأخبار ذات العلاقة بما أو بالبيئة الاقتصادية عموماً كما يتأثر بأخبار الأحداث السياسية والحروب، وتأتي الاستجابة لهذه المتغيرات بحسب قوة تجاوب السوق معها، فقد يكون حساساً قويا أحيانا كما قد يكون ضعيفاً في أخرى بسبب اختلاف استجابة المتعاملين.³
- **خبرة المتعاملين وأوضاعهم:** يقوم المتعاملون في سوق العملات الأجنبية بتحديد اتجاه الأسعار واتخاذ قراراتهم بشأنها وما إذا كان من الضروري تعديلها وذلك على ضوء مهاراتهم وخبراتهم بالسوق وأحواله، وبذلك فإن السعر تتأثر بخبرة هؤلاء المتعاملين ومهاراتهم، فضلاً عن تأثر الأسعار بالقوة التفاوضية للمتعاملين والأساليب المستخدمة لتنفيذ عملياتهم المختلفة وحجم التزاماتهم.⁴

ثالثاً: تغيرات سعر الصرف

وعند الحديث عن تغيرات سعر الصرف كثيراً ما تتداول مصطلحات مختلفة للتعبير عن ذلك، وهنا تجدر الإشارة إلى التمييز بينها، فنجد عبارة **التدهور Dépréciation** و**التحسن Appréciation**، وكذا **التخفيض Dévaluation** و**الرفع** من قيمة العملة **Réévaluation**، حيث يأخذ التخفيض في العملة مكانه عندما يكون سعر العملات الأجنبية، في ظل نظام الصرف الثابت، يزداد بقرار رسمي، والرفع يعتبر عكس التخفيض.⁵ أما تغيرات سعر العملات الأجنبية في ظل سعر الصرف المرن فتسمى بتدهور العملة وذلك عندما تصبح أقل قيمة بدلالة العملات الأجنبية، وتتحسن لما تصبح أكثر قيمة بدلالة النقد الأجنبي.

¹ محمد علي الجاسم، الاقتصاد الدولي، ج1، دار الجاحظ، بغداد، 1976 ص 340

² سيد عيسى، أسواق وأسعار صرف النقد الأجنبي، مؤسسة النقد السعودي (بدون تاريخ) ص 85

³ رشاد العصار وعليان الشريف، المالية الدولية، دار المسيرة للنشر، عمان الأردن، 2000، ص 46

⁴ نفس المرجع، ص 47-48

⁵ تومي صالح، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، 2004، ص 295

وقبل الخوض في مختلف التغيرات التي تطرأ على سعر الصرف، وفي ظل اختلاف المؤشرات الاقتصادية والمالية التي تدخل في تحديد العملة، لا بد من الإشارة إلى الأساس النظري لسعر الصرف والذي تفسره مجموعة من النظريات المختلفة، جاءت تبرر اختلاف أسعار الصرف ما بين الدول، والتي نشير إلى أهمها:

● نظرية تعادل القوة الشرائية: جاءت على يد الاقتصادي السويدي "Gustav Cassel"، عام 1922 عندما أصدر كتابه "النقود وأسعار الصرف الأجنبي بعد عام 1914"¹. وتنطلق من فكرة أن العلاقة بين عملتين تتحدد تبعاً للعلاقة بين مستويات الأسعار السائدة في كل من الدولتين²، ومنه فإن السعر التوازني الذي يستقر عنده سعر الصرف في زمن معين يعني تساوي القدرة الشرائية للعملتين. وحسب هذه النظرية تؤثر معدلات التضخم السائدة في دولتين بعد فترة زمنية معينة على سعر الصرف نقداً لعملتي هاتين الدولتين بعد تلك الفترة.

وتعتبر غالباً الطريقة الأولى المستعملة من طرف الاقتصاديين والمحللين في الأسواق والذين يرغبون في قياس وحساب سعر الصرف التوازني، كما تعتبر هذه الطريقة الأحسن في إعطاء قياس لتغيرات انحرافات الأسعار، بين الدولة ومختلف شركاؤها في التجارة.³

● تعرضت هذه النظرية لجملة من الانتقادات أدت إلى ظهور فرضيات أخرى تفسر التغيرات الحاصلة في سعر الصرف والتي نذكر منها نظرية تعادل معدلات الفائدة التي تقوم على أساس أسعار الفائدة في تفسير تغيرات سعر الصرف، حيث أن تباين معدلات الفائدة بين دولتين يساوي نسبة التحسن أو التدهور المنتظر للعملة الصعبة مقارنة بالعملة المحلية⁴. وكذا نظرية الأرصد التي تعتمد على أرصدة ميزان المدفوعات في تحديد سعر الصرف إضافة إلى نظرية كفاءة السوق، الإنتاجية والنظرية الكمية

1- تخفيض العملة: ويقصد به تعديل العلاقة القائمة بين تلك العملة والأساس القائمة عليه أي بالنسبة لقاعدة نقدية معينة كالذهب، عملات صعبة وجميع العملات؛ وبالتالي فهو إجراء رسمي تقني من طرف السلطات النقدية يتم من خلال تعديل سعر التعادل إلى المستوى الحقيقي، قصد التحكم في الصعوبات التجارية للبلد، حيث تعتبر سياسة تخفيض العملة إحدى السياسات الهامة التي يطالب بها صندوق النقد الدولي الدول التي تعاني إختلالات مؤقتة عارضة أو هيكلية أو مزمنة، حيث يكون أسعار الصرف مبالغ فيها ولا تعكس المستوى الحقيقي لها. ولكن يجب ألا تفسر كل تذبذبات سعر الصرف الكبيرة على أنها دليل على سوء التعادل، فبعض التصحيحات الكبيرة لسعر الصرف الحقيقي الفعال تمت بسلاسة بشكل لافت، مما يوحي أنه قد تكون هناك عوامل خلاف

¹ حمدي عبد العظيم، سياسة سعر الصرف وعلاقته بالموازنة العامة، مكتبة النهضة العربية، القاهرة، 1987، ص: 96.

² PEYARD josette, **risques du charge**, librairie vuibert, paris, 1986, P75.

³ K. Rogoff et al, **The Purchasing Power Parity Puzzle**, Journal of Economic Literature , Vol 34, 1996, p38

⁴ RICHARD boillie et patrick McMahon, **marché des changes**, édition ESKA, Paris, 1997, P145.

ذلك، حيث تلعب تكاليف النقل والأذواق والرسوم الجمركية، دوراً أساسياً في تحريك سعر الصرف الحقيقي الفعال لعملة ما تعادلها غير سليم.¹

تهدف سياسة التخفيض إلى مجموعة من الأهداف يمكن أن نميز بين نوعين منها²:

- أهداف مباشرة مرتبطة بالآلية المستخدمة في حد ذاتها، نذكر منها:
 - تخفيض عجز ميزان المدفوعات الجاري - الهدف الأساسي - بزيادة الصادرات وتخفيض الواردات وتدير نقد أجنبي يساعد على الوفاء بالتزامات الديون الخارجة.
 - زيادة القدرة التنافسية للسلع في السوق الخارجي عن طريق تخفيض التكاليف والأسعار المحلية بالنسبة للخارج؛
 - توجيه هيكل الإنتاج نحو الخارج بإنتاج سلع تصديرية، وتشجيع الاستثمار الأجنبي في الداخل.
- وأخرى غير مباشرة مرتبطة بالفلسفة الاقتصادية، على اعتبار أن سياسة التخفيض تدخل ضمن مشروعية صندوق النقد الدولي الممول للبرنامج، حيث قد تنعكس بالإيجاب على صانعي القرار أكثر منها بالنسبة للبلد المنفذ له، كما أن هذا الإجراء قد يضر ببلدان أخرى، حيث أن البلد المخفض استطاع نظرياً وبدون أي عناء تصدير عجزه إلى الخارج.

يتخذ التخفيض أشكالاً عدة تبعاً للأحوال الاقتصادية التي تمر بالدولة وحسب وجهة النظر السياسية التي تتبعها الحكومة، فقد يكون صريحاً أو ضمناً، هجوماً أو دفاعياً، دافئاً أو بارداً.³

فالصريح وهو الأكثر استعمالاً يقرر وينشر على كافة المستويات وأمام الرأي العام، والضماني (المستتر) ويتم بطريقة أخرى حيث أن الإجراءات المتخذة تتساوى مع تخفيض قيمة العملة، كفرض ضرائب على الواردات أو منح إعانات مالية للصادرات. أما التخفيض الهجومي يتخذ تغيير سعر التعادل ليس تجاوباً مع اختلال نقدي ولكن رغبة في غزو أسواق أجنبية إذ يمكن بيع منتجات محلية في أسواق أجنبية وبأسعار منخفضة فتزداد بذلك الصادرات. أما الدفاعي يستعمل للوقاية من تأثير الدول الأجنبية على الاقتصاد القومي كأن تتخذ الدولة هذه الوسيلة للرد على سياسة دولة أجنبية تجاهها. والتخفيض الدفاعي تلجأ إليه الدولة خلال إحدى الأزمات أي عند حدوث اختلال شديد تلجأ إليه السلطات لتجنب عدم الوفاء بالتزامات، وأخيراً التخفيض البارد يتحقق في هدوء واتزان لأن الاختلال النقدي لم يتخذ شكلاً هاماً، وغالباً ما يؤدي إلى علاج الحالة الاقتصادية القائمة.

¹ لويس أف كاتاوا، لماذا أسعار الصرف حقيقية، مجلة التمويل والتنمية، سبتمبر 2007، ص 47

² العوث ولد الطالب حدو، سياسة تخفيض قيمة العملة الموريتانية وآثارها على ميزان المدفوعات، متوفر على <http://members.aruc.org/web/auc>

³ عبد النبي حسن يوسف، تخفيض النقود بين عجز المدفوعات وعجز السياسات، إدارة الأعمال، جامعة حلوان (بدون تاريخ) ص 2

وفيما يأتي سنرى كيف يؤثر تخفيض العملة على الميزان الجاري، حيث يتم ذلك من خلال التأثير على عنصرين أحدهما على السعر والآخر على الكميات:

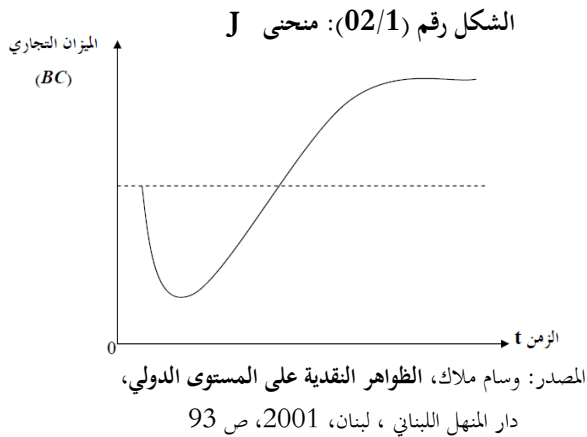
أ- على المدى القصير: يلاحظ تدهور في الميزان التجاري لارتفاع أسعار الواردات وبقاء الصادرات ثابتة بالأسعار المحلية ويظهر ذلك في الحساب الجاري لأن الطلب لم يستجب لتقلبات الأسعار.

ب- على المدى القصير المتوسط: تبدأ عملية الإحلال بالنسبة للمستهلكين المحليين للسلع المحلية، كما يتجه المستهلكين الخارجيين إلى السلع المحلية نظراً لتدني قيمتها بسبب تخفيض العملة وترتفع الصادرات؛ وبذلك تتحسن وضعية الحساب الجاري.

ج- على المدى المتوسط الطويل: يتولد التضخم المستورد بسبب المواد الأولية المستوردة واللازمة لتصنيع المواد المحلية التي بدورها يرتفع سعرها بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج. وهو ما سيولد ضغط لرفع الأجور، ينتج عنه رفع الأسعار المحلية؛ وبذلك تفقد السلع خاصية المنافسة.

وهذا ما يلخص في منحنى J (Courbe J).

ويشترط لنجاح عملية التخفيض ما يعرف بنظرية استجابة المرونات حسب مارشال-لينر* بالإضافة إلى¹:



- ثبات الأسعار المحلية للتصدير؛
- عدم لجوء الدول المنافسة إلى تخفيض عملتها؛
- درجة مرونة الجهاز الإنتاجي المحلي في إحلال الواردات.

2 رفع قيمة العملة: إن رفع قيمة النقد لا يمكن من إعادة التوازن إلا إذا تحققت شروط فيما يتعلق بالآثار السعريّة والآثار الدخلية، أي أن مجموع مروّنات السعر للطلب الخارجي على الصادرات والطلب الداخلي على الواردات أكبر من الواحد. في هذه الحالة عندما ترتفع أسعار الصادرات يفترض أن ينخفض الطلب الخارجي بنفس النسبة، أما الواردات فهي على العكس من ذلك، يجب أن ترتفع نتيجة انخفاض أسعارها وإذا رافق عملية التصحيح هذه تخفيض للناتج القومي من خلال تقليص الاستثمارات، فإن نجاح عملية رفع النقد يكون أكيداً²

* وتشير النظرية إلى أنه عملية التخفيض لن تكون مجدية إلا إذا تحقق هذا الشرط والذي ينص على أن مجموع مرونة الطلب الأجنبي على الصادرات ومرونة الطلب الداخلي على الواردات يكون أكبر من الواحد. لمزيد من الإطلاع راجع البعد الدولي للنظام النقدي لنعمان سعدي.

¹ نعمان سعدي (مرجع سابق) ص 1999.

² وسام ملاك، الظواهر النقدية على المستوى الدولي، (مرجع سابق)، ص 98

لقد أثارت تحركات العملة نقاشاً كبيراً فيما إذا كانت الصلة مقطوعة بين أسعار الصرف والتجارة، حيث حدثت تحركات العملة في الآونة الأخيرة إلى حد غير معتاد، فالدولار الأمريكي زاد بأكثر من 10 بالمائة بالقيمة الفعلية الحقيقية عما كان عليه في منتصف 2014، والين الياباني انخفض بأكثر من 30 بالمائة عما كان عليه في منتصف 2012، أما اليورو فقد شهد ارتفاعاً بأكثر من 10 بالمائة عما كان عليه في أوائل 2014، وليس من الغريب أن هذه التحركات أثارت نقاشاً حول آثارها المرحجة على التجارة، فالبعض يتنبأ آثار قوية على الصادرات والواردات استناداً إلى النماذج الاقتصادية التقليدية، ويرى آخرون أن تجزؤ الإنتاج على نحو متزايد عبر البلدان المختلفة - ما يسمى بـبروز سلاسل القيمة العالمية- يعني أن آثار أسعار الصرف على التجارة أقل بكثير مما كانت عليه في السابق وربما تكون العلاقة بينهما قد انتهت بالكامل¹.

إن انقطاع الصلة بين أسعار الصرف والتجارة يعقد عملية صنع السياسات، ومن شأنه إضعاف قناة أساسية من قنوات نقل السياسة النقدية، ويضع عراقيل أمام تخفيض الإختلالات التجارية، كالتي تحدث حين تزيد الواردات عن الصادرات، وذلك عن طريق تعديل أسعار التجارة النسبية.

إن ظهور مخاوف بشأن احتمال انقطاع الصلة بين سعر الصرف والتجارة لم يكن حديث العهد، بل سبق وأن ظهر خلال سنوات الثمانينات من القرن الماضي، أين انخفض سعر الدولار وسجل الين ارتفاعاً حاداً سنة 1985، ومع ذلك كان تغير حجم التجارة بطيئاً جداً، ولكن في مطلع التسعينات تعدل الميزان التجاري للولايات المتحدة الأمريكية وهو ما جاء متوافقاً في معظمه مع تنبؤات النماذج التقليدية.

وفي دراسة لصندوق النقد الدولي حول هذه الصلة، عن طريق رصد العلاقة بين تحركات أسعار الصرف والصادرات والواردات لمجموعة من الاقتصاديات النامية والأسواق الصاعدة على مدار ثلاثة عقود مضت، خلصت إلى وجود علاقة حيث أن انخفاض سعر الصرف الفعلي الحقيقي بنسبة 10 بالمائة في المتوسط يصاحبه ارتفاع صافي الصادرات الحقيقية بنسبة 1,5 بالمائة من إجمالي الناتج المحلي، مع وجود تفاوت في المتوسط، وذلك على الرغم من تحقق هذه الآثار الكاملة قد يستغرق سنوات.

كما تشير الدراسة إلى وجود أدلة قليلة حول انقطاع الصلة بين أسعار الصرف والميزان الجاري، حيث أن هناك بعض الأدلة على أن تجزؤ الإنتاج عبر البلدان وبروز سلاسل القيمة العالمية، على اختلاف مراحل الإنتاج عبر البلدان المختلفة، أضعف العلاقة بين أسعار الصرف والتجارة في المنتجات الوسيطة المستخدمة كمدخلات في صادرات اقتصادات أخرى. لكن الخلاصة تشير إلى أن أسعار الصرف لا تزال مؤثرة².

¹ نشرة صندوق النقد الدولي: أسعار الصرف لا تزال مؤثرة على الاقتصاد، تحليل آفاق الاقتصاد العالمي، سبتمبر 2015 ص 1.

² نفس المرجع، ص: 4

المطلب الثاني: الحساب الجاري والدلالة الاقتصادية لأرصده

عرفت العلاقات الاقتصادية تطوراً وحركية كبيرة نتيجة القيام بالتبادل التجاري وما يشمله من حركية عناصر الإنتاج ورؤوس الأموال. فتعمل كل دولة على تسجيل مختلف المعاملات الاقتصادية التي تتم بينها وبين سائر دول العالم خلال السنة، في سجل يسمى بميزان المدفوعات.

ويعرف صندوق النقد الدولي ميزان المدفوعات على أنه: "سجل يعتمد على القيد المزدوج، يتناول إحصائيات فترة زمنية معينة للتغيرات في مكونات أو قيمة أصول اقتصاديات دولة ما بسبب تعاملها مع بقية الدول الأخرى، أو بسبب هجرة الأفراد، وكذا التغيرات في قيمة أو مكونات ما تحتفظ به من ذهب نقدي وحقوق سحب خاصة من الصندوق وحقوقها والتزاماتها تجاه بقية دول العالم"¹.

كما يعرف ميزان المدفوعات على أنه سجل محاسبي يبين جميع المبادلات الاقتصادية التي تحدث بين المواطنين في البلد والمواطنين المقيمين في دولة أجنبية أخرى خلال فترة زمنية معينة². وبذلك يعتبر ميزان المدفوعات المرآة العاكسة لاقتصاد بلد ما، كما يمكن من خلاله معرفة مركز الدولة تجاه العالم الخارجي أي ما لها وما عليها. ويتكون ميزان المدفوعات جزئين هما: حساب العمليات الجارية وحساب عمليات رأسمال.

أولاً: مفهوم الحساب الجاري

1 تعريف الحساب الجاري: يشمل الحساب الجاري، والذي يدعى حساب العمليات الجارية، مجموع تدفقات السلع والخدمات بين المقيمين في البلد وغير المقيمين، كما يشمل أيضاً تدفقات مداخل عوامل الإنتاج والتحويلات، وبذلك فهو يعكس العلاقات التجارية للبلد المعني مع بقية العالم³.

إن المكونات الأساسية للعمليات الجارية هي: التجارة الخارجية، الخدمات التي تتضمن النفقات والإيرادات المرتبطة بالسياحة والنقل والتأمين ومداخل رؤوس الأموال والفوائد وأرباح الأسهم، وأخيراً التحويلات أحادية الجانب⁴.

وبذلك يعتبر الحساب الجاري من أهم عناصر ميزان المدفوعات، وخاصة البلدان النامية وبالخصوص تلك المصدرة للنفط والمعادن، وذلك نتيجة لأهمية التجارة الخارجية في اقتصاديات هذه البلاد وعليه يعتبر هذا العنصر من العوامل الداخلة في تحديد مستوى النشاط الاقتصادي، حيث إن ارتفاع حصيلة الصادرات يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات من جهة، وزيادة القدرات الاستثمارية في الاقتصاد الوطني من جهة أخرى⁵.

¹ محمود يونس، اقتصاديات دولية، الدار الجامعية، مصر، 1999، ص 166

² رشاد العصار، عليان الشريف، المالية الدولية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2000، ص، 13.

³ الطاهر لطرش، الاقتصاد النقدي والبنكي، (مرجع سابق)، ص 242

⁴ وسام ملاك، الظواهر النقدية على المستوى الدولي، (مرجع سابق)، ص 16، 17.

⁵ عمر حميدات، أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات حالة الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2011، ص 32

2 مكونات الحساب الجاري: يضم الحساب الجاري كما سبق ذكره حساب السلع والخدمات، مداخيل عوامل الإنتاج وصافي التحويلات الجارية.

أ- حساب السلع والخدمات: من بين أهم مكونات الحساب الجاري ويشمل كل من:

● الميزان التجاري الذي يتضمن تدفقات السلع المنظورة (البضائع) بين البلد المعني وبقية دول العالم، ويضم هذا الحساب كافة البنود المتعلقة بالصادرات والواردات من السلع المادية التي تُرى وتُعد عند مرورها بالحدود الجمركية للدولة، وتقييم بطريقة (FOB) أي لا تتضمن قيمتها مصاريف النقل والتأمين والمصاريف المتعلقة بهما، فهذه المصاريف تُدرج في حساب خاص بها.

كما أننا نجد ضمن هذا الحساب بُند التفاوض الدولي ويضم العمليات المتعلقة بشراء السلع في الخارج، هذه السلع تكون غير متبوعة بعملية استيراد بل يعاد بيعها في الخارج، وكذا عمليات بيع سلع محلية للأجانب دون أن تغادر هذه السلع التراب الوطني (لا تمر على مصلحة الجمارك)، وعموماً فإن السلع التي هي محل العمليات التي تتم بين المقيمين وغير المقيمين والتي لا تغادر ولا تدخل التراب الوطني حسب الحالة تسجل في هذا البند¹.

● ميزان الخدمات الذي يتضمن تدفقات السلع غير المنظورة (الخدمات)، لأنها غير مرئية فعلياً ولا تمر عبر أجهزة الجمارك، وأهم أوجه عمليات الخدمات النقل والمواصلات ونشاطات شركات التأمين والمؤسسات المالية والمصرفية والنشاط السياحي والاتصالات ومجموعة أخرى من النشاطات المتفرقة².

ب- حساب مداخيل عوامل الإنتاج: يتضمن هذا الحساب على وجه الخصوص مجموع مداخيل العمل ورأس المال والملكية حيث تمثل مداخيل العمل تدفقات الأجور بين المقيمين في البلد وغير المقيمين وبذلك فهي تمثل تدفقات الأجور التحويلات التي يقوم بها العمال من وإلى داخل البلد. في حين تمثل مداخيل رأس المال مجموع الفوائد المطبقة على الديون الخارجية (مستلمة أو مدفوعة). وتمثل مداخيل الملكية مجموع الأرباح المحققة من قبل الاستثمار، سواء كان مباشراً أو استثماراً في المحفظة³.

ت- حساب التحويلات من جانب واحد: ويضم كافة المبادلات التي تتم بين الدولة والخارج دون مقابل، فهي عمليات غير تبادلية أي تكون من جانب واحد ولا يترتب عنها حق أو دين، ويشمل هذا الحساب بندين، الأول يتعلق بالهبات والتعويضات الخاصة، والثاني يتعلق بالهبات والتعويضات العامة؛ فالخاصة نجد فيها تحويلات الأفراد (بما فيها تحويلات المهاجرين إلى بلادهم الأصلية)، المنظمات، النقدية منها والعينية، والعامة تدرج فيها الهبات والإعانات الاقتصادية والمالية والعسكرية والفنية التي يقوم بها القطاع

¹ زينب حسن عوض الله، الاقتصاد الدولي- نظرة عامة على بعض القضايا- الدار الجامعية الإسكندرية 1998. ص: 103.

² وسام ملاك، الظواهر النقدية على المستوى الدولي، (مرجع سابق)، ص 19

³ الطاهر لطرش، الاقتصاد النقدي والبنكي، (مرجع سابق)، ص 243

العمومي من خلال هيئاته الرسمية إلى الدول الأجنبية¹. وتستثنى من هذا الحساب مجموع التحويلات الرأسمالية التي تسجل في حساب رأس المال، ويرجع سبب ذلك إلى أن هذا النوع من التحويلات لا يؤثر في الدخل الشخصي².

ثانياً: الدلالة الاقتصادية لأرصدة ميزان العمليات الجارية

يعتبر التوازن أولى المفاهيم التي تسمح بتحليل ميزان المدفوعات، إلا أنه يحد من التحليل في نطاقه الإحصائي والمحاسبي، ويبقى هذا التحليل ضيقاً بالنظر إلى ما يمكن أن يقدمه هذا الميزان عن الوضع الاقتصادي الخارجي وحتى الداخلي لبلد ما. وفي هذا الإطار فإن في العرض الكلاسيكي ليست هناك قاعدة ثابتة تبين متى يكون ميزان المدفوعات في حالة توازن (اقتصادي)، ويرتكز تحديد التوازن على اختيار الحساب الذي يشكل أهمية في تقييم التوازن، حيث يقسم إلى ثلاثة أنواع أساسية من الأرصدة تحمل دلالات اقتصادية لكل منها وهي: الرصيد التجاري ويتمثل في حساب السلع، رصيد ميزان العمليات الجارية، ويضم الميزان التجاري مضافاً إليه حساب الخدمات و المداخيل والتحويلات الأحادية، والرصيد الإجمالي.

1 رصيد ميزان العمليات الجارية وتفسيره:

أ- الرصيد التجاري : يترجم هذا الرصيد تطور المبادلات مع الخارج في السلع بكل أنواعها، وقد يكون تطوراً إيجابياً إذا فاقت صادرات البلد للخارج وارداته، أو يكون تطوراً سلبياً إذا كانت صادراته أقل من وارداته ويعبر الفرق بين الصادرات والواردات من السلع عن مكانة الدولة في التقسيم العالمي للعمل وتخصصها في التجارة الدولية، ويبين أيضاً درجة ارتباطها أو تبعيتها للخارج، وكذا درجة تنافسية صادراتها. كما يتم تحليل أرصدة ميزان المدفوعات باستعمال مجموعة من المؤشرات يهدف كل منها إلى النظر إليه من زاوية معينة، ونذكر من أهم المؤشرات ما يلي:

معدل التغطية (TC)* : ويهدف إلى تحديد درجة تغطية واردات دولة ما من بقية العالم بواسطة صادراتها إليه ويقاس بنسبة الصادرات (X) إلى الواردات (M) من السلع.

$$TC = (X / M) \times 100$$

وتعكس قيمة هذه المعدل ما إذا كان الميزان التجاري في حالة توازن، أي مدى قدرة الإيرادات الآتية من الصادرات على تغطية المدفوعات الناتجة عن الواردات، فإذا كان هذا المعدل اصغر من المائة (100) فهذا يعني أن قيمة الصادرات لا تغطي قيمة الواردات ولذا يجب على البلد البحث عن موارد أخرى لتمويل وارداته.

¹ زينب حسن عوض الله، الاقتصاد الدولي - نظرة عامة على بعض القضايا - (مرجع سابق)، ص: 103.

² الطاهر لطرش، الاقتصاد النقدي والبنكي، (مرجع سابق)، ص 245.

* TC : Taux de couverture

معدل التبعية (TD)* : وهو عبارة عن نسبة الواردات من السلع (M) إلى الناتج الداخلي الخام (PIB) وكلما كان هذا المعدل أصغر بكثير فإن ذلك يعني أن هذا البلد ليست له تبعية وطيدة للخارج.

$$TD = (M / PIB) \times 100$$

معدل القدرة على التصدير (TE)** : وهو عبارة عن نسبة الصادرات من السلع (X) إلى الناتج الداخلي الخام

$$TE = (X / PIB) \times 100$$

وكلما كان هذا المعدل كبيراً فإن ذلك يدل أن للبلد قدرات كبيرة للاعتماد على قطاع التصدير.

معدل القدرة على سداد الواردات (CPM)*** : هذا المعدل يقيم بعدد الأيام، حيث كلما كان عددها أكبر فإن ذلك يعني أن البلد قادر على تسديد فاتورة وارداته في أقرب الآجال، ومن المستحسن أن لا يقل عن تسعين (90) يوماً (3 أشهر) وهو عبارة عن نسبة المخزون من احتياطي الصرف (RC) إلى الواردات من السلع (M).

$$CPM = (RC / M) \times 360 \text{ jours}$$

ب- رصيد ميزان العمليات الجارية: هو أكثر الأرصدة دلالة في ميزان المدفوعات، وأكثرها استعمالاً في تحليل الوضعية الخارجية للبلد، خاصة من طرف صندوق النقد الدولي، لأن المعاملات الجارية تحتل حجم كبير نسبياً مقارنة بالمعاملات الأخرى، ولتعلقها بالدخل الوطني، أي ما كل أنفق أو استهلك أو أنتج. وهذا يعني أن أي تغيير في هذا الرصيد يكون مصحوب بتغيير في الإنتاج وبالتالي التشغيل¹.

كما يعتبر ذا أهمية قصوى من الناحية الاقتصادية، إذ يبرز ما إذا كان البلد يعيش تحت أو فوق قدراته، ففي حالة تحقيق رصيد موجب، فإن البلد لديه قدرة التمويل باعتبار أنه استطاع تكوين ادخار صافي من خلال تعامله مع الخارج، أما إذا كان له رصيد سالب، فهذا يعني أن البلد له احتياج تمويل كونه يلجأ في هذه الحالة إلى ادخار خارجي².

إن أوجه العجز في الحساب الجاري تعكس اتجاهات اقتصادية أساسية قد تكون مرغوبة أو غير مرغوب فيها لبلد ما في فترة معينة من الزمن. وبالتالي لا جدوى من الحديث عن العجز بأنه حسن أو رديء ما لم يتم معرفة أي من العوامل المتسببة فيه. فإذا كان العجز يعكس زيادة الواردات عن الصادرات فهذا يدل على مشكلات تنافسية، وإذا كان مستمراً فيشير إلى زيادة الاستثمارات عن المدخرات وقد يشير إلى اقتصاد منتج متنام، أما إذا كان يعكس قلة المدخرات بدلاً من زيادة الاستثمار فهذا يرجع إلى سياسة مالية غير سليمة أو استهلاك صاخب، وقد يعكس تجارة دولية شديدة الحساسية، بسبب صدمة مؤقتة أو تحول ديمغرافي³.

* TD : Taux de dépendance

** TE : Taux d'effort d'exportation

*** CPM : la capacité à payer les importation

¹ Paul.R KRUGMAN et Mourice OBSTFELD, **Economie internationale**, 3ème Edition, Ouverture Eco, P353.

² نعمان سعدي، البعد الدولي للنظام النقدي برعاية صندوق النقد الدولي، (مرجع سابق)، ص 217

³ آتيش جوش وأوما راماكريشنان هل أوجه العجز في الحساب الجاري لها أهمية؟ مجلة التمويل والتنمية، ديسمبر 2006، ص: 45

2- علاقة الحساب الجاري ببعض المؤشرات الاقتصادية: يعتبر رصيد الحساب الجاري من أهم مكونات ميزان المدفوعات، إذ أن وضعية الحساب الجاري قد تنتج سلسلة من التأثيرات بالغة الأهمية بتحقيق فائض أو عجزا على حد سواء،¹ كون هذا الحساب يشمل كل العمليات التي لها تأثير على حجم الدخل الوطني.

أ- الميزان التجاري وعلاقته بالاقتصاد الكلي:

وتبين من خلالها العلاقة الأساسية بين رصيد الميزان التجاري وبعض المجاميع الكلية الأساسية، وتعتبر من أولى المقاربات التي اعتمدها صندوق النقد الدولي، تم وضعها من طرف ألكسندر (Alexander) عام 1952، حيث يمثل ميزان السلع والخدمات علاقة بين إجمالي الناتج الداخلي (PIB) وطاقة الاستيعاب لهذا الاقتصاد.² من خلال العلاقة التالية والتي تحقق المساواة بين الموارد والاستخدامات في اقتصاد ما:

$$Y = C+I+G+(X-M)$$

حيث: Y : الإنتاج من السلع مقيما بالناتج الداخلي الخام (PIB) بسعر السوق في فترة معينة.

C : الاستهلاك الداخلي الخاص و العمومي.

I : الاستثمار الداخلي الخاص و العمومي.

G : الإنفاق الحكومي

X : الصادرات من السلع.

M : الواردات من السلع.

من العلاقة الأولى يمكن استنتاج ما يلي:

$$Y - (C + I+G) = X - M$$

حيث: C+I+G : يمثل الاستخدامات الداخلية و نرمز لها ب (A) و منه:

$$Y - A = X - M$$

حيث: Y - A : يمثل الفائض أو العجز في الناتج الداخلي.

X - M : يمثل رصيد الميزان التجاري وميزان الخدمات.

وهذا يعني أن رصيد حساب السلع والخدمات يساوي الفرق بين إجمالي الناتج الداخلي وطاقة الاستيعاب. فإذا حقق البلد فائض في الناتج الداخلي ($PIB-A > 0$)، فهذا يعني أن الاستخدامات الداخلية مغطاة كلها بجزء من الناتج الداخلي الخام و يوجه الباقي منه (الفائض) إلى التصدير، وهو ما يفسر الرصيد الموجب للميزان التجاري في هذه الحالة ($X-M > 0$)، والعكس. أما إذا كان هناك عجز في تغطية الاستخدامات الداخلية فإن البلد يلجأ إلى الاستيراد مما يفسر الرصيد السلبي للميزان التجاري وفي هذه الحالة ($X - M < 0$).

¹ زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي - نظرة عامة على بعض القضايا، (مرجع سابق)، 1998، ص 102

² الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص 258

ب- العلاقة بين العجز في ميزان العمليات الجارية والنتاج الداخلي الخام:

من خلال العلاقة السابقة يمكن التوصل إلى علاقة أشمل تربط بين رصيد الحساب الجاري (CC) ومجموع اقتصادي كلي آخر وهو إجمالي الدخل الوطني المتاح، وذلك بإضافة صافي مداخيل عوامل الإنتاج (RNF) وصافي التحويلات الجارية (TCN) إلى طرفي العلاقة نحصل على:

$$Y+RNF+TCN - A = X - M +RNF+TCN$$

حيث أن مجموع (Y+RNF+TCN) في العلاقة يمثل الدخل الوطني المتاح (RNDB)

والمجموع (X - M +RNF+TCN) يمثل في مجمله صافي رصيد الحساب الجاري (CC)

$$RNDB - A = CC$$

وعليه يمكن القول أن رصيد الحساب الجاري لميزان المدفوعات في اقتصاد ما هو عبارة عن الفرق ما بين الدخل الوطني المتاح وطاقة الاستيعاب لهذا البلد. وهي معلومات جد هامة حول طبيعة العلاقة بين مختلف أرصدة الحساب الجاري ومختلف مستويات الناتج الوطني ومختلف السياسات التي يجب إتباعها لتسوية الأوضاع المختلفة في ميزان المدفوعات.¹

يمكن قياس العلاقة بين رصيد ميزان العمليات الجارية والنتاج الداخلي الخام بالعلاقة التالية:

$$BOC / PIB$$

حيث: BOC : يمثل رصيد ميزان العمليات الجارية.

وعموما إذا كان هذا المعدل يعادل 5% فهو يعتبر عاديا حسب آراء الخبراء، أما إذا تجاوز 5% فإن الوضعية الاقتصادية للبلد المعني تصبح حرجة نوعا ما، حيث أن احتياجات التمويل في هذا البلد تستدعي الاستدانة.²

3- رصيد ميزان العمليات الجارية وتأثيره على الصرف:

إن تأثير الرصيد الجاري على الصرف تمت دراسته منذ فترة طويلة. فالعجز في الميزان الجاري مع بقاء كل شيء على حاله من جهة أخرى، يجب أن يؤدي إلى انخفاض في قيمة النقد، إلا أن الصلة بين الصرف والرصيد الجاري تبدو أيضا عديمة الاستقرار، وهذا على غرار العلاقة الخاصة بتكافؤ معدلات الفائدة، والعلاقة الخاصة بتكافؤ القدرات الشرائية، ولتوضيح هذا تجدر الإشارة إلى العجز في الميزان الجاري للولايات المتحدة الأمريكية الذي، على الرغم من اتساعه في عقد التسعينيات، لم يؤثر مطلقا على مكانة الدولار، وبدا جليا أن حركات رؤوس الأموال لعبت دورا هاما في تخفيف من تأثير الميزان الجاري على قيمة العملة.³ كما أن العجز الهيكلي يلعب دورا حاسما في الأجل المتوسط في التأثير على سعر الصرف. مبرزا تخصصا سينا للنظام الانتاجي على المستوى الدولي.

¹ الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص 259

² TAHAR Ben Merzouka, MONGI Safra, **Monnaie et Finance Internationale**, Ed Elharmatan, Paris, 1994, P 39

³ وسام ملاك: الظواهر النقدية على المستوى الدولي مرجع سابق ص: 222

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

لقد تطرقت عدة دراسات إلى موضوع دراستنا لكن ذلك جاء بطريقة غير مباشرة، وذلك إما بالتطرق إلى ميزان المدفوعات بصفة عامة والذي يحوي بدوره الحساب الجاري كجزء مهم ضمن مكوناته، وهو موضوع دراستنا وإما بالتطرق إلى الميزان التجاري الذي يعبر عن الجزء الأساسي للحساب الجاري خاصة لدى الدول النامية والنفطية، ألا وهو ميزان التجارة المنظورة، حيث جاءت هذه الدراسات باللغة العربية والأجنبية، مستعملة مناهج متباينة وكذا في فترات زمنية مختلفة، وتوصلت إلى نتائج تختلف حسب منهج الدراسة وفتراتها.

لذا سنتطرق من خلال هذا المبحث إلى هذه الدراسات موزعة في مطلبين، يضم المطلب الأول منها الدراسات السابقة باللغة العربية وأهم النتائج المتوصل إليها ومناقشتها، ثم الدراسات باللغة الأجنبية وكذا النتائج المتوصل إليها في مطلب ثاني بالإشارة إلى ما يميز دراستنا عنها.

المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية

أولاً: تصنيف دراسات اللغة العربية: من خلال الاطلاع على بعض الدراسات باللغة العربية يمكن تصنيفها إلى:

- 1- دراسة زيرار والزعبي وعوض (2009)، أثر سياسة سعر الصرف الأجنبي في الميزان التجاري الجزائري (1970-2004)، تناولت هذه الدراسة أثر التغير في سعر الصرف الأجنبي على الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة: (1970 - 2004)، وقد تم تقدير دالة الطلب الأجنبي على الصادرات، والطلب المحلي على الواردات، ودالة الحساب الجاري باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية المصححة كلياً والمستندة إلى اختبار التكامل المشترك وعليه تم تقسيم نموذج الدراسة إلى النماذج التالية: نموذج الطلب الأجنبي على الصادرات المحلية، نموذج الطلب المحلي الجزائري على الواردات الأجنبية، دالة الميزان التجاري. وقد توصلت الدراسة للنتائج التالية:
 - تتصف دالة الطلب الأجنبي على الصادرات بالمرونة بالنسبة لسعر الصرف الحقيقي، مما يدل على أن تخفيض العملة قد أثر إيجابياً في تحسين وضع الميزان التجاري.
 - يتصف الطلب المحلي الجزائري على الواردات بأنه عديم التأثير بالتغير في سعر الصرف الحقيقي، ويعود السبب في ذلك إلى أن معظم الواردات الجزائرية من السلع الاستهلاكية.
 - الميزان التجاري غير مرن بالنسبة لسعر الصرف الحقيقي، غير أن تخفيض العملة له أثرًا إيجابياً في تحسين وضع الميزان التجاري الجزائري.

- 2- عمر حميدات (2011)، أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات دراسة حالة الجزائر،

رسالة ماجستير في علوم التسيير تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 3
ولدراسة هذا الموضوع تطرق الباحث إلى الإشكالية التالية: إلى أي مدى يؤثر سعر الصرف في ميزان المدفوعات، وما هي نتائج تقلبات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري؟

للإجابة على الإشكالية استعمل الباحث المنهج التحليلي من خلال الاعتماد على مجموعة من الإحصائيات التي لها علاقة بالبحث وتحليلها لتبيان أبعاد الدراسة في الفترة بين 1994-2008 وقد توصل الباحث إلى النتائج التالية:

أن ميزان المدفوعات لا يتأثر سلبيًا فقط من تقلبات أسعار الصرف، فسعر الصرف قد يكون له آثار إيجابية على ميزان المدفوعات للبلد المعني، كما أن سعر الصرف يعتبر آلية فعالة لمعالجة اختلال ميزان المدفوعات وذلك إما عن طريق انتهاج سياسة تخفيض قيمة العملة الوطنية، ولكن ذلك يتطلب توفر عدة شروط أو عن طريق سياسة الرقابة على الصرف، وأن الانخفاض للدولار الأمريكي أمام اليورو له آثار سلبية ومباشرة على الاقتصاد الجزائري وخاصة على ميزان المدفوعات.

3- عمر مؤذن (2012) تغير سعر صرف الدينار الجزائري وأثره على ميزان المدفوعات 1990-

2010 رسالة ماجستير اقتصاد ومالية دولية جامعة الدكتور يحي فارس المدية.

ولدراسة الموضوع تطرق الباحث الإشكالية: كيف أثر سعر صرف الدينار على ميزان المدفوعات الجزائري؟ كما استعمل الباحث نفس منهج دراسة عمر حميدات وهو المنهج الوصفي التحليلي وخلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

- ساهم الميزان الجاري في دعم الرصيد الموجب لميزان المدفوعات الجزائري طيلة فترة الدراسة؛
- لم يكن لسياسة سعر الصرف تأثيرًا إيجابيًا على رصيد ميزان المدفوعات بنفس مستوى التخفيضات والإنزلاقات في قيمة العملة الوطنية، ومن هذا خلص إلى فشل سياسة تخفيض قيمة الدينار الجزائري في الحد من الاختلال الحاصل في ميزان المدفوعات الجزائري
- لم تحقق الجزائر الأهداف المرجوة من خلال تخفيض العملة الوطنية الدينار، خاصة في ما يتعلق بالتوازن الخارجي خلال فترة الإصلاحات، وهذا بسبب ضعف مرونة جهازها الإنتاجي الذي لا يسمح بالاستجابة لفائض الطلب الناتج عن خفض قيمة العملة، إضافة إلى أنها دولة أحادية مادة التصدير.
- إن النتائج التي تحققت في فترة الدراسة على مستوى التوازن الكلي من تحسن لرصيد ميزان المدفوعات، وارتفاع حجم احتياطي الصرف، وتراجع المديونية الخارجية، وانخفاض خدمات الديون وغيرها كانت نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات.

4- دراسة عبد الجليل هجيرة (2012)، أثر تغير سعر الصرف على الميزان التجاري ، رسالة ماجستير

تخصص مالية دولية جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان.

وتهدف إلى دراسة تغيرات سعر صرف الدينار مقابل الأورو والدولار الأمريكي وأثرها على الميزان التجاري في الجزائر، حيث تم استعمال أساليب كمية والأدوات التحليلية الإحصائية كالسلاسل الزمنية. وتوصلت

الباحثة من خلال الدراسة إلى أنه لا توجد علاقة سببية بين سعري صرف الأورو، و الدولار الأمريكي ورصيد الميزان التجاري الجزائري. ومن خلال الدراسة تبين بأن صادرات الجزائر تركز على منتج وحيد ألا وهو البترول وبالتالي فهي تتأثر بالصدمات التي يشهدها سوق النفط، ومنه فتدعيم وترقية مختلف القطاعات الأخرى أي ماعدا قطاع المحروقات يساعد في تنويع الصادرات.

وتوصلت إلى أنه توجد علاقة في المدى الطويل بين تغيرات سعر صرف الأورو والدولار، ورصيد الميزان التجاري الجزائري، كما إن أثر انخفاض الدولار على الدول النفطية له أثر مزدوج، يتمثل أولا في انخفاض القيمة الحقيقية للإيرادات النفطية بنسب تعادل انخفاض الدولار، فكل ما يتم تحقيقه من أرباح جراء ارتفاع أسعار النفط يذهب أغلبه إلى الدول الصناعية حيث أن هذه الأخيرة تشتري النفط بعملات قوية مستفيدة من الضعف في سعر صرف الدولار، ويتمثل الأثر الثاني في ارتفاع قيمة الواردات من خارج منطقة الدولار، فيتوجب على الدول النفطية شراء الكثير من السلع من دول ذات عملات قوية، فينتج عن ذلك زيادة في معدل التضخم نسبيا.

5- دراسة زاهر عبد الحلیم خضر (2012)، تأثير سعر الصرف على المؤشرات الكلية للاقتصاد

الفلسطيني 1994-2010، جامعة الأزهر غزة- فلسطين. حيث استخدم الباحث أسلوبين للقياس واعتمد في الأسلوب الأول على الأساليب الحديثة في دراسة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية محل الدراسة والتعرف على خصائصها الإحصائية من خلال استخدام أسلوب تحليل السلاسل الزمنية والتكامل المشترك لإنجل - جرانجر وجوهانسون، ومن ثم الاعتماد على طريقة المربعات الصغرى المصححة كليًا لتقدير الصيغة النهائية للعلاقة المقدرة بين المتغيرات الاقتصادية. وقد توصلت الدراسة للنتائج التالية: وجود علاقة عكسية بين سعر الصرف وكلا من الناتج المحلي الإجمالي والإيرادات والنفقات العامة والتضخم، ووجود علاقة طردية بين سعر الصرف وإجمالي الصادرات والواردات.

6- دراسة سي محمد كمال (2014)، التقييم الكمي لأثر اليورو والدولار على التجارة الخارجية في

الجزائر، أطروحة دكتوراه جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان. وتهدف الدراسة إلى قياس الأثر الكمي لعمليتي اليورو والدولار على الصادرات وعلى الواردات وتم استخدام دوال استجابة النبضة ومكونات التباين المقدرة من نموذج تحليل الانحدار الاتجاهي وتوصل إلى وجود علاقة عكسية بين الدولار والنفط أدت إلى رفع قيمة الصادرات بالرغم من انخفاض الدولار أمام اليورو وتسبب في ارتفاع كلفة الواردات باعتبار أن اليورو يمثل عملة 50 بالمائة من واردات الجزائر المتأتية من منطقة اليورو.

ثانياً: المناقشة

بالاطلاع على مختلف النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسات العربية، نجد أنها تختلف من باحث لآخر كما نجد أنها نتائج متباينة فيما بينها وذلك حسب طريقة أو المنهج المتبع في البحث والحدود الزمانية أو المكانية، حيث اقتصرت دراسة عمر حميدات مثلاً في الفترة (1994-2008) ونعتقد أن هذه الفترة سبقتها مجموعة من التخفيضات المهمة في إطار اتفاق الاستعداد الائتماني مع صندوق النقد الدولي، كما أن سنة 2008 تعتبر منعرج في مسار اقتصاديات الدول بسبب الأزمة المالية العالمية التي أدت إلى آثار سلبية على مختلف اقتصاديات العالم أثرت على المبادلات التجارية الدولية وتسببت في تقلبات حادة في أسعار الصرف بسبب التباطؤ الاقتصادي العالمي، ثم تلتها أزمة للدول النفطية بسبب انهيار أسعار المحروقات في الأسواق العالمية وبذلك فإن حذف هذه المرحلة المهمة من اقتصاد الجزائر قد تؤدي إلى نتائج مضللة وجاءت دراسة عمر مؤذن بعده باستعمال نفس المنهج الوصفي الذي يعتمد على تحليل الظاهرة، لتتوصل إلى نتائج تكاد تكون مناقضة تماماً لما توصل إليه عمر حميدات، وهذا قد يرجع إلى تمديد الفترة الزمنية المعنية بالدراسة قبل وبعد، وامتدت إلى غاية سنة 2010 .

وتطرقت عبد الجليل هجيرة إلى موضوعنا من خلال دراسة العلاقة بين الأورو والدولار وأثرها على الميزان التجاري وذلك باستعمال طرق كمية وإحصائية، وتوصلت على عدم وجود علاقة للمتغيرين برصيد الميزان التجاري في الأمد القريب بسبب اعتماد الجزائر على مداخيل المحروقات بالدرجة الأولى، إلا أنه سيظهر أثر هذه العلاقة في الأمد البعيد، وذلك بانخفاض المداخيل المتأتية من المحروقات بسبب ربط الصادرات الجزائرية بالدولار الأمريكي، كما أن الارتفاع المتزايد للواردات التي قد تتسبب في ارتفاع الأسعار و في معدل التضخم. كما استخدم زير والزعي طريق وأدوات كمية واستعمل سعر الصرف الحقيقي بدل الاسمي وتوصل إلى نتائج تختلف عما توصلت إليه هجيرة إذ أن الميزان التجاري غير مرن لسعر الصرف الحقيقي، وأن تخفيض العملة له أثر إيجابي لتحسين وضعية الميزان التجاري.

نشير إلى أن دراسة هجيرة والزعي لم تتطرق إلى حساب الخدمات ضمن دراستهما مقتصرين على الميزان التجاري المتعلق بالتجارة المنظورة فقط موضوع دراستهما، وهو ما سنتدراكه في هذه الدراسة، كما أننا سنجمع بين الطريقتين، التحليلية والأساليب الإحصائية مع تمديد في فترة الدراسة التي تعتبر مهمة في تحقيق نتائج ملموسة قد تكون أقرب إلى الواقعية من سابقتها.

المطلب الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية

أولاً: تصنيف دراسات اللغة الأجنبية: تناولت العديد من الدراسات موضوعنا باللغة الأجنبية منها:

- 1- **Boyared, and Caporale, (2001), "Real Exchange Rate Effects on the Balance of Trade", cointegration and the Marshal – Lerner condition".**

هدفت الدراسة لقياس تأثيرات سعر الصرف الحقيقي على ميزان المدفوعات باستخدام نموذج التكامل المشترك وأسلوب الانحدار الاتجاهي VARDEL للنتائج المحلي والداخلي والخارجي حيث تم تقدير النموذج لثمانية دول متقدمة لتطبيق النموذج في المدى الطويل واستخدم الباحث معادلات مرونة الطلب على كل من الصادرات والواردات في الزمن الطويل لتقدير النموذج.

وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك متجه واحد للتكامل المشترك بين متغيرات الدراسة، وتوصلت إلى أن استجابة تدفقات التجارة لتغيرات الأسعار النسبية هو القضية الرئيسية في رسم سياسات سعر الصرف، والنظرية الاقتصادية تقول أن انخفاض سعر صرف العملة المحلية يرافقه تحسن في الميزان التجاري، وهذا يعتمد على مرونة الطلب على كلا من الصادرات والواردات وما إذا كانت تلي شرط مارشال – ليرنر، وعلى الرغم من وجود قدر كبير من التباين فإن النتائج الرئيسية للدراسة تشير إلى أن شرط مارشال – ليرنر يتحقق في المدى الطويل على الرغم من تأثيرات J- curve في المدى القصير بالإضافة لذلك فإن تخفيض القيمة الاسمية لسعر الصرف يمكن أن يقوم بتغيير سعر الصرف الحقيقي وهذا يدعم فرضية أن تخفيض قيمة العملة يمكن أن تحسن الميزان التجاري.

- 2- **Saag Joon Baak (2004), Exchange Rate Volatility and Trade among the Asia Pacific Countries, University of Japan.**

من خلال هذه الورقة البحثية سعى الباحث إلى دراسة تأثير تقلبات سعر الصرف على الصادرات بين 14 بلداً آسيا والمحيط الهادئ، حيث اتخذت عدة تدابير مختلفة يجري تنفيذها لرفع التجارة داخل المنطقة، واستعمل الباحث لهذه الدراسة بذلك الاختبارات التجريبية، وذلك باستخدام البيانات السنوية للفترة 1980-2002، عن طريق The Gravity Model

وكشفت الدراسة أن تقلبات أسعار الصرف لها أثر سلبي كبير على حجم الصادرات فيما بينها، بالإضافة إلى ذلك، بينت الاختبارات باستخدام البيانات لفترات مختلفة تشير إلى أن التأثير السلبي قد ضعف منذ عام 1989، عندما ظهرت APEC * وارتفع مرة أخرى هذا الأثر عام 1997، بعد الأزمة المالية الآسيوية، وتظهر نتائج الاختبار أيضاً أن الناتج المحلي الإجمالي للبلدان المستوردة، وانخفاض قيمة عملة البلدان المصدرة، وعضوية كل من APEC تكون له آثار إيجابية على الصادرات، في حين أن المسافة بين البلدان التجارية لها آثار سلبية.

* Asia-Pacific Economic Cooperation

3- **Jireh Tan (2010), Exchange Rates and the Current Account Balance: A Case Study of the Yen,**

سعى الباحث من خلال هذه الورقة إلى البحث في دراسة دور أسعار الصرف في الحد من العجز التجاري من خلال التركيز على تجربة اليابان مع الولايات المتحدة، أي تبيان أثر تغير سعر صرف الين مقابل الدولار الأمريكي على التجارة بين اليابان والولايات المتحدة الأمريكية، ومحاولة إثبات أن سعر الصرف لم يكن سبب تلك الإختلالات في الحساب الجاري ما بين الولايات المتحدة واليابان، عكس النظرية التي تشير إلى أن الدول التي حققت فوائض تجارية تعمدت تخفيض قيمة عملتها أي سعر الصرف لإعطاء صادراتها ميزة غير عادلة.

وذلك عن طريق البحث في تاريخ العلاقة التجارية بين دولتي اليابان والولايات المتحدة الأمريكية، واثبات فرضية أنه لا دليل يوحى بأن استعادة تحسن ميزان الحساب الجاري؛ جاء نتيجة طبيعية لهذا أن أي إعادة التوازن التنافسي لا تحتاج إلى تكون مصحوبة بتغير في أسعار الصرف.

وتوصل الباحث إلى أنه مجرد مراقبة مستوى الفائض أو العجز في الحساب الجاري، ليس كافيًا في تحديد ما إذا كان هناك مبالغة في تقدير قيمة العملة، وأن عجز ميزان الحساب الجاري في الولايات المتحدة جاء نتيجة لتدني معدلات الادخار، وليس بسبب المبالغة في تقدير قيمة الدولار.

4- **RENNANE Rabeh (2013) L'impact des variations du taux de change sur les comptes de balance des paiements en Algérie (1999-2008).** Mémoire magistère en science économique, Option Finance internationale, université d'Oran.

ويهدف الباحث من خلال الدراسة إلى تقييم تأثير تغيرات سعر الصرف على حسابات ميزان المدفوعات نظريًا وتجريبيًا حيث استعرض في بداية الأمر الإطار النظري للدراسة لسعر الصرف من خلال سياسات سعر الصرف ونظم الصرف المختلفة إضافة إلى النظريات المفسرة له، ثم تطرق إلى مختلف نظريات ميزان المدفوعات، وكذا نظرية المرونات الحرجة، التي تسعى إلى اكتشاف الشروط التي يجب توفرها حتى يكون التخفيض في قيمة العملة قادرًا على تعويض النقص في معدلات التبادل التجاري، وفي الأخير البحث في العلاقة بين ميزان المدفوعات وسعر الصرف نظريًا وتجريبيًا، واختبار حساسية مكونات ميزان المدفوعات (الصادرات والواردات) مقارنة مع سعر صرف الدينار الجزائري. وتوصل إلى أن تغيرات سعر الصرف تسببت في خسائر صرف أثرت على BDP، وأن سوق الصرف بين البنوك له أثر كبير في تحديد سعر صرف العملة، بينما لم تنجح في تحقيق تطور في التجارة الخارجية بسبب الإختلالات الهيكلية للاقتصاد الجزائري، وتوصل كذلك إلى أن أثر تغير سعر الصرف على الصادرات والواردات محدود بسبب عدم مرونتهما لتغيرات الصرف.

- 5- **FERRAT Marzouk (2013), L'impact du fluctuation du dollar américain sur le commerce extérieur de l'Algérie**, Mémoire magistère en science économique, université du TIZI-OUZOU

تطرق الباحث من خلال دراسته هذه، إلى دور الدولار الأمريكي باعتباره عملة محورية في النظام النقدي العالمي والأكثر استعمالاً في التجارة الدولية والمؤسسات العالمية، وأثر تغيراته على الاقتصاد الأمريكي والدول النامية بصفة عامة، وعلى الاقتصاد الجزائري بصفة خاصة بسبب اعتمادها على الدولار الأمريكي في التصدير وخلص إلى ارتباط كبير بين تطور قيمة الدولار مقابل العملات الأخرى وعلى تطور صادرات المحروقات وعائداتها من العملة الصعبة. وبالتالي فإن أي تذبذب في الدولار يؤثر بصفة مباشرة على مردود الصادرات الجزائرية والقدرة الشرائية لعمالتها، ويرى الباحث أنه لتجنب ذلك على السلطات الجزائرية إصلاح هيكلتها نظامها التجاري الخارجي وذلك بتنويع صادراتها خارج المحروقات.

- 6- **Martins Iyoboyi, and Olarinde Muftau (2014), Impact of exchange rate depreciation on the balance of payments: Empirical evidence from Nigeria**, Research article, cogent economic & finance.

حاول الباحث في هذه الورقة دراسة تأثير تخفيض سعر الصرف على ميزان المدفوعات في نيجيريا ومدى نجاح هذه الأداة في الحد من الإختلالات، من خلال دراسة قياسية، باستخدام بيانات السلاسل الزمنية للفترة 1961-2012. ويستند هذا التحليل على نموذج تصحيح الخطأ. وتشير نتائج التي توصل إليها الباحث إلى أن وجود حجم تغير كبير في ميزان المدفوعات في نيجيريا لا يعود إلى التغيرات في تحركات أسعار الصرف، والآثار المترتبة عن تخفيض سعر الصرف منذ منتصف 1980 لم تكن مفيدة جدا في تعزيز رصيد ايجابي لميزان المدفوعات، خاصة خارج قطاع المحروقات، وذلك على الرغم من أن صافي الصادرات حقق رصيد موجب لعدة سنوات. وكانت هذه النتائج بسبب تعامل الاقتصاد النيجيري مع العديد من التشوهات الاقتصادية الكلية كخدمة الديون وسدادها، ارتفاع معدلات الفقر والتضخم وأسعار الفائدة المرتفعة، وضعف البنية التحتية وضعف المؤسسات العامة، ويعني هذا تدهور تدريجي لصافي الإنتاج وضعف القطاع الحقيقي للاقتصاد، ويشير كذلك إلى أنه من المستحسن لتحقيق النمو ينبغي تحسين القطاع الإنتاجي لتعزيز الصادرات وخلق فرص العمل، والحد من التضخم والحد من الفقر، ومن جهة أخرى خفض الواردات غير المنتجة وجذب الاستثمارات الأجنبية الخاصة وتنفيذ السياسات الاقتصادية الكلية المتناسقة جيدا.

ثانيا: المناقشة

من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة الأجنبية التي تطرقت إلى موضوع بحثنا بطريقة أو بأخرى، بصفة مباشرة أو غير ذلك، ودرست بذلك علاقة سعر الصرف بميزان المدفوعات إجمالاً، أو جزء مهم من الحساب الجاري وهو التجارة الخارجية، وعبر فترات مختلفة، والتي نذكر منها تلك الدراسة التي قام بها Rabeh حول تغيرات سعر الصرف على ميزان المدفوعات للجزائر لكن كانت لفترة قصيرة جدا وهي تسع سنوات فقط، أما دراسة Marzouk التي أجريت هي الأخرى حول أثر تقلبات الدولار على التجارة الخارجية للجزائر، حيث أن التجارة الخارجية للجزائر تأخذ حيزا واسعا من الحساب الجاري للجزائر، لكن إضافة التجارة غير المنظورة يمكن أن يغير من النتائج المتوصل إليها وهذا ما ستكشفه لنا الدراسة حول الحساب الجاري.

ونلاحظ أن الدراستين السابقتين توصلتا إلى نتائج متقاربة نوعا ما رغم اختلافهما، حيث تتفق في أن تغيرات سعر الصرف تسببت في خسائر صرف للجزائر وأن هذه السياسة لم تنجح في تحقيق تطور في التجارة الخارجية بسبب الاختلالات الهيكلية للاقتصاد الجزائري.

فيما توصلت الدراسات الأخرى الأجنبية التي أجريت حول الموضوع والتي تمت على مجموعة من الدول غير الجزائر إلى نتائج متباينة بسبب اختلاف الطريقة والمكان والزمان، حيث أن الدراسات التي أجريت حول دول متقدمة وصناعية كبرى، توصلت إلى نتائج عكس الدول النامية والتي تتميز بخصائص اقتصادية تميزها عن الدول المتقدمة، وخاصة النفطية منها، كدراسة دراسة Martin 2014 الذي طبق دراسته على دولة كينيديا تعتمد على المحروقات في صادراتها وتوصل إلى نتائج مخالفة للنظرية التقليدية، وكذا الدراسة القياسية ل Baak المطبقة مجموعة من دول آسيا والمحيط الهادي، التي أظهرت تداخل مجموعة من العوامل، وأن تقلبات سعر الصرف بينت نتائج سلبية على التجارة فيما بينها. ولذلك ستصب هذه الدراسة في هذا الإطار، كون اقتصاد الجزائر نامي ونفطي بالدرجة الأولى، يسعى إلى تحقيق نتائج مرضية في مجال التجارة الخارجية للاستفادة من الشراكة الأورو متوسطية والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

كما نرى أن الفترة المعنية بالدراسة التي أجريت حول الجزائر لم تكن كافية لتحقيق نتائج يمكن القول أنها أقرب للواقعية رغم البحث في الموضوع نظريا وتطبيقيا، لذلك سنحاول تمديد الفترة على الأقل أن تشمل مراحل التغيرات الجذرية التي عرفتها الجزائر مما قد تعطينا نتائج قد تختلف عن التي توصلت إليها من هذه الدراسات، وذلك بالبحث مباشرة في هذه العلاقة بين المتغيرين (سعر الصرف والحساب الجاري) في الجزائر وبطرق تحليلية وقياسية.

خلاصة الفصل

تطرقنا هذا الفصل إلى الإطار النظري للدراسة من خلال الإحاطة بموضوع سعر الصرف وأنظمتها نظريا وأسباب تقلباته مشيرين بذلك إلى أهمية التمييز بين المصطلحات المتداولة في هذا الإطار والمتعلقة بالتخفيض والتدهور وكذا الرفع والتحسين، وكذا إلى والحساب الجاري ومكوناته وتأثيراته الاقتصادية التي تبرز أهميته وعلاقته باقتصاديات الدول، معرجين بذلك على علاقته بسعر الصرف، والتي أبرزت نجاعة أداة سعر الصرف في التبادلات الجارية الخارجية.

كما أشرنا في المبحث الثاني إلى بعض الدراسات التي تطرقت إلى موضوعنا بصفة مباشرة أو غير مباشرة، والتي جاء البعض منها باللغة العربية وأخرى باللغة الأجنبية، حيث استعملت مناهج مختلفة للبحث وفي فترات زمنية متباينة واقتصاديات مختلفة، توصلت إلى نتائج اختلف بعضها في دور وتأثير سعر الصرف على التجارة الخارجية والحساب الجاري إجمالا، واتفق البعض الآخر على أنه لم يكن له أثر إيجابي على الحساب الجاري، وأشار البعض إلى فشل عملية التخفيض التي تمت خلال سنوات التسعينات في الجزائر.

الفصل الثاني

دراسة تغيرات الدينار الجزائري وأثرها
على الحساب الجاري

تمهيد

بعد دراسة الأساس النظري لموضوع الدراسة ومراجعة الأدبيات والدراسات السابقة التي لها علاقة بالموضوع، نهدف من خلال هذا الفصل إلى البحث الجانب التطبيقي والذي يمثل صلب الدراسة وذلك بالتطرق إلى دراسة حالة الجزائر بالبحث في أثر تغيرات الدينار الجزائري على رصيد الحساب الجاري خلال المجال الزمني المحدد 1990-2014 والعلاقة التي تربطهما.

حيث أشارت معظم الدراسات النظرية لسعر الصرف إلى أهميته ودوره كأداة لدى السلطات النقدية في التحكم وتسيير دواليب الاقتصاد والحفاظ على التوازنات الداخلية والخارجية للبلد، وضرورة اختيار نظام الصرف الملائم لحمايته من التقلبات التي قد تنجر عنها آثار وخيمة على الاقتصاد، وأكدت على فعالية عملية تخفيض العملة في تحقيق نتائج إيجابية على رصيد الحساب الجاري في إطار توفر شرط مارشال-لينر.

وسنهتم في هذا الفصل بهذه الآثار بالخصوص على الحساب الجاري للجزائر، وطبيعة العلاقة التي تربطهما، والتي سنبحث من خلالها في أثر تغيرات سعر صرف الدينار الجزائري على الحساب الجاري ومدى نجاعة عمليات التخفيض التي طبقت والنتائج التي تحققت على رصيد هذا الحساب وذلك باستعمال تحليلات إحصائية وطرق قياسية خلال الفترة الممتدة بين 1990-2014.

حيث قسمنا الفصل إلى مبحثين اثنين تطرقنا في الأول إلى التطورات التي عرفها نظام وسعر صرف الدينار الجزائري منذ الاستقلال والتحويلات المصاحبة له، وكذا التغيرات التي عرفها رصيد الحساب الجاري طيلة فترة الدراسة، ثم وكمبحث ثاني نبحث في أثر تلك التغيرات التي مست سعر الصرف في رصيد الحساب الجاري والعناصر المكونة له ومدى استجابته لها، لنخلص في الأخير إلى أهم النتائج ومناقشتها.

المبحث الأول: تطور نظام صرف الدينار الجزائري وتغيرات رصيد الحساب الجاري

سنطرق من خلال هذا المبحث إلى أهم التطورات التي عرفها الدينار الجزائري في المطلب الأول، وذلك من خلال نظم الصرف التي مر بها والتغيرات التي مست النقد الجزائري والأسباب التي أدت إلى تلك التحويلات في نظام الصرف والإجراءات التي اتخذتها السلطات النقدية آنذاك لحماية النقد الوطني من التحويلات الدولية والصدمات الخارجية، معرجين على النتائج التي تحققت من جراءها فيما يخص سعر صرف، أما في المطلب الثاني سنطرق إلى التطورات والتغيرات التي مست مختلف بنود الحساب الجاري، باحثين في الأسباب والنتائج، عن طريق تحليل وتفسير تلك التغيرات والتي عرفها رصيد الحساب الجاري.

المطلب الأول: نظم الصرف وتطور الدينار الجزائري

عرف نظام سعر صرف الدينار الجزائري تطورات هامة منذ إصداره كعملة وطنية بعد الاستقلال وإلى اليوم وذلك انطلاقاً من نظام الربط بعملة واحدة وهي الفرنك الفرنسي بعد الاستقلال إلى نظام الربط بسلة من العملات بداية من 1973 وصولاً إلى نظام التسيير الحركي للدينار في نهاية 1987 ثم تطبيق نظام جلسات التثبيت بداية من أكتوبر 1994 ليتم بعدها انتهاج نظام الصرف العائم المدار من خلال إنشاء سوق للصرف بين البنوك، حيث تتم كل هذه الإجراءات في ظل نظام الرقابة على الصرف مع السعي نحو قابلية تحويل الدينار في مجال المعاملات الجارية، ويمكن تلخيص تلك المراحل من خلال ما يأتي:

أولاً: مرحلة ربط الدينار بعملة واحدة:

كان نظام النقد الدولي في هذه الفترة أو على الأقل حتى سنة 1971 مسيراً باتفاقية بروتون وودز، حيث كان كل بلد عضو في صندوق النقد الدولي ملزماً بالتصريح عن تكافؤ عملته بالنسبة إلى وزن محدد من الذهب الصافي أو بالنسبة إلى الدولار الأمريكي الذي هو نفسه في تكافؤ ثابت مع كمية محددة من الذهب¹. لقد حددت الجزائر آنذاك سعر الصرف الدينار بما يعادل 0,18 غ من الذهب أي بنفس التكافؤ مع الفرنك الفرنسي خلال سنة 1964، تاريخ إنشاء العملة الوطنية، في حدود يتقلب فيها ب $\pm 1\%$ ، وظل على حاله إلى غاية 1969 تاريخ انخفاض العملة الفرنسية بسبب هجومات المضاربة التي تعرض لها بنك فرنسا عقب أحداث سنة 1968 عمدت السلطات النقدية الفرنسية إلى تخفيض قيمة الفرنك الفرنسي بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي حيث انتقل سعر التكافؤ الرسمي للفرنك الفرنسي من 4.9370 إلى 5.5544 فرنك لكل دولار أمريكي في 1969.

ونظراً لشرع الجزائر خلال هذه الفترة في تطبيق المخطط الثلاثي الأول 1967-1969 الذي يتطلب استقرار سعر الصرف فإن الدينار الجزائري لم يتبع انخفاض الفرنك الفرنسي رغم استمرار العلاقة الثابتة بين الدينار والفرنك الفرنسي، حيث أصبح دينار جزائري واحد يساوي 1.25 فرنكا فرنسياً بين أوت 1969 وديسمبر 1973².

أدى تسيير سعر صرف الدينار بهذه الكيفية، وبناء على الدور الذي خول له، إلى تكلفة إدارية للعملات الصعبة، وانفصل سعر صرف الدينار بذلك، شيئاً فشيئاً عن الواقع الاقتصادي³. ومع انهيار نظام بريتون وودز في

¹ بارنك محمد، التحرير التجاري وسعر الصرف الحقيقي، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، 2014، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، ص 111

² حميدات محمود، مدخل للتحليل النقدي، بن عكنون، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، جوان 2000، ص 156

³ علي توفيق الصادق وآخرون، سياسات وإدارة أسعار الصرف في البلدان العربية، سلسلة بحوث ومناقشات حلقات العمل، العدد 3، صندوق النقد العربي، أبو ظبي 1997 ص 155.

1971 انجر عنه سحب الذهب من التداول في السوق العالمية شرعت معظم الدول في تعويم عملاتها وأصبح من الضروري على الجزائر أن تعيد النظر في سياسة سعر صرفها، وهو ما قامت به فعلا بداية من سنة 1973 .
لقد سعى هذا النظام الجديد للتسعير إلى تحقيق هدف مزدوج هو:¹

- توفير دعم مقنع للمؤسسات الجزائرية بواسطة قيمة الدينار تفوق القيمة الحقيقية، وهذا بغرض تخفيف عبء تكلفة التجهيزات و المواد الأولية المستوردة من طرف المؤسسات وخصوصا أنها مؤسسات ناشئة.
- السماح للمؤسسات الوطنية بالقيام بتبئواتها على المدى الطويل دون أن تتعرض لتغيرات تنازلية لسعر الصرف وهذا عن طريق استقرار القيمة الخارجية للدينار.

ثانيا: مرحلة ربط الدينار بسلة من العملات بداية من سنة 1973

عقب انهيار نظام بريتون وودز وتعويم العملات، لجأت السلطات النقدية الجزائرية منذ جانفي 1974 إلى استعمال نظام صرف المربوط إلى سلة من العملات، مع منح الدولار الأمريكي وزنا كبيرا نسبيا في هذه السلة بسبب الأهمية التي يحظى بها في حصيلة الصادرات ومدفوعات خدمات الدين، حيث منحت لكل عملة منها ترجيحا محددًا على أساس وزنها في التسديدات الخارجية بالنسبة إلى العملات المسعرة من قبل البنك المركزي الجزائري وبارتباط الجزائر بهذه السلسلة من العملات سمح لها بالخروج نهائيا من منطقة الفرنك حيث قيمته تتحدد بالنسبة لهذه السلة الخاصة.²

وفي نفس الوقت تزامنت بداية هذه المرحلة مع انطلاق برنامج المخطط الرباعي الثاني 1974-1977 حيث اعتمد على سياسة النمو المتوازن التي تشمل جميع القطاعات الاقتصادية المرفقة بإصلاحات هيكلية، مست على وجه الخصوص القطاع الزراعي والصناعي، مع إدخال مرونة على نظام الرقابة على الصرف والتجارة الخارجية.

إن الرقابة الصارمة و المستمرة على التجارة الخارجية ساهمت في كبح عملية التصدير والرفع من المستوى التضخم كما مارس التقييم الزائد للدينار آثار سلبية على الاقتصاد مجملها مناقضة للتطور الصناعي المشروع في 1966 فقد وصل إلى حد مرتفع بين 1983 و 1986 أين الدولار الأمريكي كسب قوة كبيرة في أسواق المالية العالمية، وبعد 1986 أعلن تعديل طفيف على حساب معدل صرف الدينار الجزائري، فأصبح التغيير النسبي لكل عملية تدخل في سلة الدينار يحسب على أساس معدل الصرف السائد في سنة 1974 وهذا ما اعتبر تمهيدا لسياسة التسيير الحركي لمعدل صرف الدينار الجزائري التي شرع في العمل بها انطلاقا من مارس 1987.³

¹ محمود حميدات ، (مرجع سابق)، ص 156

² TALIN KORANCHELIANE, **the equilibrium real exchange rate in a commodity-Algeria's experience**, IMF working paper, July 2005

³ شعيب بونورة، خياط رحمة، سياسة سعر الصرف بالجزائر نمذجة قياسية للدينار الجزائري، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 5 سنة 2011، ص 123

ثالثا: مرحلة التسيير الحركي لسعر الصرف:

أدت الأزمة البترولية سنة 1986 إلى دخول الاقتصاد الجزائري في أزمة حادة حيث تعرض إلى ما يعرف بالعجز المزدوج أي تزامن العجز في الموازنة العامة مع عجز ميزان المدفوعات مما أدخل الاقتصاد الوطني في ركود استدعى على الجزائر إدخال إصلاحات جذرية على الاقتصاد الوطني بشكل عام وسياسة الصرف بشكل خاص¹ ومن أجل القضاء على هذه الإختلالات لجأت السلطات النقدية بداية من سنة 1987 إلى تعديل سعر صرف الدينار بهدف الموافقة بين المتاح من العملات الصعبة وحجم الطلب على السلع والخدمات الأجنبية² وذلك بإتباع المراحل التالية:

1 الانزلاق التدريجي: قامت هذه الطريقة على تنظيم انزلاق تدريجي ومراقب، طبق خلال فترة، امتدت من نهاية سنة 1987 إلى غاية سبتمبر 1991، ونتج هذا الانزلاق بسبب ضعف احتياطات الصرف المتاحة من جهة، ومن جهة أخرى نتيجة لزيادة ثقل خدمة الدين الذي بلغ مستوى معتبرا رغم العمل على الحد من اللجوء إلى القروض قصيرة الأجل والتي حالت دون تحقيق البرامج المسطرة من طرف الحكومات المتعاقبة.³ ويمكن تتبع عملية الانزلاق من خلال الجدول :

الجدول رقم (01/2): تطور سعر صرف الدينار الجزائري للفترة 1987/1991

التعليق	دولار/دينار	تاريخ عملية الانزلاق
-	4,824	نهاية 1986
بداية عملية الانزلاق التدريجي	4,936	نهاية 1987
-	8,032	نهاية 1989
تسريع عملية الانزلاق تماشيا مع وتيرة تطبيق الإصلاحات	12,1191	نهاية 1990
	15,8889	نهاية 1991
استمرار الانزلاق السريع بهدف استقراره وإمكانية تحرير التجارة الخارجية	16,5949	نهاية 1991
استقراره عند هذا المستوى لمدة ستة أشهر	17,7653	نهاية 1991
تخفيض بمقدار 22 % بموجب اتفاق مع صندوق النقد الدولي	22,5	نهاية 1991

المصدر: نعمان سعيدي، البعد الدولي للنظام النقدي، 2011، ص: 239

¹ جعفري عمار، إشكالية اختيار نظام الصرف الملائم في ظل التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013 ص 101

² نعمان سعيدي، (مرجع سابق) ص 238.

³ الهادي خالدي، المرأة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، الجزائر، دار هومة، 1996، ص: 198.

2- التخفيض الصريح: في نهاية سبتمبر 1991 وبعد استقرار الدينار لمدة ستة أشهر موائية قامت السلطات النقدية ممثلة في مجلس النقد والقرض باتخاذ قرار يقضي بتخفيض الدينار بنسبة 22 % مقابل الدولار الأمريكي وذلك بموجب الاتفاق الثاني المبرم مع صندوق النقد الدولي في جوان 1991 والذي يهدف إلى تحقيق ما يلي:¹

-محاولة تقريب سعر الصرف الرسمي من سعر الصرف الموازي؛

-جعل الصادرات الجزائرية أكثر تنافسية في السوق العالمية.

-العمل على جعل الدينار قابلاً للتحويل.

-رفع الدعم عن المنتجات المحلية وترك أسعارها تتحدد حسب قوى العرض والطلب.

-الحصول على مساعدات مالية من جراء تطبيق الشروط الواردة في اتفاقية الاستعداد الائتماني

وبقي الدينار على هذه القيمة 22.5 دينار مقابل دولار أمريكي واحد إلى أن تم إبرام اتفاق آخر مع

صندوق النقد الدولي بتاريخ أبريل 1994 والذي انجر عنه تخفيض الدينار ب 40,17 % وأقره مجلس النقد

والقرض بتاريخ 10/04/1994 ليصل بذلك إلى 36 دينار للدولار الأمريكي الواحد.

رابعاً: مرحلة تطور نظام التعويم المدار 1994

عرف الدينار الجزائري خلال هذه الفترة مرحلة تحول فعلي وتغيير تدريجي، وفق قواعد العرض والطلب بداية من أواخر سنة 1994 ، اعتبرت هذه المرحلة بمثابة إعلان عن بداية التحرير الفعلي للدينار الجزائري، وفي أواخر سبتمبر 1994 تم اتخاذ قرار التخلي عن نظام الربط إلى سلة من العملات، ليعوض بنظام جلسات التثبيت "Fixing" بداية من أكتوبر 1994.

1- نظام جلسات التثبيت: هو عبارة عن جلسات تضم ممثلي البنوك التجارية المقيمة تحت إشراف البنك المركزي التي كانت أسبوعية في البداية ثم أصبحت يومية في مرحلة لاحقة² أين يقوم البنك المركزي عند فتح الجلسة بعرض مبلغ يحدد على أساس هدف سياسة الصرف³

ويتم من خلالها عرض المبلغ المتاح من العملات الصعبة معبراً عنها بدلالة العملة المحورية (الدولار الأمريكي) على أساس سعر صرف أدنى، ثم تقوم المصارف بطلب المبلغ المراد الحصول عليه، ويتم تعديل سعر صرف الدينار تدريجياً من خلال عرض بنك الجزائر للعملات الصعبة وطلب المصارف التجارية عليها عن طريق المناقصة، وبهذا يتم تحديد سعر صرف الدينار عند أقل عرض⁴

¹ نعمان سعيدي (مرجع سابق) ص 240

² A. Hiouani, *le marché interbancaire des changes en Algérie*, média-bank, n°24 juin-juillet 1996. p:5.

³ بليمان سعاد، إشكالية تسيير سياسة سعر الصرف في اقتصاد ناشئ، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2008 ص 117

⁴ بربري محمد أمين، مبررات ودوافع التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 7 ص 36

إن آلية تنظيم هذه السوق من خلال عمليات العرض والطلب أدت إلى زوال نظام التحديد الإداري لقيمة الدينار وبروز سعر صرف شبه حقيقي ناتج عن تضارب قوى العرض والطلب، إلا أن عرض العملات مازال حكرا على بنك الجزائر وذلك لوجود عوامل عديدة تحدد مبلغ العملات المعروضة وبالتالي تؤثر في تسعيرة الدينار نذكر منها: -الاحتياطات من العملة الصعبة، تسديد الديون الخارجية، تطور سعر صرف الدولار الأمريكي على مستوى السوق الدولية إيرادات الصادرات من المحروقات قبل افتتاح الجلسة. وقد استمر العمل بنظام جلسات التثبيت طوال مرحلة انتقالية تجريبية امتدت إلى غاية ديسمبر 1995 تاريخ إنشاء سوق الصرف البيئية¹.

2 سوق الصرف البيئية: كما أصدر بنك الجزائر في 1995/12/23 لائحة رقم 08/95 تدعو فيها عن بداية تبني نظام آخر للصرف وهو نظام التعويم المدار في إطار ما يسمى سوق الصرف ما بين البنوك القائمة على بيع وشراء العملات الأجنبية القابلة للتحويل مقابل الدينار بشكل حر يوميا بين جميع البنوك التجارية بالإضافة إلى بنك الجزائر والمؤسسات المالية الذي انطلق نشاطه رسميا في 1996/01/02. وتنقسم هذه السوق إلى سوقين²:

أ. سوق الصرف الفوري: حيث تتم فيه عمليات البيع والشراء خلال يومي عمل ابتداء من تاريخ عقد الصفقة وتتم هذه المبادات العاجلة الفورية إما بأدوات صرف يدوية أو على شكل تحويلات بنكية.

ب. سوق الصرف الآجل: تتم فيه عمليات بيع وشراء العملات الصعبة بسعر محدد وقت إجراء العقد على أن يتم التسليم في أجل مستقبلي ويكون من ثلاثة أيام إلى غاية سنة ويسمى تاريخ الاستحقاق. كما يجب الإشارة إلى أن سوق الصرف ليس له مكان محدد، وبالتالي فإن المتعاملين يستخدمون وسائل اتصال مختلفة مثل: الهاتف، التيلكس والأنظمة الالكترونية وذلك من أجل معالجة عمليات الصرف بالعملية الوطنية والعملات الأجنبية الأخرى القابلة للتحويل، وهذا ما يبين أنه سوف يعمل باستمرار وذلك أن العمليات تجري كل يوم.

وبالتالي فإن إنشاء سوق الصرف ما بين البنوك، يسمح للبنوك التجارية من عرض العملة الصعبة بحرية لصالح زبائنها، كما تم إلغاء نظام الحصص المحددة من جانفي 1996، حيث تعتبر بمثابة خطوة أولى للاتجاه نحو تعويم سعر الصرف بالإضافة إلى السماح بإقامة مكاتب الصرف بالعملية الصعبة وذلك في ديسمبر من سنة 1996.³

¹ نعمان سعدي، (مرجع سابق) ص 141

² بن الزاوي عبد الرزاق، سلوك سعر الصرف الحقيقي وأثر انحرافه عن مستواه على النمو الاقتصادي في الجزائر 1970-2007 أطروحة

دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر 3 2011 ص 146

³ بطاهر علي، سياسة التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 00، السادس الثاني، 2004، ص: 190.

- كان لتحرير صرف الدينار الجزائري مجموعة من الأهداف سنحاول أن نبينها في النقاط التالية:¹
- تقريب قيمة الدينار الجزائري من قيمته الحقيقية، وتقليص الفارق بين السعر الرسمي والسعر الموازي؛
 - الحد من نشاط السوق الموازي وذلك بتحسين وتكثيف العمليات التي تمارسها البنوك الخاصة بالتحويل والصرف بأقل تكلفة؛
 - العمل على تخفيض الواردات وزيادة الصادرات من أجل تحسين وضع الميزان التجاري؛
 - ترشيد الاستهلاك باعتباره يساهم في ارتفاع أسعار الواردات مما يؤدي إلى رشاده المستهلك وبالتالي انخفاض الواردات غير الأساسية؛
 - السماح للدينار الجزائري من التأثير والتأثر بكل التغييرات التي يمكن أن تمس الاقتصاد الوطني؛
 - المساهمة في تحفيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو وتشجيعها على تنمية قدرتها التنافسية وتشجيعها على الإنتاج بهدف إحلال الواردات؛
 - يلزم المؤسسات الاقتصادية والبنوك والمؤسسات المالية على انتهاز التدابير اللازمة لتعزيز الرقابة الداخلية والخارجية لمواجهة مختلف المخاطر المرتقبة مثل مخاطر الصرف؛
 - الحد من هروب رؤوس الأموال وتحويلها إلى الخارج مما يساعد على إعادة أشكال تمويل مختلفة للاستثمار سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة؛
 - السعي إلى تحسين زيادة المنافسة البنكية من خلال الجودة وترقية الخدمات المصرفية.

3 الرقابة على الصرف وتحويلية الدينار الجزائري:

- أ. الرقابة على الصرف: تتمثل عملية الرقابة على الصرف في مجموعة الأحكام التي تحظر القيام بتصرفات معينة كمنع التعامل بالعملات الأجنبية على الأفراد وقصره على الجهات الرسمية التي تتولى إدارة الرقابة على الصرف²، وبذلك تعتبر هذه الرقابة أداة للبنك المركزي لمراقبة حركة العملات الأجنبية من وإلى الخارج، من خلال تحديد سعر الصرف للعملة المحلية.
- وبذلك تعمل السلطات النقدية في هذا الإطار على أن لا يتقيد سعر الصرف بالعرض والطلب عن طريق إحداث تكافؤ دائم بين الإيرادات والمدفوعات حتى يتسنى لها تحديد سعر صرفها عند المستوى المقرر له.³

¹ بربري محمد أمين، البعد الاقتصادي لتحرير سعر صرف الدينار الجزائري، الملتقى الدولي حول أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في

الدول النامية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة- بومرداس-، ديسمبر 2005، ص: 12-13.

² محمد الناشد، التجارة الخارجية والداخلية، ماهيتها وتخطيطها، منشورات جامعة حلب، 1988، ص: 152

³ بن قدور علي، دراسة أثر تغيرات سعر الصرف على نموذج التوازن الاقتصادي الكلي، رسالة ماجستير غ م المركز الجامعي سعيدة 2005، ص

كان الغرض منها في بداية ظهورها الحد من خروج رؤوس الأموال إلى الخارج ثم أصبحت أداة للمحافظة على سعر الصرف الرسمي للعملة من أجل تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات والحد من العجز في الميزان الخارجي.

بدأ تطبيق نظام الرقابة على الصرف في الجزائر منذ أكتوبر 1963 وتميزت بنظام رقابة يهدف إلى حماية الاقتصاد الوطني من المنافسة الأجنبية، بمجموعة من الإجراءات الاحتكارية للتجارة الخارجية من طرف الشركات الوطنية لحساب الدولة. وهو ما نتج عنه مجموعة من الآثار السلبية عجلت من إجراء تعديلات جذرية سنة 1990 مست الرقابة على الصرف تم خلالها إسناد هذه المهمة إلى مجلس النقد والقرض من خلال القانون 10/90 المتعلق بالنقد والقرض. أعقبته نصوص قانونية تتضمن كيفية تنظيم الصرف والتجارة الخارجية كالنظام 04/92 بتاريخ 22 مارس 1992 المتعلق بمراقبة الصرف الذي أكد على الصلاحيات الكاملة لبنك الجزائر في مجال مراقبة الصرف المتعلقة بجميع التدفقات المالية بين الجزائر والعالم الخارجي.

ب. تحويلية الدينار الجزائري: عملت الجزائر منذ سنة 1990 على تطبيق إصلاحات تهدف إلى إصلاح القطاع المالي والمصرفي والانتقال إلى قابلية تحويل الدينار لجميع المعاملات الجارية وإنشاء سوق ما بين البنوك يسمح لها التصرف بالعملة المتحصل عليها من طرف زبائنها بكل حرية، واعتبرت كخطوة مهمة نحو تطبيق سعر الصرف العائم، محاولة بذلك إرساء أساس يسمح بالتبادل الحر لعملة المحلية مقابل العملات الأجنبية. لقد تمت التحويلية الجارية للدينار الجزائري منذ 1991 لكن التحسيد الفعلي لها كان سنة 1994 لأن تحرير المدفوعات لصالح الواردات تجسد في هذه السنة، وهذه التحويلية الجارية تم التأكيد عليها ودعمها بوضع آلية التثبيت التي تهدف إلى تحديد سعر الصرف بدلالة العرض والطلب.¹

حيث جاءت في شكل قابلية تحويل جزئي للدينار بالنسبة للإيرادات الناتجة عن الصادرات خارج المحروقات بهدف تشجيعها، وفي شكل آخر وهو تحويل جزئي للادخار، عن طريق إصدار سندات ذات قسائم قابلة للتحويل يمكن الاكتتاب فيها من طرف أشخاص طبيعيين ومعنويين. ثم سمح لبعض المعاملات قابلية التحويل للدينار في حدود، كالعلاج والدراسة، والرحلات السياحية، سنة 1997. وفي ظل تنامي احتياطات الصرف واصل بنك الجزائر في مزيد من التسهيلات المتعلقة بتحويل الدينار، بإصدار مجموعة من التعليمات منها 03 و 2000/04 و 2002/01 والتي تخص في مجموعها مجال الاستثمار وتحويل الأموال تحت إشراف المصالح الخاصة بمراقبة الصرف.

¹ لخضر عزي، صرف الدينار بين واقعية السوق وصندوق النقد الدولي، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2006 ص 298

خامسا: التطورات الحديثة للدينار الجزائري

تندرج سياسة تسيير سعر الصرف المنتهجة من قبل السلطات النقدية في الجزائر في إطار سياسة التعويم الموجه لسعر صرف، حيث تسعى السلطة النقدية في هذا النظام إلى التأثير على سعر الصرف دون مسار أو هدف محدد سلفا لهذا التأثير، ومن بين المؤشرات المستخدمة في سعر الصرف مركز ميزان المدفوعات ومستوى الاحتياطات الدولية وتطورات السوق الموازية، ولا يجوز فيه أن تكون التعديلات تلقائية. وقد يكون التدخل بمقتضى هذا النظام مباشرا أو غير مباشر¹.

ويتم في هذا النظام المنتهج من طرف السلطات بالجزائر، التعويم الموجه للدينار مقابل العملات الصعبة الرئيسية، والتي تمثل عملات أهم شركاء الجزائر التجاريين، وتحدد في سوق الصرف ما بين المصارف وفق آليات السوق في إطار القواعد والأعراف الدولية، كما يتدخل بنك الجزائر في السوق للسهر على ألا تؤثر حركة سعر الصرف الاسمي على التوازن المتوسط لسعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار، وما يمكنه من أداء هذا الدور المهم هو تراكم احتياطات الصرف خلال السنوات التي تمكنت فيها الجزائر من تحقيق تطور مهم على مستوى الحساب الجاري وميزان المدفوعات بصفة عامة.

فما بين 1995 و1996 شهد سعر صرف الدينار الجزائري تدنيا في قيمته مقابل الدولار بأكثر من 20 بالمائة، ليستمر هذا التدهور تدريجيا خلال سنوات 1997 وإلى غاية 2001، ونظرا لاستمرار هذا التدهور سنة 2002، وبسبب ارتفاع الأورو أمام الدولار الأمريكي عملت السلطات في الجزائر على التدخل في سوق الصرف سنة 2003 من أجل إرجاع سعر الصرف الحقيقي إلى مستواه المسجل في نهاية 2002²، حيث قام البنك المركزي بتخفيض قيمة العملة ما بين 2 إلى 5 بالمائة وهذا الإجراء يهدف أساسا للحد من تطور الكتلة النقدية المتداولة في السوق الموازية، لاسيما بعد اتساع الفارق بين القيمة الاسمية للدينار الرسمي وقيمة العملة الوطنية في السوق الموازية مقابل أبرز العملات الأجنبية.

وبفضل احتياطات الصرف الناجمة عن التطور في عائدات المحروقات خلال السنوات 2003 إلى غاية 2008 بلغت نهاية سنة 2003 ما مقداره 32,9 مليار دولار، تمكنت السلطات النقدية للجزائر من تعزيز دورها في تسيير سعر صرف الدينار وحمائته من الصدمات والتقلبات الخارجية، وعرف خلال هذه المرحلة تحسنا ملحوظا مقابل الدولار الأمريكي بلغ نسبة 17,67 بالمائة، متأثرا بأسعار صرف العملات الرئيسية في الأسواق الدولية، كتحسن الدولار مقابل الأورو، وكذا بنسب التضخم لدى أهم الشركاء التجاريين للجزائر.

¹ روبا دوتا غوبنتا وآخرون، التحرك نحو مرونة سعر الصرف: كيف ومتى وبأي سرعة؟ قضايا اقتصادية 38، صندوق النقد الدولي، 2006، ص 4
² سماعلي فوزي، الاتجاهات الحديثة في تطور سعر صرف الدينار في الجزائر، مجلة الحكمة، العدد 21، كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، 2013، ص 170.

إلا أنه واثراً للصدمة الخارجية التي تلقتها العملة الجزائرية سنة 2009 نتيجة الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، وفي ظل بيئة يطبعها تذبذب شديد للدولار مقابل الأورو، عرف الدينار الجزائري تذبذباً خلال هذه المرحلة وفقد 12 بالمائة من قيمته، عمل خلالها بنك الجزائر على تصحيح سعر التعادل. واستمر الحال على ما هو عليه سنة 2010، إلا أن مرونة سعر صرف الدينار تعد عنصراً مهماً في سير سياسة سعر الصرف المتبعة من طرف بنك الجزائر ولم تشكل عائقاً أمام الناشطون في مجال التجارة الخارجية.

وعملت الجزائر خلال سنة 2011 على تعزيز تدابير دعم الصادرات خارج المحروقات بتنشيط دور المصارف ما بين البنوك خاصة في مجال تغطية خطر الصرف، وكذا تمديد أجل استرداد إيرادات الصادرات خارج المحروقات وفق نظام صادر عن مجلس النقد والقرض¹، ليشهد سعر الصرف خلال هذه السنة تحسناً بنسبة 2 بالمائة، واعتبرت هذه السنة الأفضل بعد الأزمة من حيث عائدات الصادرات، والتي جاءت نتيجة لتحسن أسعار البترول في السوق العالمية.

وما يمكن الإشارة إليه من خلال تدخلات البنك المركزي في السوق الرسمية هو تأثير سعر الصرف الاسمي بعمق بفضل هذه التدخلات، ما مكنه من إجراء التعديل الدوري لبلوغ أهداف سعر الصرف الحقيقي، ويرجع ذلك إلى احتياطي الصرف الذي كانت تمتلكه هذه السلطات بسبب استحواذها على معظم الصفقات التي تتم في سوق الصرف، وذلك بناء على التأثير الذي يضم ثلاثة عوامل مهمة:²

- الصادرات الطاقوية تمثل أكثر من 95 بالمائة من إجمالي الصادرات؛
- بموجب القوانين فإن مداخيل العملة الصعبة المتأتية من صادرات المحروقات يجب أن تحول إجبارياً إلى الدينار بواسطة بنك الجزائر، وهذا في إطار العمليات التي يقوم بها البنك خارج سوق ما بين البنوك؛
- تخضع تحويلات رؤوس الأموال إلى الرقابة الصارمة.

وبعد الحركات الواسعة في أسعار الصرف الدولية الرئيسية التي شهدتها العالم الذي مر بمرحلة انتقالية بعد الأزمة، مرتبطة بوضعية الاقتصاد العالمي زادت حدتها بداية عام 2012، امتدت هذه التحركات مؤثرة على الاقتصاديات الناشئة والنامية، دفعت بالسلطات النقدية بالجزائر إلى القيام بعملية تخفيض أخرى لقيمة الدينار الجزائري سنة 2013 وبطريقة غير معلنة مسبقاً لتلافي آثار هذه التحركات، تم فيها مراعاة تطور الأورو مع الدولار الأمريكي إلى جانب فارق التضخم، حيث تم تخفيض الدينار بنسبة قدرت بـ 9 بالمائة مقابل اليورو و 4 بالمائة مقابل الدولار، والتي رأى فيها بعض الخبراء أنها جاءت متأخرة حيث يفترض أن تتم سنة 2012 أين عرفت الجزائر ارتفاعاً في معدل التضخم آنذاك بـ 9 بالمائة بسبب ارتفاع الأجر والزيادات التي تقررت وبآثار رجعية، بينما لم

¹ التقرير السنوي لبنك الجزائر 2013، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر. طبع في نوفمبر 2014

² سماعلي فوزي، الاتجاهات الحديثة في تطور سعر صرف الدينار في الجزائر (مرجع سابق)، ص: 170

يتعد نسبة 2,6 و 2 بالمائة في أوروبا وأمريكا على التوالي، أما في سنة 2013 فسجل معدل التضخم 5,3 بالجزائر و 1,1 و 1,2 بأوروبا وأمريكا في نفس الشهر.

ولذلك ينصح بأنه من مصلحة الجزائر توجيه معاملاتها التجارية مع الخارج نحو مناطق الدفع بالدولار وذلك بسبب ارتباط أسعار المحروقات وتحديدتها بهذه العملة، وان حوالي 70 بالمائة من الواردات تدفع بالأورو وهو ما ترتب عنه خسارة صرف بسبب انخفاض الدولار أمام اليورو، وتفقد الجزائر بذلك جزء من قوتها الشرائية.

واستمر سنة 2014 الدينار في التراجع وفقد خلالها ما قيمته 10,58 بالمائة من قيمته الاسمية مقارنة بسنة 2011، ما تطلب تدخلات ديناميكية لبنك الجزائر في سوق ما بين البنوك ومتابعة يومية لتطور سعر الدينار للحفاظ على مستواه التوازي.

جدول رقم (02/2) تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي للفترة 1990-2014 دينار/دولار

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
سعر الصرف	9	18,5	21,8	23,4	36,05	47,66	54,74	57,7	58,74	66,6	75,25	77,26	79,68
ن التغيير %	-	105,56	17,84	7,34	54,06	32,21	14,86	5,41	1,80	13,38	12,99	2,67	3,13
السنة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	
سعر الصرف	77,39	72,6	73,35	72,64	69,36	64,56	72,4	74,4	72,85	75,55	79,38	80,56	
ن التغيير %	-2,87	-6,19	1,03	-0,97	-4,52	-6,92	12,14	2,76	-2,08	3,71	79,38	1,49	

المصدر: من إعداد الطالب بناء على إحصائيات بنك الجزائر وموقع: <http://fr.investing.com/currencies/usd-dzd-historical-data>

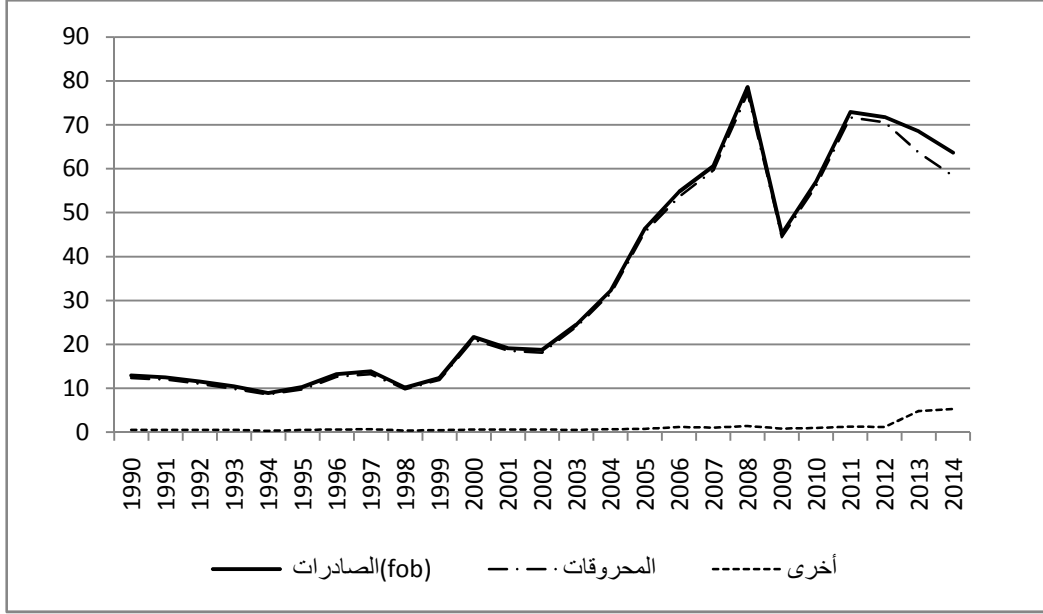
المطلب الثاني: تحليل تطور رصيد ميزان العمليات الجارية

من خلال هذا المطلب سنتطرق إلى تحليل وضعية رصيد ميزان العمليات الجارية، وذلك بالتطرق إلى التطور الحاصل لكافة البنود المكونة للحساب الجاري خلال فترة الدراسة والممتدة ما بين 1990 و 2014.

أولاً: تطور رصيد الميزان التجاري: والذي يتشكل من عنصرين هامين هما الصادرات والواردات، حيث نتطرق لكل منهما على حدى، ثم في الأخير نصل إلى الرصيد الذي يجمعهما معا وهو رصيد الميزان التجاري.

1. تطور الصادرات الجزائرية خلال 1990-2014: والشكل الموالي يمثل تطور إجمالي الصادرات الجزائرية، بما فيها صادرات المحروقات والصادرات خارج المحروقات.

الشكل (01/2) تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة 1990-2014 بملايير الدولارات الأمريكية



المصدر: بناء على معطيات الملحق 4-1 باستعمال Excel

إن الملاحظة الأولى للشكل رقم (01/2) يتبين أن إجمالي الصادرات يتغير تماشياً مع تغير صادرات المحروقات وهذا ما يعني أن صادرات المحروقات تؤثر بشكل كبير على إجمالي الصادرات، وحسب الجدول المبين فإن صادرات المحروقات تمثل ما نسبته 96 بالمائة كمتوسط خلال فترة الدراسة، وبالتالي فإن أي تغير في حجم صادرات المحروقات أو في سعرها الأسواق العالمية سيؤثر لا محالة على إجمالي الصادرات، وهذا الوضع يجعل الاقتصاد الجزائري في حالة الخطر.

كما نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن الصادرات الجزائرية عرفت انخفاض تدريجي خلال الفترة 1990-1994 حيث بلغت أضعف حصيلة للصادرات سنة 1994 وهو ما قيمته 8,89 مليار دولار بعد أن كانت سنة 1990 في حدود 12,88 مليار دولار، ويرجع سبب ذلك إلى انخفاض تدريجي لأسعار النفط حيث سجل سعر البرميل 15,53 دولار بعدما كان ب 22,26 دولار للبرميل.

وبداية من سنة 1995 عرفت الصادرات الإجمالية تحسناً ملحوظاً إلى غاية سنة 1997 أين بلغت قيمة 13,82 مليار دولار وذلك بسبب التحسن الذي شهده سعر البترول في الأسواق العالمية، فضلاً عن تحسن طفيف في حجم الصادرات خارج المحروقات أين سجلت نمواً خلال سنوات 1995، 1996 و 1997 والذي يرجع إلى تعزيز إجراءات تحرير الصرف والتجارة الخارجية، بالإضافة إلى إعادة هيكلة وخصوصية العديد من المؤسسات العمومية وتشجيع القطاع الخاص، لكن رغم ذلك بقيت نسبة الصادرات خارج المحروقات بمستوى ضعيف لا يرقى إلى مستوى الإجراءات والتدابير المتخذة آنذاك.

ورغم والتحويلات في السياسات الاقتصادية التي اتبعتها الجزائر منذ منتصف سنوات التسعينات، إلا أن أداء الاقتصاد بشكل عام ظل ضعيفا، وفي هذا الوضع عرفت السوق البترولية أزمة، انخفض على إثرها سعر البترول وعرف أدنى مستوى له سنة 1998، إلى ما دون 13 دولار للبرميل، انعكس هذا الانخفاض في سعر النفط على حصة إنتاج الجزائر ضمن منظمة OPEC، أثر سياسة خفض الإنتاج لإعادة توازن الأسعار، ومن ثم انخفضت عوائد الصادرات من النفط، لتعرف بذلك إجمالي الصادرات الجزائرية انخفاضا محسوسا حيث قدر ب 10,14 مليار دولار. لتعاود الارتفاع في السنوات الموالية بعد تعافي الاقتصاد من الأزمة البترولية والتحسين الذي شهده سعر النفط في السوق العالمي

نلاحظ من خلال الشكل أن سنتي 2001 و2002 شهدتا انخفاضا في حجم الصادرات ويرجع السبب في ذلك إلى الانخفاض الطفيف في مداخيل المحروقات بسبب تدني سعر برميل البترول. كما يلاحظ من خلال الشكل انتعاش كبيرا في الصادرات في الفترة ما بين 2003-2008 خاصة سنة 2008 حيث حققت أعلى نسبة لها خلال فترة الدراسة قدرت ب 78,59 مليار دولار، ويعود هذا إلى تزايد مداخيل صادرات المحروقات والتي نجمت عن الارتفاع المتزايد لسعر البترول والذي بلغ سنة 2008 متوسط قدر ب 94,50 دولار للبرميل.

وبسبب الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 التي أعقبها انخفاض في أسعار البترول نتيجة الركود الاقتصادي العالمي، عرفت صادرات المحروقات الجزائرية سنة 2009 انخفاضا تسبب في خفض إجمالي الصادرات الجزائرية، لتعود بعدها إلى التحسن خلال سنوات 2010، 2011 و2012 ثم لتشهد انخفاضا متتالي سنتي 2013 و2014 نهاية فترة الدراسة لنفس السبب وهو تدني صادرات المحروقات وانخفاض في سعر برميل النفط أين بلغ سنة 2014 قيمة 96,2 دولار للبرميل.

أما فيما يتعلق بالصادرات خارج المحروقات فعلى الرغم من التحسن التدريجي الذي عرفته خاصة خلال السنوات الأخيرة لفترة الدراسة أين بلغت أحسن مستوياتها إلا أن مستواها يبقى جد ضعيفا، ولا يرقى إلى مستوى الجهود المبذولة لترقيته ومستوى تطلعات السلطات الجزائرية، مؤكدة الضعف الهيكلي، وهذا ما يفسر هشاشة الاقتصاد وعدم حركية النشاط الاقتصادي خارج مجال المحروقات، في حين أصبحت قضية تطوير الصادرات خارج المحروقات أكثر ضرورة من أي وقت مضى، بسبب اتفاق الشراكة الأورو متوسطي وسعي الجزائر إلى الانضمام لمنظمة التجارة العالمية حتى تستفيد الجزائر من اندماجها في التجارة الإقليمية والدولية.

الجدول (03/2): تطور سعر برميل النفط الاسمي خلال 1990-2014 (دولار/برميل)

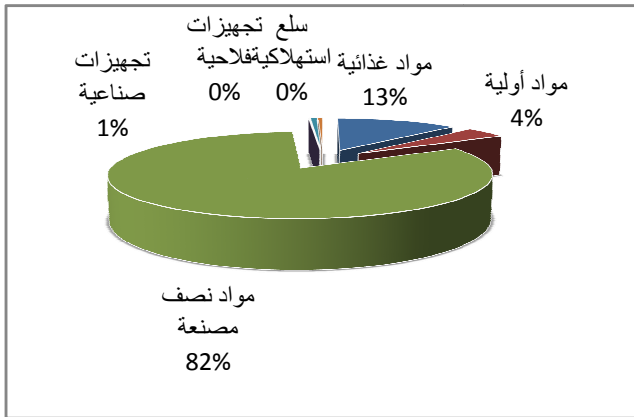
السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
سعر البترول	22,3	18,6	18,4	16,3	15,5	16,9	20,3	18,7	12,3	17,5	27,6	23,1	24,3
السنة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	
سعر البترول	28,2	36,0	50,6	61,0	69,1	94,4	61,0	77,4	107,5	109,5	105,9	96,2	

المصدر: بناء على معطيات تقارير منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط أوابك 31، 41 الملحق (5)

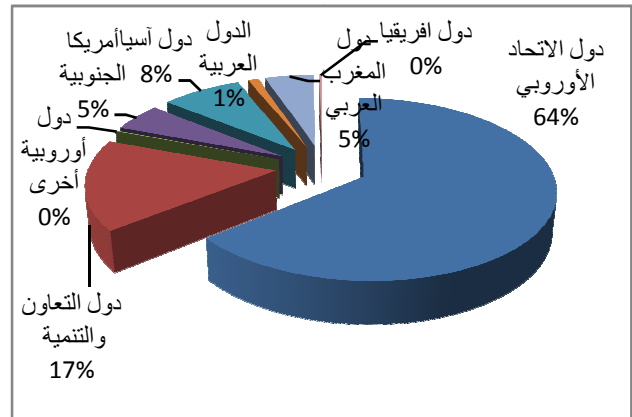
ومن خلال الشكل رقم (02/2) أسفله الذي يبين التوزيع السلعي للصادرات خارج المحروقات تحتل صادرات المواد نصف المصنعة المرتبة الأولى من حيث حجم الصادرات خارج المحروقات بنسبة 82 بالمائة تليها المواد الغذائية بنسبة 13 بالمائة بعدما كانت في سنوات سابقة بعد المواد الأولية وحقت خلال 2014 قيمة 323 مليون دولار متفوقة بذلك على المواد الأولية، ثم بعد ذلك وفي الصف الثالث المواد الأولية بنسبة 4 بالمائة، حيث حققت 109 مليون دولار مقابل 334 مليون دولار سنة 2008، وهو ما يمثل تراجع، وهذا رغم كل التدابير المتخذة لأجل النهوض بالصادرات خارج المحروقات لسد العجز وتفادي الصدمات المفاجئة التي تحدث نتيجة لتقلبات سوق المحروقات. تليها التجهيزات الصناعية و سلع استهلاكية بقيمة 16 و 11 مليون دولار على التوالي، في الأخير التجهيزات الفلاحية بقيمة 2 مليون دولار، وتتغير هذه النسب من سنة لأخرى، وتبقى بذلك هذه المستويات المسجلة في قيمة الصادرات خارج المحروقات دون المستوى المرجو تحقيقه.

ويعتبر الاتحاد الأوروبي أهم زبون للجزائر من حيث تصريف صادراتها حيث يحتل الصدارة بنسبة 64 بالمائة من الصادرات الجزائرية خلال سنة 2014، بقيمة 40378 مليون دولار، تليه دول منظمة التعاون والتنمية (دون الدول الأوروبية) بنسبة 17 بالمائة، ثم دول آسيا 8 بالمائة، تليها دول المغرب العربي محققا أعلى مستوياته خلال سنة 2014 بقيمة 3065 مليون دولار، ودول أمريكا الجنوبية بنسبة 5 بالمائة، وفي الأخير باقي الدول العربية ودول إفريقيا، التي لم تستغل الجزائر هذا الاتجاه من حيث صادراتها.

الشكل رقم (02/2): التوزيع السلعي للصادرات خارج المحروقات 2014



الشكل رقم (03/2): التوزيع الجغرافي للصادرات خارج المحروقات 2014

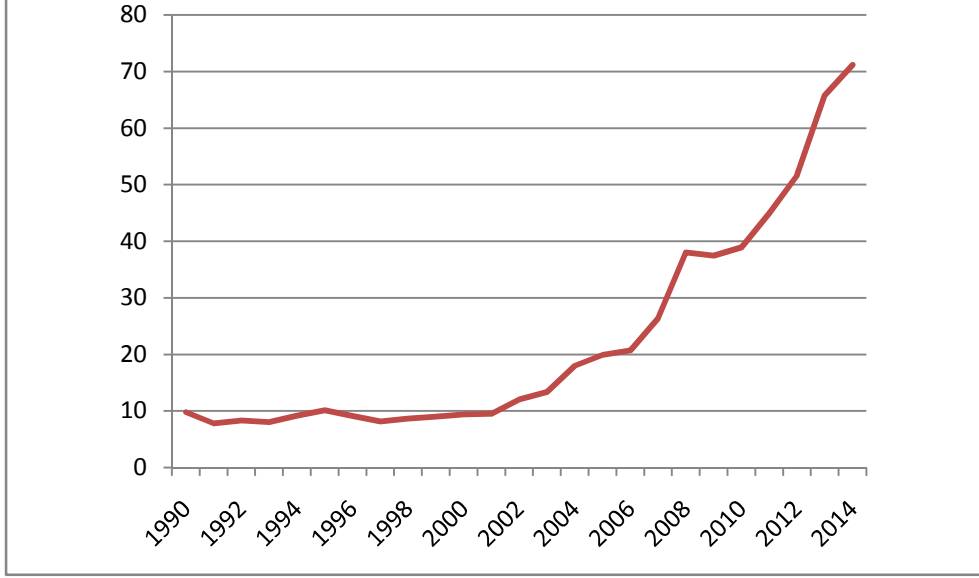


المصدر: بناء على معطيات الملحق رقم 5 - 6 باستعمال Excel

2- تطور الواردات الجزائرية خلال 1990-2014:

يمثل الشكل الموالي تطور الواردات الجزائرية خلال الفترة الممتدة بين 1990-2014

الشكل (04/2): تطور الواردات الجزائرية خلال 1990-2014 بملايير الدولارات



المصدر: بناء على معطيات الملحق (1-4) باستعمال Excel

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن قيمة الواردات عرفت تزايداً تدريجياً بداية من سنة 1992 التي بلغت فيها 8,30 مليار دولار ثم لتبلغ سنة 1994 مقدار 9,15 مليار دولار، ويعود هذا الارتفاع إلى رفع القيود المفروضة على التجارة الخارجية والصراف، بالإضافة إلى تخصيص جزء من الأموال الإضافية التي وفرتها عملية إعادة الجدولة في الرفع من الاستيراد¹، كما بلغت سنة 1995 ما قيمته 10,10 مليار دولار ويرجع السبب في ذلك إلى ارتفاع المواد المستوردة خاصة منها الحبوب وكذا انخفاض سعر صرف الدولار بالنسبة لبقية العملات.

كما نلاحظ أن الواردات انخفضت سنة 1997 مسجلة قيمة 8,13 مليار دولار هذا الانخفاض الذي لم يستمر طويلاً، حيث شهدت الواردات الجزائرية سنتي 2000، 2001 استقراراً نسبياً نتيجة للسياسة المنتهجة للحد من الواردات، تبعها ارتفاع كبير جدا في قيمة الواردات من سنة إلى أخرى منذ سنة 2003 وإلى غاية نهاية فترة الدراسة 2014 فاقت نسبته 434 بالمائة.

إن كثرة مستوردات الجزائر التي فاقت 70 مليار دولار سنة 2014 ونموها المفرط الذي فاق 400 بالمائة يعتبر عاملاً مساعداً على استنزاف العملة الصعبة بسبب الطلب المتنامي على النقد الأجنبي لتسوية هذه

¹ نعمان سعيدي، (مرجع سابق) ص 269

المستوردات، فما يتم تحصيله عن طريق مبيعات المحروقات فقط، يقوم السوق بدفعها إلى الخارج عبر تزايد الاستيراد، إضافة إلى عدم وجود فلسفة اقتصادية واضحة تجعل الإيرادات المالية للاقتصاد الجزائري متعددة الموارد.¹ حيث بلغت الواردات في نهاية فترة الدراسة ما قيمته 71,14 مليار دولار، عدى سنة 2009 التي عرفت استقرار في حدود 37 مليار دينار وهي السنة التي أعقبت الأزمة المالية العالمية، عملت خلالها الجزائر على الحد من قيمة الواردات باتخاذ عدة إجراءات للحد من الارتفاع المفرط للواردات ودفع المستثمرين على الاستثمار في الجزائر لتشجيع الإنتاج الوطني بدلا من إغراقها بالسلع الأجنبية، منها ما هو ضمن قانون المالية التكميلي في جويلية 2009، حيث تضمن تدابير تسمح للإدارة بأن تطبق على مصدري بعض البلدان نفس التدابير والإجراءات التي تطبق على المصدرين الجزائريين في هذه البلدان وذلك في إطار مبدأ المعاملة بالمثل، وتم فرض رقابة صارمة على عمليات التجارة الخارجية من خلال إلزامية تسديد الواردات عبر آلية "القرض المستندي" مع بعض الاستثناءات وإجبارية توطئتها لدى أحد البنوك التجارية المرخص له، أصبح غير مسموح إمكانية استيراد آلات أو تجهيزات مستعملة وحتى تجديدها بضماني². وقد جاءت هذه التدابير التقييدية على الواردات لتدارك النقائص المسجلة في التنظيم 01/07 المتعلق بالقواعد المطبقة على المعاملات الجارية مع الخارج والحسابات بالعملة الصعبة، وأيضا كرد فعل مماثل على الرقابة التي فرضتها دول أخرى على الصادرات الجزائرية نتيجة تأثرها بتداعيات الأزمة المالية العالمية لعام 2008. حيث اعتبرها البعض شكلا من أشكال عودة الرقابة على الصرف في الجزائر، مما قد يؤثر على قابلية التحويل الجارية للدينار.

ويرجع هذا التزايد في الواردات نتيجة لارتفاع العائدات من العملة الصعبة بسبب الارتفاع الكبير في مداخيل المحروقات خلال هذه السنوات، وكذا إلى زيادة الطلب على سلع التجهيز بغرض إنجاز المشروعات الاستثمارية في إطار برنامجي الإنعاش ودعم النمو الاقتصادي، حيث تشكل واردات سلع التجهيز أعلى نسبة من الواردات، إضافة إلى ارتفاع أسعار السلع الأساسية وخاصة الغذائية منها في الأسواق العالمية بشكل أساسي. إن مستوى كهذا من المستويات المرتفعة المسجلة في 2011 و 2012، يناقض الهدف المرتقب للإجراءات الاحترازية المتخذة في 2009 لمواجهة الصدمة الخارجية على وجه الخصوص عن طريق تعزيز تدابير تتبع المدفوعات الخارجية بموجب العمليات الجارية وكذا تدابير مكافحة السوق الموازية.³

¹ الشريف بقة، عبد الحميد مرغيت، إدارة احتياطات النقد الأجنبي في الجزائر، الفرص والتحديات، مجلة التكامل الاقتصادي، العدد 2، جامعة أدرار، جوان 2014 ص 230

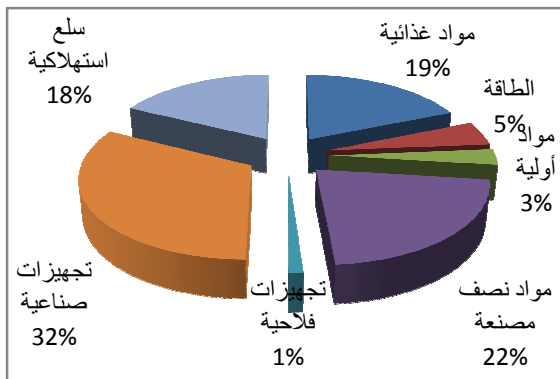
² الشريف بقة، عبد الحميد مرغيت، تجربة الهند في تحرير حساب رأس المال لميزان المدفوعات والدروس المستفادة للاقتصاد الجزائري، <http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2014/02>

³ التقرير السنوي 2013، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر ص 61

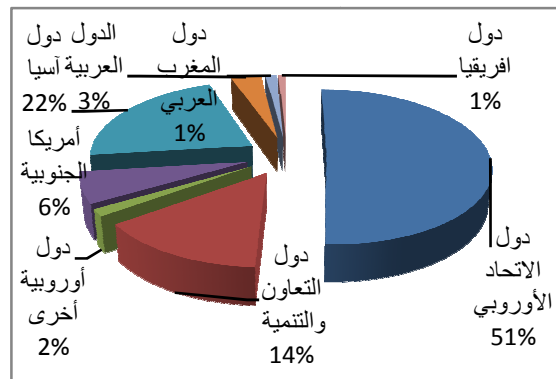
وتمثل التجهيزات الصناعية من أهم واردات الجزائر سنة 2014 بقيمة 18961 مليون دولار أي ما يعادل 32 بالمائة من إجمالي الواردات، وشهدت بذلك نموا معتبرا خلال السنوات الأخيرة محافظة على أعلى نسبة ضمن الواردات، تليها المواد نصف المصنعة بنسبة 22 بالمائة، محققة نمو هي كذلك من سنة لأخرى، حيث وصلت إلى 12852 مليون دولار بعدما حققت في سنة 2013 ما يقارب 11310 مليون دولار، ثم المواد الغذائية والسلع الاستهلاكية في المرتبة الثالثة مسجلة مستوى 11005 و 10334 مليون دولار على التوالي، وفي الأخير نجد الطاقة ومواد أولية وتجهيزات فلاحية، حيث سجلت الطاقة والزيوت تراجعاً خلال سنة 2014 مقارنة بسنة 2013 بنسبة 52,30 بالمائة محققة بذلك ما قيمته 2879 مليون دولار سنة 2014 في حين بلغت سنة 2013 قيمة 4385 مليون دولار، أما فيما يخص المواد الأولية والتجهيزات الفلاحية فبلغت 1891 و 658 مليون دولار على التوالي، أي نسبة 3 و 1 بالمائة على التوالي من إجمالي الواردات.

تتم أغلب المعاملات التجارية الجزائرية مع دول الاتحاد الأوروبي وبذلك يعتبر الشريك الاقتصادي الأساسي لها، وهذا ما يفسره الشكل رقم (5) أدناه، حيث يعتبر المصدر الأساسي للواردات الجزائرية مستحوذاً على نسبة 51 بالمائة من إجمالي الواردات الجزائرية، كما سبق وأن أشرنا إلى استحواده على 64 بالمائة حجم الصادرات الجزائرية. تليه دول آسيا بنسبة 22 بالمائة، وهو ما يعادل قيمته 12619 مليون دولار، ثم دول مجلس التعاون والتنمية بنسبة 14 بالمائة من إجمالي الواردات الجزائرية، والباقي يتوزع على دول أمريكا الجنوبية والدول العربية دول أوروبية أخرى تليها دول المغرب العربي، وفي الأخير دول إفريقيا. وهو ما تسبب كما سبق وأشرنا إلى خسائر صرف بسبب تعامل الجزائر بـ 51 بالمائة من وارداتها باليورو بينما كل ما تحصله من البترول بالدولار، وبين هذا وذاك تفقد الجزائر جزء هام من احتياطاتها.

الشكل رقم (05/2): التوزيع السلمي للواردات الجزائرية سنة 2014



الشكل رقم (06/2): التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية سنة 2014

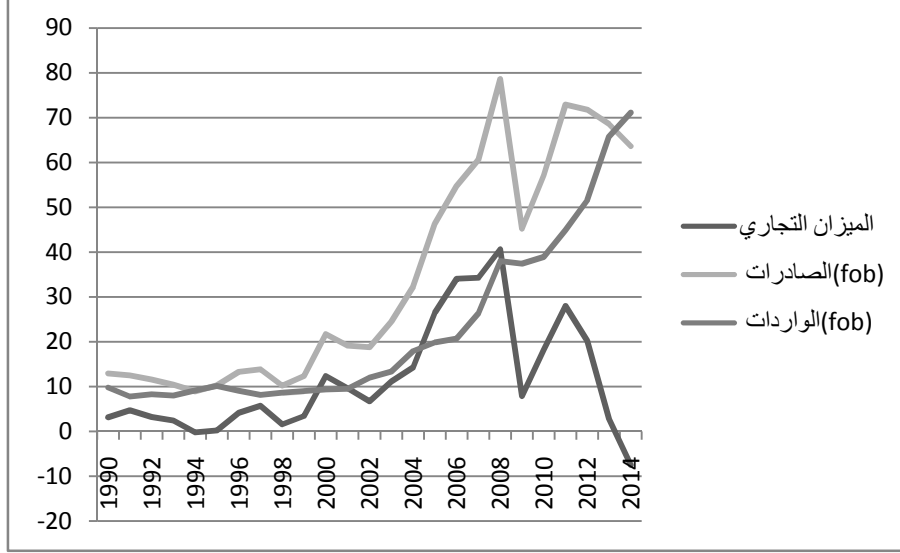


المصدر: بناء على معطيات الملحق (9-10) باستعمال Excel

3- تطور رصيد الميزان التجاري للجزائر 1990-2014

بعد التطرق الى الصادرات والواردات بالتحليل، يمكن الآن الإشارة إلى تطور رصيد الميزان التجاري للجزائر.

الشكل رقم (07/2): تطور رصيد الميزان التجاري للجزائر للفترة 1990-2014 بملايير الدولارات



المصدر: بالاعتماد على بيانات الملحق (1-4) باستعمال Excel

يوضح الشكل أعلاه التذبذبات التي عرفها الميزان التجاري والمتسمة في أغلب الأحيان برصيد موجب يرتفع وينخفض حسب وضعية الصادرات، هذا التغير في حجم الصادرات نتج أساسا عن ارتفاع حصيلة صادرات المحروقات بسبب ارتفاع أسعار النفط خلال تلك الفترة، ما عدا سنة 1994 التي سجل فيها رصيد الميزان التجاري عجز قدر بـ 0,26 مليار دولار، بالإضافة إلى تنامي الواردات الجزائرية بشكل لافت نهاية الفترة. حيث عرفت سنوات 1991-1994: تناقص في رصيد الميزان التجاري والسبب في ذلك تراجع حصيلة الصادرات الجزائرية، حيث تراجعت الصادرات النفطية نتيجة انخفاض سعر البرميل من النفط مع استقرار في الصادرات غير النفطية بالإضافة إلى تغير طفيف في حجم الواردات، إلى أن حقق عجزاً سنة 1994 أين وصل معدل تغطية الصادرات بالواردات بنسبة 97 بالمائة.

شهدت هذه المرحلة تطبيق برنامج التعديل الهيكلي مع صندوق النقد الدولي حيث تم خلالها تخفيض قيمة الدينار الجزائري بنسبة 40.17% ويبدو أنه استجابة طفيفة لما نصت عليه النظرية الاقتصادية فيما يتعلق بتخفيض قيمة العملة فإن ذلك يؤدي زيادة الصادرات وتخفيض الواردات في المدى الطويل، إلا أنه يبدو للمتتبع لأسعار النفط أنها استجابة لارتفاع في أسعار المحروقات¹

عاد رصيد الميزان التجاري إلى التحسن خاصة سنتي 1996-1997 أين وصل معدل تغطية الصادرات بالواردات 145,43 و 170 بالمائة على التوالي، نتيجة للتحسن في الصادرات وخاصة المحروقات منها، وكذا

¹ جميلة الجوزي، ميزان المدفوعات الجزائري في ظل السعي للانضمام إلى منظمة التجارة، مجلة الباحث العدد 11، 2012، ص 225

الأموال المتوفرة جراء إعادة جدولة الديون الخارجية، والقروض المقدمة من طرف صندوق النقد الدولي¹، لكن تدني أسعار النفط في الأسواق الدولية سنة 1998 تسببت في تراجع رصيد الميزان التجاري بنسبة 73,46 بالمائة إلى أن وصل إلى 1,51 مليار دولار، ليشهد بعد ذلك تحسن في السنة الموالية. وفي سنة 2000 ارتفع فائض ميزان التجاري ليصل إلى 12,3 مليار دولار، بعدما كان 3,36 مليار دولار في سنة 1999 نتيجة لتحسن أسعار النفط في هذه السنة والتي بلغت نحو 27,60 دولار للبرميل في المتوسط، ليشهد في السنتين الموالتين 2001 و2002 انخفاضاً في رصيده بسبب التراجع في قيمة الصادرات لهذه السنة.

سجل رصيد الميزان التجاري ارتفاعاً قياسيًّا سنة 2008، وحقق فائض قدر بـ 40,6 ويعتبر هذا الرصيد الأفضل على الإطلاق طيلة فترة الدراسة بمعدل تغطية للصادرات بالنسبة للواردات مقدر بـ 206,87 بالمائة، بحيث انتقل من فائض بقيمة 11,14 مليار دولار سنة 2003 بمنحى تصاعدي طيلة السنوات الموالية ليصل إلى فائض قيمته 40,6 مليار دولار سنة 2008 هذه السنة التي وصلت فيها حصيلة صادرات المحروقات إلى 77,19 مليار دولار وهو ما يعادل 98,21 بالمائة من إجمالي الصادرات خلال هذه السنة ما ساعد على تعزيز احتياطي الصرف لدى السلطات النقدية الجزائرية.

كما شهد فائض الميزان التجاري للجزائر كدولة مصدرة رئيسية للنفط خلال عام 2009 تراجعاً ملموساً والذي جاء بعد أداء استثنائي جيد في عام 2008، فقد تراجع فائض الميزان التجاري للجزائر بنسبة 80,81 بالمائة ليقصر على 7,79 مليار دولار، وذلك بسبب انعكاس آثار الأزمة المالية سلبيًّا على الميزان التجاري حيث أدت إلى انهيار أسعار المحروقات.

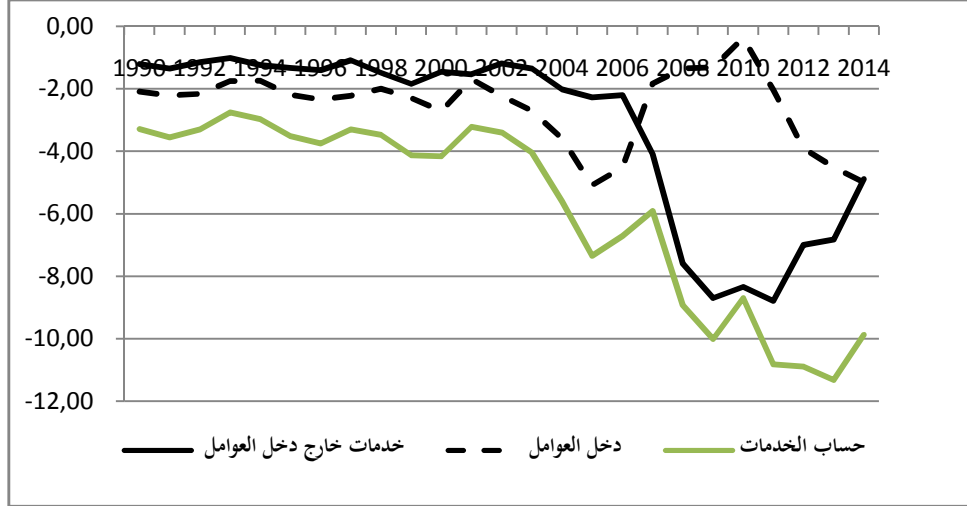
بعدها ونتيجة لتحسن أسعار النفط وبداية تعافي الاقتصاد العالمي ارتفع سعر البرميل من النفط إلى مستوى 77,4 دولار للبرميل سنة 2010 ثم 107,5 و109,5 دولار للبرميل سنتي 2011، 2012 على التوالي وحقق الميزان التجاري فائضاً سنة 2011 قدر بـ 27,94 مليار دولار نتيجة لزيادة الصادرات بنسبة 61,27 بالمائة سنة 2011 مقارنة بسنة 2009.

إلا أن الواردات استمرت في الارتفاع وهذا ما حد من تحسن فائض الميزان التجاري خلال هذه السنوات وصلت نسبة زيادتها سنة 2014 مقارنة بسنة 2008 إلى 57,06 بالمائة في حين انخفضت الصادرات بنسبة 23,67 بالمائة بسبب تراجع صادرات المحروقات المحرك الأساسي للميزان التجاري، ووصلت نسبة تغطية الصادرات للواردات إلى 100 بالمائة وتسبب ذلك في تدني الميزان التجاري حيث بلغ 0,32 مليار دولار سنة 2014 وتعتبر هذه القيمة من أدنى مستويات رصيد الميزان التجاري والتي لم يشهدها منذ سنة 1995.

¹ نعمان سعيدي، (مرجع سابق) ص 271

ثانيا: تطور رصيد ميزان الخدمات 1990-2014:

الشكل رقم (08/2): تطور رصيد ميزان الخدمات الجزائري خلال 1990-2014 بملايير الدولارات



المصدر: بناء على معطيات الملحق (1-4) باستعمال Excel

من خلال الشكل المبين أعلاه نلاحظ أن رصيد ميزان الخدمات سجل عجزا على طول فترة الدراسة حيث يظهر الرصيد السالب الذي ميز دخل العوامل والخدمات خارج دخل العوامل، وهذا يعني أن التدفقات الخارجة كانت أكبر من التدفقات الداخلة مما تسبب في العجز المسجل.

حيث عرف حساب الخدمات منذ سنوات التسعينات وإلى غاية سنة 2003 عجز متذبذب في قيمته تراوحت ما بين 2,76 مليار دولار كأفضل قيمة له سنة 1993 وعجز بـ 4,16 مليار دولار كأدنى رصيد سُجل سنة 2000 أي بمتوسط عجز مقدر بـ 3,26 مليار دولار خلال الفترة.

إلا أنه وبداية من سنة 2004 وإلى غاية نهاية فترة الدراسة عرف حساب الخدمات خارج دخل العوامل تراجع حاد في رصيده بلغ أدنى قيمة له سنتي 2009 و 2011 بقيمة عجز 8,70 و 8,79 مليار دولار على التوالي، وهو ما تسبب في تراجع في رصيد حساب الخدمات بشكل كبير خلال هذه الفترة مسجلا أدنى رصيد.

ونشير إلى أن دخل العوامل عرف سنة 2005 أدنى مستوياته بعجز قدر بـ 5,8 مليار دولار، عرف بعدها تطورا وتحسنا سنة 2010 مسجلا رصيدا سالب بمقدار 0,37 مليار دولار ما يمثل أفضل رصيد له خلال فترة الدراسة، وهو ما ساهم في التخفيف من حدة عجز ميزان الخدمات خلال هذه السنة، إلا أن العجز الكبير في رصيد الخدمات خارج دخل العوامل كان له تأثير واضح خلالها، ليبقى العجز السمة المميزة والغالبة لميزان الخدمات.

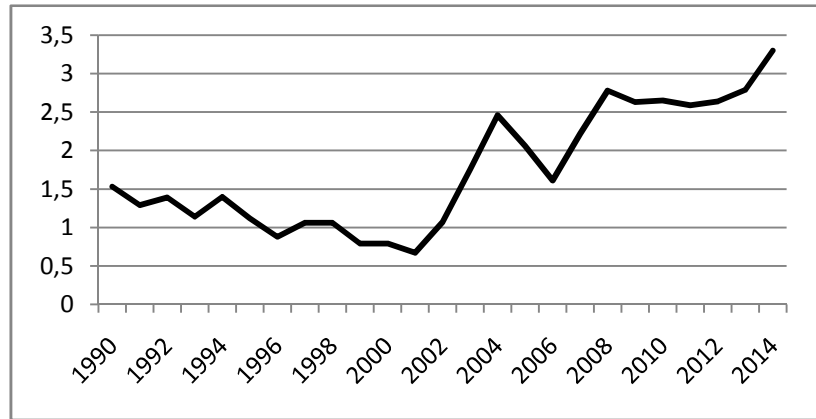
وبداية من سنة 2011 شهدت الخدمات خارج دخل العوامل تحسن محسوس إلى غاية سنة 2014 نهاية فترة الدراسة بنسبة تطور قدرت 80,12 بالمائة، وعلى العكس فان رصيد دخل العوامل عرف تدني في قيمته خلال نفس الفترة بنسبة 145 بالمائة، ليبقى رصيد ميزان الخدمات يراوح مكانه.

إن العجز الذي ميز رصيد هذا الحساب جاء بشكل أساسي لارتفاع المدفوعات الخاصة بدخل الاستثمار الوارد وكذا تكاليف النقل والشحن والتأمين¹، ذلك أن حجم التوظيفات المقيمة في الخارج ضئيلة بالمقارنة مع حجم التوظيفات الأجنبية بالنظر إلى عجز رأس المال المحلي على المنافسة في مجال التوظيف في الخارج ومثل هذا الوضع يعكس حجم التسرب والتحويل العكسي للموارد تجاه الخارج، خاصة مع تنامي حجم الاستثمارات الأجنبية في قطاع المحروقات².

بالإضافة إلى تدهور قطاع السياحة للجزائر نتيجة الظروف الأمنية خلال سنوات التسعينات، وتغير وجهة السياحة نحو الخارج، فضلا عن ضعف الخدمات بسبب محدودية قطاع الخدمات الجزائري لأداء أفضل خدمات للأطراف الأخرى، واعتماد الجزائر على خدمات الدول الأخرى وارتفاع كلفة نقل المحروقات على ظهر السفن الأجنبية ومصاريف النقل الجوي المتمثل في كراء الطائرات الأجنبية ومصاريف الصيانة، التي تتم من قبل الأجانب إضافة إلى انخفاض عائدات الاحتياطات الأجنبية نتيجة انخفاض معدلات الفائدة³، كما أن المهاجرين الجزائريين يجذبون استثمار أموالهم بالخارج أو تحويلها في السوق السوداء أو تحويلها إلى داخل البلاد في صورة منقولات⁴.

ثالثا: تطور رصيد ميزان التحويلات من جانب واحد:

الشكل رقم (09/2): تطور رصيد ميزان التحويلات من جانب واحد للجزائر خلال 1990-2014 بملايير الدولارات



المصدر: بناء على معطيات الملحق (1-4) باستعمال Excel

¹ التقرير العربي الاقتصادي الموحد 2014 ص 194

² سامية مقعاش، العملة الأوروبية الموحدة "اليورو" وانعكاساتها على ميزان المدفوعات الجزائري، مذكرة ماجستير، في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر باتنة 2007، ص 110

³ عمر مؤذن، تغير سعر صرف الدينار الجزائري وأثره على ميزان المدفوعات في الفترة ما بين 1990-2010، مذكرة ماجستير، جامعة الدكتور يحيى فارس المدية 2012، ص 176

⁴ محمد راتول، سياسات التعديل الهيكلي ومدى معالجتها للاختلال الخارجي - التجربة الجزائرية -، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر 2000 ص 286

وفيما يخص رصيد ميزان التحويلات الجارية والتي تمثل تحويلات العاملين والمعونات الرسمية أهم مكوناتها¹

سجل رصيد ميزان التحويلات رصيداً موجباً طيلة فترة الدراسة اختلف من سنة إلى أخرى، حيث وبعد التذبذب الطفيف الذي عرفه بين الفترة 1990 و 1994 شهد انخفاضاً محسوساً سنتي 1995 و 1996 تزامناً مع بداية التصحيحات الهيكلية، أي أن الجزائر لم تستفد من إعانات مباشرة خلال هذه الفترة².

وهذا بسبب تدهور الوضع الأمني وبالتالي إحجام الكثير من العمال المهاجرين عن تحويل أموالهم إلى داخل الوطن واللجوء بها إلى دول أخرى في شكل سياحة أو غير ذلك، وبعدها وخلال سنتي 1997 و 1998 عرف ارتفاعاً بسبب المساعدات الخارجية للجزائر قصد مواجهة الأزمة الاقتصادية والأمنية، أما خلال الفترة 1999 و 2001 وعقب نهاية برنامج التعديل الهيكلي سُجل انخفاض قدر بـ 0,67 مليار دولار ويعتبر أدنى مستوى له، وانطلاقاً من سنة 2002 حتى سنة 2005 فقد عرف الميزان انتعاشاً كبيراً راجع بالدرجة الأولى إلى الاستقرار الأمني والاقتصادي الذي شهدته الجزائر بداية من سنة 1999 بالإضافة إلى تحسن أداء خدمات التحويلات المصرفية والبريدية بالإضافة إلى ارتفاع مستوى الأجور والمنح ومعاشات التقاعد وكذا دخول الأورو الذي أحدث تضخم في الأجور، وما زاد في هذا التحسن اقتراب قيمة الدينار الجزائري من قيمته الحقيقية وتحسن أداء خدمات الصرف، ثم توجه نحو الانخفاض سنة 2006 ليعود لأحسن أحواله سنة 2008.

وسجل ميزان التحويلات سنة 2009 انخفاض الفائض بنسبة 5,4 بالمائة ليصل إلى 2,6 مليار دولار متأثر سلباً بآثار التباطؤ الاقتصادي العالمي، كما سجل بعدها تذبذب إلى غاية 2013 بين 2,59 إلى 2,79 مليار دولار ليحقق في آخر فترة الدراسة أفضل رصيد له قدر بـ 3,3 مليار دولار. رغم كل هذا الرصيد الموجب تعتبر قيم هذه التحويلات ضئيلة جداً مقارنة بأرصدة للحساب الأخرى.

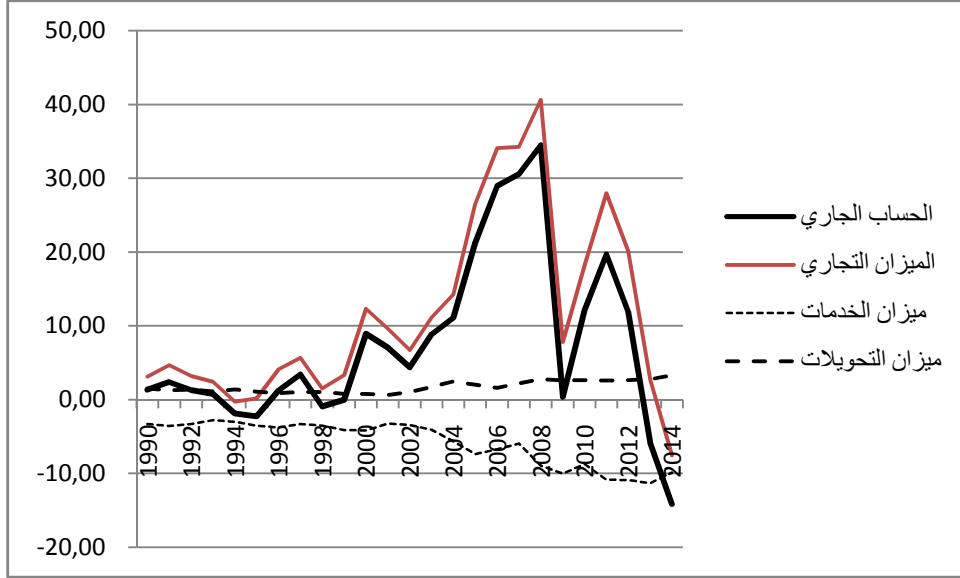
رابعاً: تطور رصيد ميزان العمليات الجارية:

تعبّر التغيرات التي تحصل في رصيد الحساب الجاري نتيجة لتأثره بتغير أحد مكوناته والمتمثلة في كل من الميزان التجاري، وميزان الخدمات وميزان التحويلات، والتي تمت الإشارة إلى أهم التغيرات التي طرأت عليها وتحليل كل منها على حدى، وبذلك يمكن أن نتطرق من خلالها إلى تحليل تطور رصيد الحساب الجاري.

¹ التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2014، ص 194

² يوسف عبد الباقي، دور سعر الصرف في تعديل ميزان المدفوعات للدول النامية، رسالة ماجستير، غ م جامعة الجزائر، 2001 ص 112

الشكل رقم (10/2): تطور رصيد الحساب الجاري للجزائر خلال الفترة 1990-2014 بملايير الدولارات



المصدر: بناء على معطيات الملحق (1-4) باستعمال Excel

ومن خلال الشكل المبين أعلاه يمكن أن نلاحظ بأن تطور الحساب الجاري يتبع بشكل كبير تطور الميزان التجاري في رصيده، في حين أن صادرات المحروقات تعتبر المحدد الأساسي لتطور رصيد الميزان التجاري بسبب هيمنتها على إجمالي الصادرات بنسبة تفوق 96 بالمائة كمتوسط طيلة فترة الدراسة، ويمكن أن نلاحظ ذلك جلياً حين حقق الميزان التجاري فائضا خلال سنوات التسعينات نتيجة لعائدات صادرات المحروقات حقق معه الحساب الجاري رصيد موجب، إلا أنه في سنوات 1994، 1995 و 1998 حقق الحساب الجاري عجزا قدر ب 1,84، 2,24 و 0,91 مليار دولار على التوالي والسبب في ذلك أساساً كما أشرنا سابقاً يرجع إلى تدني سعر البرميل من النفط في السوق العالمية، إضافة إلى ارتفاع حجم الواردات والعجز المستمر المسجل في رصيد ميزان الخدمات والدخل.

ومع بداية سنوات 2000 وإلى غاية سنة 2003 عرف الحساب الجاري رصيد موجب متذبذب نتيجة للتغيرات التي حدثت في رصيد الميزان التجاري والتي أثرت بشكل مباشر على رصيده، وهذا نتيجة لاستحواذ الميزان التجاري على رصيد الحساب الجاري والحجم الضعيف لحسابي الخدمات والعوامل في تشكيل الحساب الجاري، وبداية من سنة 2004 شهد الحساب الجاري نموا تصاعديا إلى غاية سنة 2008 محققا فيها أفضل رصيد له على الإطلاق بقيمة 34,45 مليار دولار .

أما في سنة 2009 انعكست التطورات في الميزان التجاري، الخدمات، الدخل والتحويلات، والناجمة عن آثار التباطؤ الاقتصادي العالمي، على رصيد ميزان الحساب الجاري، فبعد أن سجل الميزان الجاري فوائض سنوية متزايدة منذ عام 2000، باستثناء عام 2002 الذي تراجع الفائض فيه بصورة طفيفة، شهد عام 2009 تراجعاً حاداً في الفائض بلغت نسبته 98 بالمائة، ليقتصر رصيده على 0,40 مليار دولار مقابل نحو 34,45 مليار دولار في عام 2008 وجدير بالذكر أن حجم الفائض الجاري المتحقق خلال عام 2009 يعتبر الأقل منذ سنة 2000.

إن تدهور وضع رصيد الحساب الجاري خلال سنة 2009 جاء اثر الركود في الاقتصاد العالمي وآثاره على أسعار المواد الأولية، ومنها بوجه خاص النفط وعلى حركة التجارة والسياحة والاستثمارات الخارجية وجاء هذا الانخفاض أساساً جراء الانخفاض الحاد في فائض الميزان التجاري بعد التراجع الكبير في عوائد الصادرات النفطية. أما العجز في الخدمات خارج دخل العوامل فقد ارتفع بصورة كبيرة ووازنه إلى حد ما انخفاض العجز في ميزان دخل العوامل وارتفاع طفيف في ميزان التحويلات.

وقد انعكست حالة الانتعاش التي عرفها الميزان التجاري خلال سنة 2010 و2011 الفترة بالإيجاب على رصيد الحساب الجاري الذي شهد هو الآخر نمواً معتبراً خلال هذه الفترة بحيث ارتفع رصيده من 0,4 مليار دولار سنة 2009 إلى 19,70 مليار دولار سنة 2011 قبل أن يشهد تدهوراً وانخفاضاً بداية من سنة 2012 ويصل إلى عجز ب 14,11 مليار دولار سنة 2014 نهاية فترة الدراسة، والذي يعد الأدنى منذ بداية سنة الدراسة، والنتائج أساساً عن تراجع رصيد الميزان التجاري نتيجة انخفاض أسعار البترول، إضافة إلى الارتفاع المتزايد في حجم الواردات التي لم تتمكن السلطات من التحكم فيها رغم كل الإجراءات المتخذة خلال السنوات الماضية.

المبحث الثاني: تحليل أثر تغير سعر صرف الدينار الجزائري على رصيد الحساب الجاري

سنتطرق في هذا المبحث أثر التغيرات التي طرأت على العملة الوطنية الدينار الجزائري على وضعية رصيد الميزان الجاري، وهذا من خلال تتبع تغيرات سعر الصرف بالمقارنة مع التغير الحاصل على الحساب الجاري وذلك بتحليل وضعية البنود المكونة للميزان الجاري، وهي ميزان التجارة المنظورة، ميزان التجارة الغير منظورة، كذلك ميزان التحويلات، ثم التطرق إلى تطور أرصدتها بالمقارنة مع تغير سعر الصرف لمعرفة مدى تأثير تغير سعر صرف الدينار على كل بند، وصولاً إلى معرفة الآثار على الميزان الجاري ككل، ثم محاولة معرفة العلاقة التي تربط بين سعر صرف الدينار الجزائري والحساب الجاري ومدى تأثيره عن طريق طرق إحصائية وقياسية.

المطلب الأول: أثر تغير سعر صرف الدينار على الحساب الجاري

من خلال المعطيات المتحصل عليها من بنك الجزائر سنحاول في هذا المطلب البحث في أثر التغيرات الحاصلة في سعر الصرف على أرصدة الحساب الجاري وهي الميزان التجاري، ميزان الخدمات وميزان التحويلات من جانب واحد كل منها على حدى، لنصل في الأخير إلى هذا الأثر عليها مجتمعة ممثلة في رصيد الحساب الجاري.

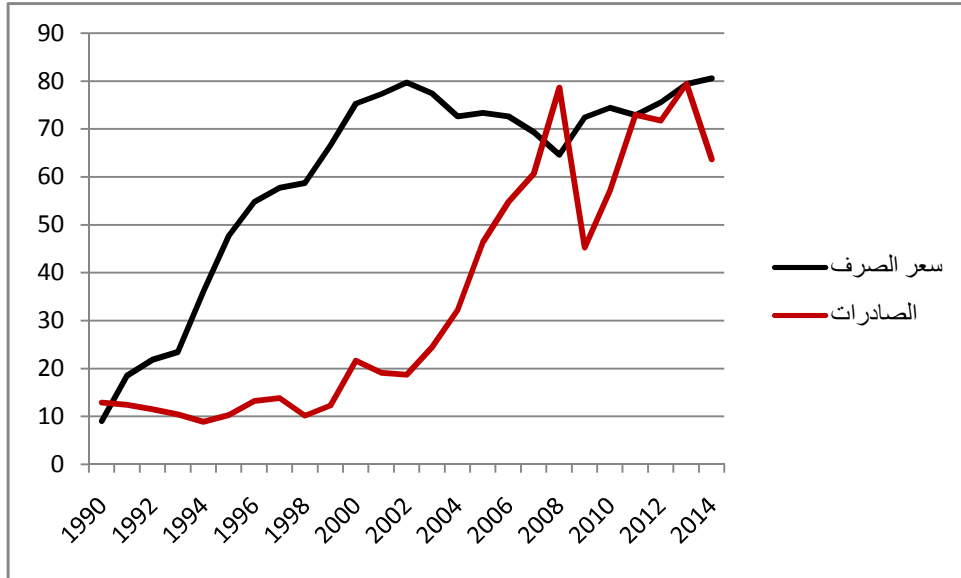
أولاً: أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري:

ويمكن دراسة أثر هذا التغير من خلال تقسيمه إلى العنصرين المكونين لهذا الميزان وهما الصادرات والواردات.

1- أثر تغيرات سعر الصرف على الصادرات 1990-2014 :

الشكل رقم (11/2): تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الصادرات

خلال الفترة 1990-2014 (دولار/دينار) (مليار دولار)



المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات بنك الجزائر

يوضح الشكل (11/2) أعلاه تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي وكذا تطور إجمالي الصادرات الجزائرية خلال فترة الدراسة والذي نلاحظ من خلاله انخفاض في قيمة الدينار الجزائري بشكل كبير خلال الفترة الممتدة بين 1990 - 1994 وهو التخفيض الذي تم في إطار الاستعداد للائتماني سنة 1991 والمقدر ب 22 بالمائة وأصبح بذلك الدولار الواحد يساوي 22,5 دينار جزائري.

إن الأثر المرجو من عملية التخفيض بالنسبة للصادرات هو انخفاض السلع المحلية بالنسبة للعملة الأجنبية، وهو ما يدفع إلى ارتفاع الطلب الخارجي عليها، وبالتالي يكون التخفيض من قيمة العملة المحلية محفز للطلب الخارجي للسلع المحلية، لكن ما ميز الصادرات الجزائرية من خلال الشكل في هذه الفترة 1990-1994 انخفاض تدريجي في إجمالي الصادرات من سنة إلى أخرى إلى غاية سنة 1995، والسبب كما سبق وأشرنا يرجع

إلى انخفاض أسعار المحروقات في السوق العالمية خلال هذه الفترة. وهذا مخالف للأثر المرجو نظريا على الأقل في المدى المتوسط مقارنة بالمنحنى J.

وبالتالي فإن التخفيض الذي تم في إطار الاستعداد الائتماني الثاني بتاريخ جوان 1991 والمقدر بـ 22.5 بالمائة لم تظهر آثاره على الصادرات بحيث أنه لم يحدث تغيير معتبر فيها واستمرت هيمنة المحروقات على الصادرات.¹ ما يدفعنا للتساؤل حول الهدف من عملية التخفيض والذي يمكن أن يقرب العملة من قيمتها الحقيقية فقط، وهذا ما سيتبين من خلال العناصر المتبقية للحساب الجاري.

قامت السلطات الجزائرية بتخفيض قيمة الدينار بنسبة 40,17 بالمائة وذلك في إطار اتفاق الاستعداد الائتماني الثالث سنة 1994 مع صندوق النقد الدولي، حيث بلغت قيمة الدولار الواحد 36,05 دينار جزائري خلال هذه السنة، وبالمقابل فإن الصادرات الجزائرية عرفت أدنى قيمة لها، أي ما يعادل قيمته 8,89 مليار دولار، وبالتالي فإن عملية التخفيض هذه لم تنعكس بالإيجاب على الصادرات الجزائرية وتحقق الأثر المرجو منها على الأقل في الأجل القصير.

لكن عرفت الصادرات الجزائرية تحسنا ملحوظا خلال الفترة 1995-1998 وهي السنة التي أبرمت فيها الجزائر اتفاقية القرض الموسع والتي بدأ تطبيقها انطلاقا من شهر أبريل لسنة 1995 وإلى غاية مارس من سنة 1998 تحصلت الجزائر بموجبها على قرض، والتي كان من بين أهدافها ضبط سلوك ميزان المدفوعات من خلال التخفيض التدريجي لعجز الميزان الجاري، حيث ساعد الارتفاع المحسوس في سعر المحروقات خلالها في ارتفاع عائدات الصادرات بالإضافة إلى الظروف الملائمة الأخرى كتحرير للتجارة الخارجية وإقرار سياسة مرنة للصرف، إلا أنه في نهاية الفترة تراجعت عائدات الصادرات بسبب التراجع في أسعار المحروقات.

ويبدو للمتتبع أن انتعاش الصادرات خلال هذه الفترة جاء استجابة لتخفيض قيمة الدينار سنة 1994 في إطار اتفاق الاستعداد الائتماني الثالث، وللتأكد من ذلك يمكن تتبع تطور صادرات الجزائر خارج المحروقات خلال هذه المرحلة، وهذا لكون الجزائر عضو في منظمة الأوبك، وبالتالي فإن حصتها من حجم الإنتاج تتحدد في المنظمة إذن فإن صادرات المحروقات تتأثر بشكل مباشر بأسعار المحروقات في السوق الدولية لكون الحصة محددة مسبقاً، وهذا يعني أن صادرات المحروقات لا تستجيب بالضرورة للتخفيض في قيمة العملة.

ولذلك نلجأ إلى الصادرات خارج المحروقات خلال هذه الفترة، ويتضح ذلك من خلال الجدول الموالي:

جدول رقم (04/2): تطور الصادرات خارج المحروقات للجزائر خلال الفترة 1994-1998 بمليارات الدولار

السنة	1994	1995	1996	1997	1998
الصادرات خارج المحروقات	0,28	0,53	0,57	0,64	0,37

المصدر: بناء على معطيات بالملحق (1) باستعمال Excel

¹ نعمان سعيدي (مرجع سابق) ص 266

من خلال الجدول نلاحظ تغيرات طفيفة تدل على تحسن في مستوى الصادرات الجزائرية خارج المحروقات خلال الفترة التي أعقبت التخفيض الذي تم سنة 1994، حيث ارتفعت بنسبة 89,29 بالمائة سنة 1995، وحافظت على مستوى المداخيل المتأتية منها خلال السنتين الموالتين، وساعد في ذلك الظروف المناخية التي ساهمت خلالها في تحسين مستوى الإنتاج الزراعي، وبالتالي يمكن أن نقول أن تلك التغيرات التي طرأت على سعر الصرف ساهمت بشكل ما في تحسين مستوى الصادرات خلال هذه الفترة، إلا إن هيمنة صادرات المحروقات على إجمالي الصادرات بالجزائر، تخفي بشكل كبير تأثير تغير سعر الصرف عليها وبالتالي فإن التغيرات الحاصلة لا ترقى إلى مستوى التخفيض الحاصل في قيمة العملة والتغيرات التي أعقبته في مستوى سعر الصرف.

عرف الدينار الجزائري انخفاضا متتالي خلال سنوات 1998 - 2001 واستمر هذا الانخفاض سنة 2002، إلى أن لجأ البنك المركزي إلى تخفيض قيمة العملة ما بين 2 إلى 5 بالمائة بين ديسمبر 2002 وجانفي 2003، في حين عرفت الصادرات الجزائرية خلال هذه المرحلة وضعاً متذبذباً، أي تحسن سنوات 1998-2000 وتدني خلال سنتي 2001 و2002.

كما شهدت الصادرات خلال السنوات 2003 إلى غاية 2008 كذلك منحى تصاعدياً خاصة ما يتعلق بصادرات المحروقات، ويرجع السبب في ذلك ارتفاع أسعار المحروقات في السوق العالمية، حيث تمكنت الجزائر من تحقيق عائدات هامة خلال هذه المرحلة وتكوين احتياطي صرف هام جداً، يمكنها مستقبلاً من التسيير الجيد للعملة، وعرف الدينار تغيرات بين التحسن والتدهور بسبب تدخلات البنك المركزي في السوق. لكن التذبذبات التي عرفها الدولار في السوق بظهور الأورو كعملة قوية أربكت القائمين على السلطات النقدية في إدارة احتياطي الصرف وحماية العملة الجزائرية من تقلبات الخارجية.

كما يلاحظ تحسن طفيف في حجم الصادرات خارج المحروقات من سنة إلى أخرى خلال هذه المرحلة ونفس اتجاه الدينار الجزائري الذي عرف تحسناً ملحوظاً مقابل الدولار الأمريكي بلغت نسبته 17,67 بالمائة، متأثراً بأسعار صرف العملات الرئيسية في الأسواق الدولية، هو ما يعني أنها لم تتأثر بشكل كبير بالتغيرات التي طرأت على قيمة الدينار، كما أن الجهاز الإنتاجي للجزائر خارج المحروقات ضعيف جداً مقارنة بقطاع المحروقات رغم كل الجهود المبذولة، أدى إلى عدم استحابة الصادرات خارج المحروقات لهاته التغيرات، ما يشير إلى ضعف تأثير تغيرات سعر صرف الدينار على مرونة عرض الصادرات الجزائرية.

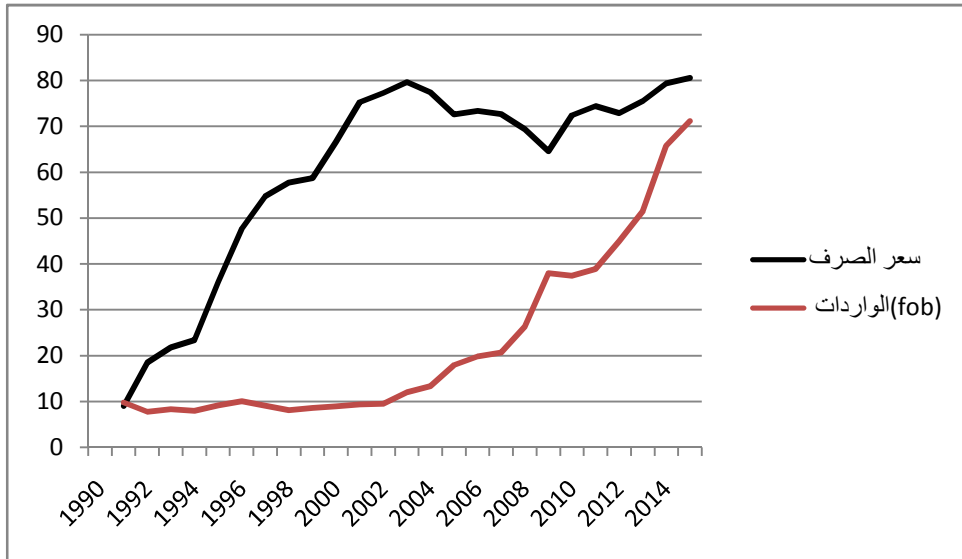
بعد التذبذب الذي عرفه الدينار الجزائري سنة 2009 اثر الصدمة الخارجية التي تلقاها نتيجة الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، وتدخل السلطات النقدية محاولة تصحيح الوضع، وبعد تعافي الاقتصاد العالمي من آثار الأزمة وجهود الجزائر خلال سنة 2011 على تعزيز تدابير دعم الصادرات خارج المحروقات، اعتبرت هذه السنة الأفضل بعد الأزمة من حيث عائدات الصادرات، حيث حققت فائضا بـ 72,88 مليار دولار والتي جاءت نتيجة لتحسن أسعار البترول في الأسواق العالمية كما عرفت الصادرات خارج المحروقات هي الأخرى تحسناً طفيفاً خلال هذه السنة.

وبداية عام 2012 نلاحظ تراجع صادرات الجزائر نتيجة تدني وتذبذب أسعار البترول في السوق العالمية وتحت أثر التراجع الكبير في الكميات المصدرة من المحروقات، في حين عرفت الصادرات خارج المحروقات تطور محسوسا في نهاية فترة الدراسة، والتي تمثلت أساسا في مشتقات المحروقات بنسبة 95,89 بالمائة من إجمالي الصادرات خارج المحروقات سنة 2014، بالإضافة إلى المواد الغذائية بنسبة 3,37 بالمائة. مشكلة تأثرا نسبيا بتدهور قيمة الدينار الجزائري خلال هذه المرحلة.

أن التغيرات التي طرأت على سعر صرف الدينار الجزائري بما فيها التخفيضات التي تمت في إطار اتفاقيات برامج مع صندوق النقد الدولي لم يكن لها أثر واضح على الصادرات الجزائرية، بحيث أنه لم تحدث استجابة في تغير حجم الصادرات نتيجة هذا التغير، كما أن التوزيع السلعي للصادرات لم يتغير، واستمرت هيمنة صادرات المحروقات على إجمالي الصادرات بنسبة تفوق 95 بالمائة، والتي تتأثر أساسا بتغيرات أسعار المحروقات في الأسواق العالمية، وحتى النسبة الضئيلة للصادرات خارج المحروقات لم تتأثر بشكل كبير مقارنة بنسبة التغيرات في سعر الصرف بسبب ضعف الجهاز الإنتاجي، وبالتالي نستنتج عدم مرونة عرض صادرات الجزائر لتغير سعر الصرف وهذا ما يفسر عدم جدوى تطبيق سياسة التخفيض بالنسبة للجزائر التي جاءت نتيجة اتفاقيات مع صندوق النقد الدولي، على الأقل على مستوى الصادرات.

2- أثر تغيرات سعر الصرف على الواردات

الشكل رقم (12/2): تغيرات الدينار الجزائري مقابل الواردات خلال الفترة 1990-2014
دولار/دينار ومليارات الدولارات



المصدر: بناء على معطيات بنك الجزائر والملحق (1-4) باستعمال Excel

يمثل الشكل المبين أعلاه التغيرات التي طرأت على الواردات الجزائرية مقابل سعر صرف الدينار الجزائري

حيث ومن خلال الشكل نلاحظ أن الواردات الجزائرية عرفت تذبذباً خلال سنوات التسعينات ما بين 7,77 مليار دولار كأدنى قيمة سجلت سنة 1991 و10,1 كأعلى قيمة سنة 1995، حيث ارتفعت قيمة الواردات ما بين 1991 و1995 بنسبة 29,98 بالمائة كما انخفضت ما بين 1995 و1999 بنسبة 11,28 بالمائة، في حين عرفت هذه الفترة تخفيضات متتالية لقيمة الدينار الجزائري نتيجة اتفاقات المبرمة مع صندوق النقد الدولي والتي تم فيها تخفيض الدينار سنة 1991 بنسبة 22 بالمائة و40,17 بالمائة سنة 1994، وبالمقابل عرفت سنة 1992 و1995 ارتفاعاً في نسبة الواردات بـ 6,82 و10,38 بالمائة وهي الموالية لهذه التخفيضات، وهذا ما يشير على عدم استجابة الواردات الجزائرية للتغيرات التي طرأت على سعر الصرف نتيجة للتخفيضات المتتالية للدينار الجزائري على المدى القصير.

كما نلاحظ أن واردات الجزائر سنتي 2000، 2001 عرفت استقراراً نسبياً نتيجة للسياسة المنتهجة للحد من الواردات، في حين عرف الدينار تدهوراً في قيمته خلال هذه السنة، تبعها ارتفاع كبير جداً في قيمة الواردات بداية من سنة 2003 وإلى غاية نهاية فترة الدراسة 2014 فاقت نسبته 400 بالمائة، حيث بلغت في نهاية الفترة 59,67 مليار دولار، عدى سنة 2009 التي عرفت استقراراً في حدود 37 مليار دينار وهي السنة التي أعقبت الأزمة المالية العالمية، ونشير إلى أن الدينار الجزائري شهد تحسناً خلال سنوات 2003-2008 تلاه وضعاً متذبذباً في السنوات الموالية، ما يعني أن الواردات في هذه المرحلة أثبتت عدم المرونة تجاه التغير في سعر صرف الدينار الجزائري. حيث يأخذ منحني الواردات اتجاه عام تصاعدي مستهلكاً احتياطي الصرف المحصل من ارتفاع مداخل المحروقات.

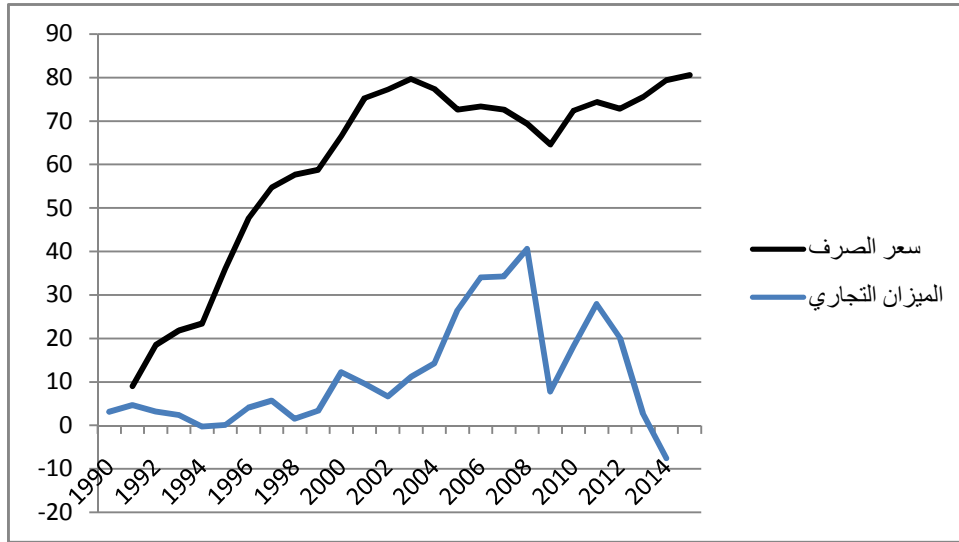
وعموماً فإن الواردات الجزائرية عرفت تزايداً تدريجياً خلال سنوات التسعينات تبعه ارتفاعاً متزايداً سنوات 2000 وإلى غاية نهاية فترة الدراسة سنة 2014، وذلك رغم التخفيضات والأوضاع المختلفة التي عرفها الدينار الجزائري، تحسناً وتدهوراً، طيلة هذه الفترة، إضافة إلى الإجراءات المتخذة من طرف السلطات والرامية إلى الحد من تزايد الواردات، والتي فشلت في الوصول إلى الأهداف المرجوة منها، حيث أن الواردات بصفة عامة لم تتحسن أي تشهد تراجعاً في قيمتها، كما أن التوزيع السلعي للواردات لم يتأثر كثيراً لهذه التغيرات وبقية واردات التجهيزات الصناعية مهيمنة على الواردات بأعلى نسبة وحافظ ذلك التوزيع على هيكلته، كما أن دول الاتحاد الأوروبي المستفيد الأول من السوق الجزائرية وخسرت الجزائر جراء ذلك الكثير، وبالتالي ومما سبق نستنتج عدم استجابة واردات الجزائر للتغيرات في سعر صرف، ما يدل على عدم مرونة الطلب المحلي بالنسبة للواردات الأجنبية، حتى وإن شوهد ذلك خلال فترة معينة من الدراسة فإنه دون مستوى أثر التغير الحاصل في سعر الصرف وهذا مناقض للأثر الذي يرجى نظرياً، ومن هنا نخلص إلى أن أثر التغير (تخفيض وانخفاض) في قيمة الدينار لم يشكل تأثير واضح على تخفيض الواردات الجزائرية لا من حيث الحجم ولا من حيث التوزيع.

3- أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري

باعتبار أن الميزان التجاري يعبر عن رصيد الفارق بين الصادرات والواردات، وأنهما لم يظهر عليهما أثر كبير للتغير في سعر الصرف، فإن ذلك انعكس أيضا على أثر تغير سعر الصرف على الميزان التجاري للجزائر، حيث يلاحظ من خلال الشكل اتجاه رصيد الميزان التجاري، الذي عرف تراجعاً سنوات 1991-1994، محققاً عجز بـ 0,26 مليار دولار سنة 1994 برغم التخفيض الذي عرفه الدينار الجزائري نتيجة اتفاق الاستعداد الائتماني مع صندوق النقد الدولي، تلاه تحسناً ملحوظ نتيجة تطور في الصادرات وانخفاض في الواردات نتيجة الإجراءات المتخذة والظروف المتاحة آنذاك، ليشهد وضعاً متذبذباً بعدها، حيث تراجع سنة 1998 وحقق رصيد بـ 1,51 مليار دولار بعد أن حقق فائضاً سنة 1997 بـ 5,69 مليار دولار، وهو ما يمثل تراجعاً بنسبة 73,46 بالمائة خلال سنة فقط، ثم اتجاهاً متصاعداً إلى غاية 2000 ليتناقص إلى حدود 6,70 مليار دولار سنة 2002، في حين أن سعر الصرف عرف تخفيضات متتالية ثم انخفاض واستقرار نسبي سنوات 2000 وهذا ما يفسر عدم وجود علاقة واضحة بينه وبين الميزان التجاري خلال هذه الفترة، ذلك أنه لم تحدث استجابة للتغيرات التي طرأت على سعر الصرف.

الشكل رقم (13/2): تغيرات الدينار الجزائري مقابل الميزان التجاري خلال الفترة 1990-2014

دولار/دينار ومليارات الدولارات



المصدر: بناء على معطيات الملحق (1-4) وبيانات بنك الجزائر باستعمال Excel

كما أن الميزان التجاري شهد تزايداً بلغ ذروته خلال سنة 2008 محققاً أفضل قيمة له خلال فترة الدراسة، لشهد تذبذباً صعوداً ونزولاً خلال السنوات التي أعقبها متأثر بتغيرات الصادرات التي تهيمن عليها

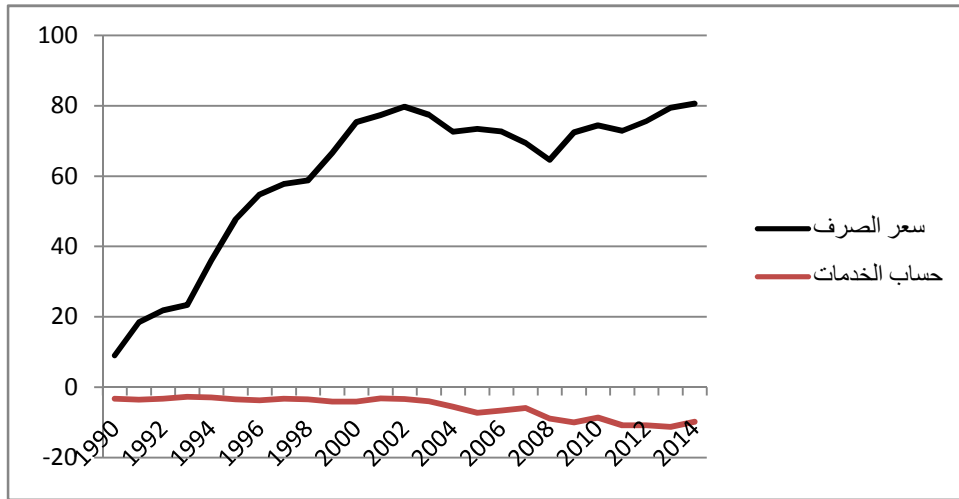
صادرات المحروقات، محققا أدنى مستوياته في نهاية فترة الدراسة برصيد سالب قدر بـ 7,53 مليار دولار، عرف الدينار الجزائري تذبذبا وتدهورا كبيرا خلال هذه الفترة خلال هذه الفترة.

من خلال ما سبق لا تظهر استجابة واضحة لرصيد الميزان التجاري للجزائر إلى تغيرات سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي، والتي نتجت بدورها عن عدم استجابة الصادرات والواردات إلى هذه التغيرات وذلك بسبب عدم مرونة العرض المحلي للصادرات، والطلب المحلي للواردات، وهيمنة الصادرات النفطية على هذا الحساب التي لا تتأثر كثيرا بهذه التغيرات، وبالتالي فإنه على السلطات الجزائرية مراجعة السياسات وأداء اقتصاد خاصة الجهاز الإنتاجي واختيار التدابير الملائمة التي تحد من هذا الوضع الهش الذي يضعها في وضع غير آمن، لأن نجاح مثل هذه السياسة أو أداة سعر الصرف في معالجة الإختلالات يتطلب شروط لا بد من توفرها لأجل تحقيق النتائج المرجوة.

ثانيا: أثر تغير سعر الصرف على ميزان الخدمات

الشكل رقم (14/2): تغيرات الدينار الجزائري مقابل حساب الخدمات خلال الفترة 1990-2014

دولار/دينار ومليارات الدولارات



المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الملحق (1-4) باستعمال Excel

شهد الدينار الجزائري عدة تغيرات في قيمته منها ما كان مقصودا كالتخفيضات المتتالية سنوات التسعينات بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي، ومنها غير ذلك، أي نتيجة لمتغيرات خارجية، والشكل أعلاه يوضح تغيرات سعر الصرف وتطور رصيد ميزان الخدمات، ونشير إلى أن الأثر المرجو نظريا من تخفيض قيمة العملة الوطنية على ميزان الخدمات هو تحسن رصيد ميزان الخدمات بتحسين مستوى الخدمات المصدرة، والعكس في حالة انخفاض سعر صرف العملة.

ومن خلال الشكل يمكن مقارنة تطور مستوى رصيد ميزان الخدمات مع تطور سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة المعنية بالدراسة، والذي يبين رصيد سالب طيلة فترة الدراسة، متذبذب من سنة إلى أخرى،

حافظ على مستواه طيلة سنوات التسعينات بمتوسط عجز بـ 3,40 مليار دولار رغم التخفيضات المتتالية للدينار خلال هذه السنوات والبرامج والإجراءات المتخذة في هذا الإطار.

والتي نخلص منها إلى عدم تأثير رصيد ميزان الخدمات (دخل العوامل، والخدمات خارج دخل العوامل) بتغيرات سعر الصرف خلال هذه المرحلة، وهذا ما يطرح تساؤل حول جدوى التخفيضات التي جرت والهدف منها وما مدى استجابة حساب الخدمات لهذه التغيرات في ظل هذا الوضع الاقتصادي.

أما في سنوات 2000 عرف الدينار الجزائري تحسن منذ تخفيض ديسمبر 2002 من 79,68 إلى 64,56 دينار/ دولار أمريكي سنة 2008، أي تحسن بنسبة 18,97 بالمائة، ثم عرف تراجعاً مستمر عرف أدنى مستوى له في نهاية فترة الدراسة 2014 بـ 80,56 دينار/دولار، إلا أن رصيد ميزان الخدمات استمر في الانخفاض خلال هذه الفترة عرف أدنى مستوى له سنة 2013، وهنا يمكن أن نميز بين التغيرات التي مست حسابي الخدمات خارج دخل العوامل ودخل العوامل.

● حيث عرف دخل العوامل تراجعاً حاداً منذ سنة 2001 وإلى غاية 2005 من عجز بـ 1,69 إلى عجز بـ 5,08 مليار دولار، أي ما يمثل تدهور بـ 200 بالمائة، وهي أدنى قيمة له، ثم تحسن خلال السنوات الموالية إلى أن عرف أفضل قيمة له خلال فترة الدراسة سنة 2010 أي عجز بـ 0,37 مليار دولار ليتراجع إلى أدنى مستوياته في نهاية فترة الدراسة. هذه التغيرات في رصيد دخل العوامل بينت عكس الاستجابة النظرية المنتظرة لتغير سعر الصرف، حيث أنه في الفترات التي عرفت تدني في قيمة الدينار الجزائري، تراجع معها رصيد دخل العوامل والعكس أي عند تحسن الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي، عرف دخل العوامل تحسن في قيمته.

● أما فيما يتعلق بالخدمات خارج دخل العوامل، فاستمرت في التراجع منذ سنة 2001 ولمدة عشر سنوات، عرفت أدنى مستوياتها سنوات 2009، 2010، 2011 بمتوسط عجز بـ 8,61 مليار دولار، ثم تحسنت في السنوات الموالية وإلى غاية نهاية فترة الدراسة بـ 4,88 مليار دينار، أي تحسن بنسبة 80 بالمائة، وتعتبر هذه المؤشرات عكس تماماً تلك التي ميزت دخل العوامل، حيث أظهرت استجابة نسبية للتغيرات في سعر صرف الدينار الجزائري.

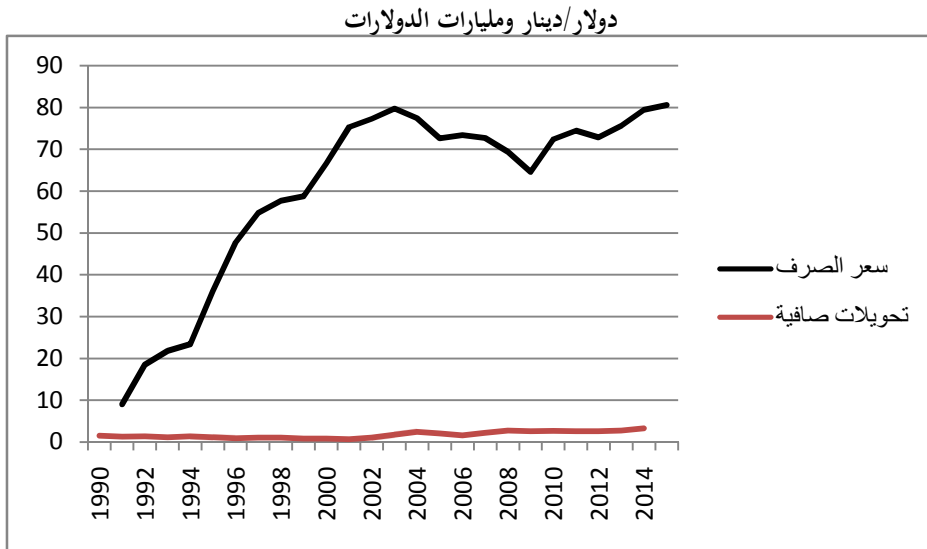
إن التطور الذي ميز حساب الخدمات عرف منحى متدي طيلة فترة الدراسة، رغم التغيرات التي عرفها سعر صرف الدينار الجزائري صعوداً وهبوطاً مقابل الدولار الأمريكي، ولم يتضح الأثر الجلي للتغير في قيمة الدينار على هذا الحساب رغم الاستجابة النسبية لحساب الخدمات خارج دخل العوامل لهذا التغير، وذلك بسبب الاتجاه المعاكس لحساب دخل العوامل لهذا التحرك، والذي غطى في مجمله هذه الاستجابة، وهو ما يفسر معدل التغير سالباً في رصيد ميزان الخدمات رغم التغيرات في سعر صرف العملة خلال المرحلة عدى سنتي 2006 2007 التي سجلت معدل تغير موجب قابله ارتفاع في قيمة العملة.

وبالتالي فإن التجارة غير المنظورة -الخدمات- أظهرت عموما عدم مرونة اتجاه التغير في سعر صرف الدينار الجزائري، بعدم تأثرها واستجابتها للتغيرات التي حدثت، المقصودة منها كالتخفيضات وغير المقصودة وهذا يوضح عدم اهتمام السلطات بهذا القطاع الذي يدر على الاقتصاديات المتقدمة مداخيل طائلة ويظهر له وزن مهم في تكوين رصيد ميزان المدفوعات، ولذلك لا بد من اتخاذ تدابير هامة في هذا المجال تنهض بقطاع الخدمات لأجل الاستفادة من المداخيل التي يمكنه أن يوفرها.

ثالثا: أثر تغيرات سعر الصرف على التحويلات

من خلال الشكل المبين نلاحظ أن ميزان التحويلات من جانب واحد قد سجل أرصدة موجبة على مدى طول فترة الدراسة، إلا أنه عرف وضع متذبذب في تطورات، رغم التخفيضات المتتالية والتغيرات التي عرفها سعر صرف الدينار الجزائري، حيث سجلت سنوات التسعينات وإلى غاية سنة 2001 معدلات تغير سالبة تفسر التدهور الذي عرفه رصيد التحويلات خلالها، كما شهدت السنوات التي أعقبتها، وضع متذبذب لهذا الحساب أهم ما يميزه معدل تغير موجب، وهو ما يفسر التحسن في قيمة رصيد التحويلات، ما يدل على عدم استجابة رصيد حساب التحويلات للتغيرات في سعر الصرف، أي عدم مرونة رصيد ميزان التحويلات من جانب واحد إلى التغير في سعر صرف الدينار الجزائري.

الشكل رقم (15/2): تغيرات الدينار الجزائري مقابل التحويلات خلال الفترة 1990-2014



المصدر: بناء على معطيات الملحق (1-4) باستعمال Excel

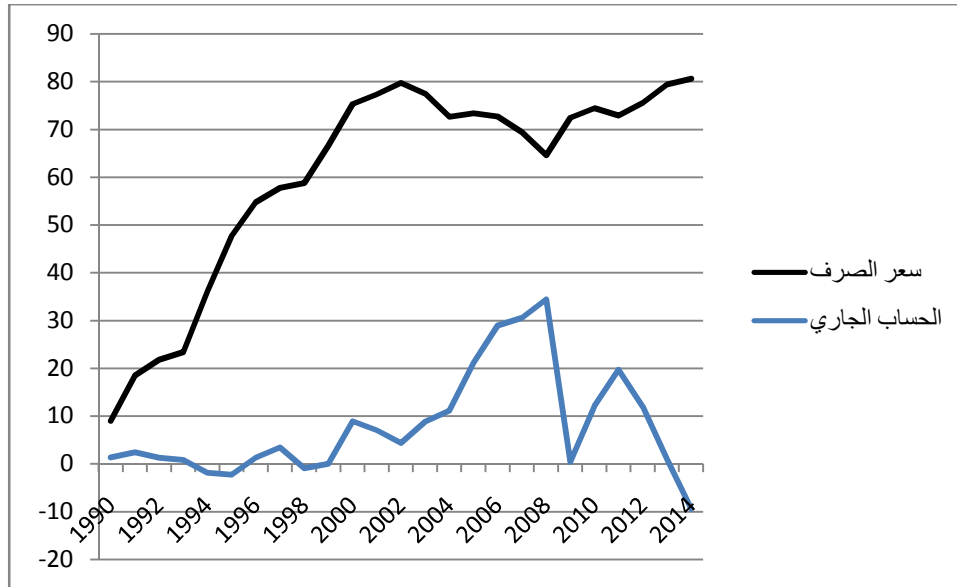
للإشارة، فإن جانب هام من التحويلات لا يتأثر في كثير من الأحيان بمستوى سعر صرف العملة، خاصة ما يتعلق بتحويلات الأفراد المهاجرين إلى عائلاتهم داخل الوطن أو المساعدات التي تأتي من الدول الأخرى، بسبب العراقيل التي تواجههم عند تحويل أموالهم عبر القنوات الرسمية، وهو ما يدفعهم إلى التوجه نحو السوق الموازية لما توفره لهم من مزايا كسهولة التحويل ومستوى أعلى لسعر الصرف.¹

¹ عمر حيدات، أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات - دراسة حالة الجزائر - رسالة ماجستير غ م جامعة الجزائر مرجع سابق، ص 146

رابعا: أثر تغيرات سعر الصرف على رصيد الحساب الجاري إجمالا

يرتبط أثر تغير سعر صرف الدينار الجزائري على رصيد الحساب الجاري، بأثر هذا التغير على مختلف البنود المكونة له، والتي أشرنا إليها فيما سبق، وهي الميزان التجاري، الخدمات والتحويلات من جانب واحد. ومن خلال توضيح التغيرات والتطورات التي شهدتها مختلف مكونات الحساب الجاري نتيجة لتغير سعر صرف الدينار الجزائري، والتي أظهرت بعضها عدم المرونة ولا استجابة لهذه التغيرات على خلاف ما أشارت إليه النتائج النظرية والنظريات الاقتصادية التقليدية، هذه النتائج أثرت بشكل كبير على هذا الأثر المرجو بالنسبة للحساب الجاري، والشكل الموالي يبين ذلك:

الشكل رقم (16/2): تغيرات الدينار الجزائري مقابل الحساب الجاري خلال الفترة 1990-2014
دولار/دينار ومليارات الدولارات



المصدر: بناء على معطيات الملحق (1-4) باستعمال Excel

يبين الشكل أعلاه أن المنحى الذي اتخذته رصيد الحساب الجاري منذ سنة 1990 وإلى غاية 2002 متذبذب، رغم التخفيضات المتتالية والتدهور الذي عرفه الدينار الجزائري خلال هذه الفترة، ثم شهد هذا الحساب انتعاشا ما بين سنتي 2003 و2008 أين عرف الدينار الجزائري تذبذبا في قيمته مقابل الدولار الأمريكي، عدى سنوات، 2010، 2011 أين بدت استجابة ضعيفة رغم أن سعر النفط تراجع سنة 2009 بـ 35,38 بالمائة أي (من 94,4 إلى 61 دولار/برميل)، حيث اتبع الحساب الجاري منحى لم تبدو عليه استجابة لتغيرات سعر صرف الدينار الجزائري صعودا ونزولا، سواء كان التغيرات مقصودة ومعلنة كالتخفيضات المتتالية أو غير مقصودة نتيجة تأثره بتغيرات العرض والطلب على العملات الأجنبية سوق الصرف.

والملاحظ أن رصيد الحساب الجاري يتغير تباعاً لتغير صادرات المحروقات طيلة فترة الدراسة، عدى سنوات 2010 2011 أين عرف الحساب الجاري تحسناً طفيفاً، وهذه التبعية تجعل الاقتصاد الجزائري في وضعية غير مريحة، واتضح ذلك خاصة في نهاية فترة الدراسة أين حقق هذا الحساب أدنى مستوياته وصل سنة 2014 إلى عجز قدر بـ 9,43 مليار دولار، حيث لا توجد بدائل تحد من هذا العجز على المدى القصير، سوى تحسن أسعار المحروقات، ويرجع السبب في ذلك إلى ضعف الجهاز الإنتاجي وقطاع الخدمات إضافة ارتفاع في معدل التضخم والتذبذب المستمر في قيمة العملة الوطنية.

كما أن الطلب المتنامي للواردات الجزائرية والتي تعتبر دول الاتحاد الأوروبي الشريك الأساسي للجزائر المستحوذة على أكبر نسبة منها والتي فاقت 50 بالمائة والذي بقي الشريك الأول المصدر للجزائر ولفترة طويلة تسبب هو الآخر في خسائر صرف للجزائر بسبب دفع فواتير الواردات بالأورو، بينما تتلقى مداخيل الصادرات بالدولار الذي ارتبطت به سوق النفط. و أن التذبذب بين العملتين لم يكن في صالح الجزائر وضع الكثير من الاحتياطي الذي تم تحقيقه من جراء ارتفاع صادرات المحروقات سابقاً.

إن صادرات الجزائر تشكل بنسبة 96,92 بالمائة منها من المحروقات كمتوسط طيلة فترة الدراسة، وهو ما يجعل أي تغير لصادرات المحروقات سيظهر أثره لا محالة على الميزان التجاري ورصيد الحساب الجاري في النهاية، وهذا بسبب عدم تطور قطاع الخدمات بشكل لافت في الجزائر، في حين أن هذا الميزان يشكل البند الأهم للحساب الجاري بالنسبة للدول المتقدمة، إضافة إلى ضعف التحويلات من جانب واحد.

و مع أن صادرات المحروقات تتأثر أساساً بسعر النفط في الأسواق العالمية، في حين أن هذه الأسعار تخضع لتغيرات أخرى في السوق الدولية، وبذلك فالسلطات الجزائرية لا يمكنها السيطرة على هذه الأسعار. وهذا ما جعل الحساب الجاري لا يستجيب لتغيرات سعر الصرف، بالإضافة إلى عوامل أخرى منها ضعف الجهاز الإنتاجي الذي تسبب في عدم مرونة للطلب الأجنبي.

مما سبق نخلص إلى أن تلك التغيرات التي طرأت على الرصيد الجاري للجزائر خلال فترة الدراسة لم تكن نتيجة لتغير سعر صرف الدينار الجزائري، بل حدثت أثر عوامل أخرى غيره، وبالتالي يعد رصيد الحساب الجاري غير مرن بشكل تام لتغير سعر الصرف، وهذا يعني أن عملية التخفيض قيمة الدينار الجزائري التي تمت والتغيرات التي تلتها ثبت عدم نجاعتها في تحسين رصيد الحساب الجاري خلال الفترة المدروسة.

خامسا: النمذجة القياسية لأثر تغير سعر الصرف على الحساب الجاري

أصبح الاقتصاد القياسي في الآونة الأخيرة عنصرا مهما في الدراسات الاقتصادية الحديثة وبمختلف أنواعها، وذلك من خلال بناء نماذج قياسية تسمح بتفسير الظاهرة الاقتصادية المدروسة، لذلك ارتأينا أن لا يخلو بحثنا من هذه الدراسة التي لاشك وأنها تعزز من النتائج المتوصل إليها نظريا، حيث سنتطرق في هذا المطلب إلى محاولة دراسة وإيجاد العلاقة بين المتغيرين باستعمال برنامج (Eviwes 8).

تفيد النظريات التقليدية والتي أشرنا إليها سابقا إلى وجود ارتباط وثيق بين سعر الصرف وميزان الحساب الجاري في المدى الطويل، وهذا يقترح إمكانية حدوث علاقة تكامل مشترك بين هذين المتغيرين أي أنهما سيتحركان معاً بشكل متقارب في المدى الطويل.

لذلك سنعمد في دراسة هذه السلاسل الزمنية، المتعلقة بسعر صرف الدينار الجزائري والحساب الجاري على اختبار التكامل المشترك (المتزامن) وفق طريقة (Engel-Granger) ذات المرحلتين بين المتغيرين التابع والمستقل. حيث يتم في المرحلة الأولى تقدير انحدار العلاقة التوازنية طويلة المدى بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، ويسمى بانحدار التكامل المشترك حيث يمكن استعمال أسلوب الانحدار المتعدد بطريقة المربعات الصغرى، وهذا يتطلب شرطان أساسيان هما:

- ✓ استقرارية السلاسل الزمنية وتكاملها بنفس الدرجة، حيث يمكن استعمال عدة اختبارات أهمها اختبارات جذر الوحدة (Unit root test) والذي تستعمل فيه عدة اختبارات أهمها (ADF)* و (PP)**
- ✓ استقرارية سلسلة البواقي الناتجة عن معادلة الانحدار.

وفي المرحلة الثانية تقدير انحدار العلاقة التوازنية قصيرة المدى بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة (نموذج تصحيح الخطأ)، حيث يستعمل كذلك أسلوب الانحدار المتعدد بطريقة المربعات الصغرى.

1: دراسة العلاقة التوازنية طويلة الأجل بين سعر الصرف والحساب الجاري

أ - نموذج الدراسة: بغرض إنجاز هذه الدراسة نستخدم نموذج انحدار خطي لتحديد طبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة والممثلين في سعر الصرف الاسمي والحساب الجاري للجزائر وذلك على النحو التالي:

$$CC = \beta_0 + \beta_1 TC + \varepsilon$$

حيث: CC الحساب الجاري كمتغير تابع
 TC سعر الصرف كمتغير مستقل
 ε المتغير العشوائي

* Augmented Dickey Fuller

** Phillips-Perron

ب - وصف البيانات: المعطيات المستخدمة في البحث متمثلة في سلسلة زمنية سنوية لكل من سعر الصرف الاسمي والحساب الجاري هي معطيات مأخوذة من تقارير البنك المركزي للجزائر وهي بيانات سنوية للفترة الممتدة من 1990 إلى غاية سنة 2014، فبالنسبة لسعر الصرف فيمثل عدد الوحدات من الدينار الجزائري مقابل وحدة واحدة من الدولار الأمريكي، أما الحساب الجاري مأخوذ بالمليار دولار كوحدة للقياس.

الجدول (05/2) سعر الصرف والحساب الجاري للجزائر 1990-2014

ب دينار/دولار و مليار دولار

السنوات	سعر الصرف	الحساب الجاري	السنوات	سعر الصرف	الحساب الجاري
1990	9	1,35	2003	77,39	8,84
1991	18,5	2,40	2004	72,6	11,11
1992	21,8	1,30	2005	73,35	21,18
1993	23,4	0,80	2006	72,64	28,95
1994	36,05	-1,84	2007	69,36	30,54
1995	47,66	-2,24	2008	64,56	34,45
1996	54,74	1,26	2009	72,4	0,40
1997	57,7	3,45	2010	74,4	12,14
1998	58,74	-0,91	2011	72,85	19,70
1999	66,6	0,02	2012	75,55	11,91
2000	75,25	8,93	2013	79,38	1,01
2001	77,26	7,06	2014	80,56	-9,43
2002	79,68	4,37			

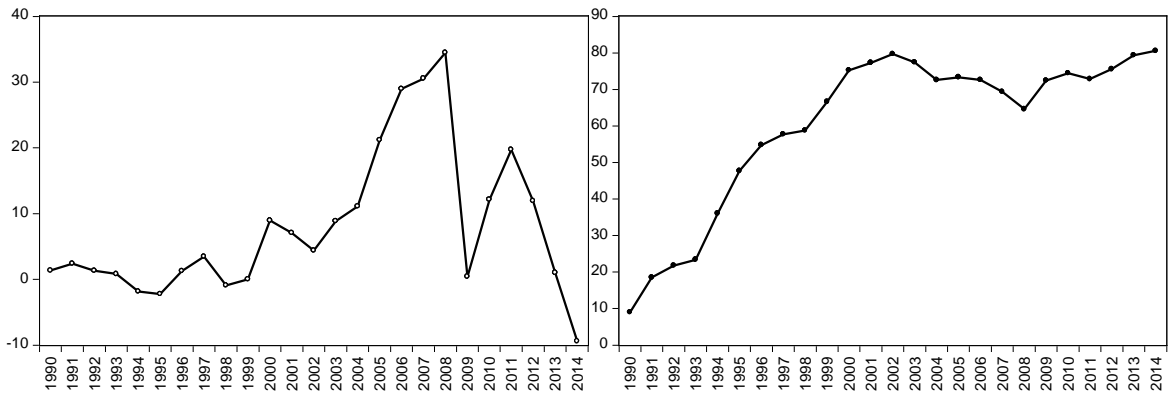
المصدر: معطيات الملاحق (1-4)

ج - رسم السلسلة الزمنية:

من أجل تحليل السلسلة الزمنية يتم رسم مشاهداتها لمعرفة الاتجاه العام الذي تأخذه، حيث يمثل الشكل 17 السلسلة الزمنية لسعر صرف الدينار الجزائري والشكل 18 السلسلة الزمنية للحساب الجاري.

الشكل (18/2) الحساب الجاري
CC

الشكل (17/2) سعر الصرف
TC



المصدر: بناء على معطيات الجدول (05/2) باستعمال EViews 8

من خلال المنحنى الممثل في الشكل (17-18) أعلاه نلاحظ أن السلسلة الزمنية ل TC و CC لهما اتجاه عام وبالتالي فالسلاسل غير مستقرة في المستوى لذلك نلجأ إلى إجراء اختبارات الاستقرار.

د - اختبار استقرارية السلاسل الزمنية:

يتم استخدام اختبار جذر الوحدة (*Unit root test*) للتعرف على درجة تكامل السلسلة الزمنية للمتغيرات الاقتصادية محل الدراسة، ولمعرفة ما إذا كانت المتغيرات مستقرة أم لا نعلم على اختبارين هما (*ADF*) و (*PP*) واختبار فرضية العدم H_0 القائلة بوجود جذر وحدة (أي عدم استقرار السلاسل الزمنية).

وباستخدام البرنامج يوضح الجدول (06) النتائج الإحصائية التي تم الحصول عليها من اختبار ديكي فولر الموسع واختبار فيليب وبيرون عند المستوى والفروق من الدرجة الأولى والفروق من الدرجة الثانية.

الجدول رقم (06/2) نتائج اختبار جذر الوحدة (*unit root test*) للمتغيرات TC&CC

Résulta	اختبار PP			اختبار ADF			المتغيرات
	2 nd Diff	1 st Diff	Levels	2 nd Diff	1 st Diff	Levels	
TC	0.0000	0.0087	0.9302	0.0000	0.0075	0.8493	None
	0.0000	0.0443	0.0299	0.0001	0.0405	0.0195	Constant
	0.0000	0.0862	0.6607	0.0005	0.0741	0.6531	Constant, Linear Trend
CC	/	0.0000	0.0992	/	0.0000	0.0994	None
	/	0.0005	0.3217	/	0.0006	0.3394	Constant
	/	0.0019	0.7541	/	0.0027	0.7826	Constant, Linear Trend

المصدر: من إعداد الطالب استناد إلى الجدول (05/2) ومخرجات البرنامج Eviews

- بالنسبة للسلسلة الأولى *TC* سعر الصرف: باستعمال اختبار *ADF* تبين أن السلسلة غير مستقرة في المستوى (*Level*) وفي الفروق من الدرجة الأولى (*1st Diff*) أي الاحتمال المشاهد يفوق 5% أنها تحتوي على جذر وحدة وهذا ما أكده اختبار *PP*، واستقرت في النهاية عند الفروق من الدرجة الثانية (*2nd Diff*) أين كانت *P* المشاهد أقل من 5%.
- بالنسبة للسلسلة الثانية *CC* الحساب الجاري: يتضح من الجدول أن باختبار *ADF* أثبت عدم استقرارية السلاسل الزمنية في المستوى (*Level*)، في حين أنها استقرت عند الفروق من الدرجة الأولى (*1st Diff*)، واختبار *PP* يؤكد النتيجة المتوصل إليها عبر اختبار *ADF*.

من خلال النتائج المتوصل إليها من الجدول أعلاه، نلاحظ أن السلسلتين غير مستقرتين في نفس المستوى حيث أن السلسلة الأولى (*TC*) تستقر عند إجراء الفروق من الدرجة الثانية، بينما تستقر السلسلة الثانية (*CC*) عند الفروق من الدرجة الأولى:

$$TC \sim I(2)$$

$$CC \sim I(1)$$

وبالتالي لا يمكننا إجراء اختبار جرانجر للتكامل المشترك، والذي يشترط أن تكون السلسلتين متكاملتين من نفس الدرجة. ومنه نستنتج أنه لا توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيري الدراسة. لذلك نكتفي بدراسة العلاقة قصيرة الأجل بين المتغيرين باستخدام نموذج شعاع الانحدار الذاتي *VAR*.

2 اختبار العلاقة قصيرة الأجل بين المتغيرين TC و CC

باستخدام شعاع الانحدار الذاتي VAR نقوم بدراسة العلاقة قصيرة المدى بين سعر الصرف والحساب الجاري، ويستخدم هذا الأسلوب في حالة التنبؤ بالنماذج الآنية التي يوجد في ظلها علاقات تبادلية بين المتغيرات، كما يصلح للاستخدام حتى في حالة وجود ارتباط بين البواقي، ويتم تقدير كل معادلة منه على حدى باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية، وتعطي هذه الطريقة في هذه الحالة مقدرات تتصف بالكفاءة وتقرب نتائج تقديرها من طريقة GLS . ويعتبر هذا النموذج موجه أساسا للتنبؤ وليس لتفسير الظواهر¹.

أ- تحديد درجة الإبطاء المناسبة P : وباستخدام البرنامج نحصل على النتائج التالية:

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: TC CC
Exogenous variables: C
Date: 04/21/16 Time: 12:08
Sample: 1990 2014
Included observations: 23

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-184.9314	NA	39311.14	16.25491	16.35365	16.27974
1	-141.8132	74.98832*	1313.635*	12.85332*	13.14953*	12.92782*
2	-141.2051	0.951787	1784.000	13.14827	13.64196	13.27243

يتبين أن جميع المعايير تشير أن درجة الإبطاء المناسبة هي الواحد (1) وبالتالي نستخدم النموذج: $VAR(1)$

ب - عرض المعادلات: وباستخدام البرنامج نحصل على المعادلات التالية:

$$TC = 0.8893*TC(-1) - 0.1047*CC(-1) + 10.4782$$

$$CC = 0.08994*TC(-1) + 0.6072*CC(-1) - 2.4373$$

ج - تفسير النتائج: من المعادلات الموضحة أعلاه يمكن أن نستخلص النتائج التالية:

أ - سعر الصرف في الفترة الحالية يتعلق بسعر الصرف للفترة السابقة حيث أن زيادة وحدة واحدة من سعر الصرف للفترة السابقة يؤدي إلى زيادة سعر الصرف للفترة الحالية ب 0,88 وحدة.

ب - كما تبين المعادلة الثانية أن الحساب الجاري في الفترة الحالية يتعلق برصيد الحساب الجاري للفترة السابقة حيث ان زيادة وحدة واحدة من رصيد الحساب الجاري للفترة السابقة تؤدي إلى زيادة رصيد الحساب الجاري للفترة الحالية ب 0,60 وحدة، أي كل زيادة لرصيد الحساب الجاري بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة رصيد الفترة الحالية بنسبة 60%، كما أن المقدرة التفسيرية للنموذج تقدر ب 44,83% وهي نسبة متوسطة ومقبولة اقتصاديا. ومما يعزز هذه النتائج المتوصل إليها حول ضعف العلاقة بين المتغيرين، هو معامل الارتباط الخطي لبيرسون حيث وجد انه يساوي 0,32 وهو ارتباط موجب غير أنه ضعيف.

¹ عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، 2004، ص 737،740

المطلب الثاني: نتائج الدراسة ومناقشتها

سنتطرق في هذا المطلب ومن خلال الدراسة التطبيقية إلى أهم النتائج المستخلصة والمتعلقة بعلاقة سعر الصرف بالحساب الجاري، ومناقشتها وذلك بعد إسقاطها على النظرية الاقتصادية ثم مقارنتها بأهم النتائج المتوصل إليها في الدراسات السابقة.

أولاً: النتائج والتي يمكن أن نوجزها في مجموعة من النقاط والمتمثلة في:

- 1- إن أهم التغيرات التي طرأت على رصيد الحساب الجاري لم تكن بسبب تغيرات سعر صرف الدينار الجزائري، وإنما لعوامل أخرى، أهمها تقلبات سعر النفط في السوق الدولية، وبالتالي فإنه ومن خلال الدراسة لم نتوصل إلى أثر جلي لسعر الصرف على الحساب الجاري. بينما تظهر صادرات المحروقات المؤثر والمحرك الرئيسي لاتجاه رصيد الحساب الجاري.
- 2- عملية تخفيض الدينار الجزائري لم تحقق النتائج المرجوة منها خاصة فيما يخص تحسين وضعية الحساب الجاري، وذلك بسبب عدم توفر شروط نجاحها، وما يميز الاقتصاد الجزائري من ضعف للجهاز الإنتاجي وعدم مرونته للطلب الخارجي، وكذا عدم تنوع الصادرات خارج المحروقات، بالإضافة إلى الضعف الكبير المسجل في قطاع الخدمات.
- 3- بينت الدراسة القياسية أنه لا توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات المدروسة سعر صرف الدينار الجزائري والحساب الجاري، بينما توصلنا باختبار العلاقة قصيرة الأجل بينهما وباستخدام شعاع الانحدار الذاتي VAR إلى أن رصيد الحساب الجاري للفترة الحالية يتعلق برصيد الحساب الجاري للفترة السابقة، وهي نفس النتيجة بالنسبة لسعر الصرف. وما يعزز هذه النتائج هو معامل الارتباط الذي وجد أنه يساوي 0,32 وهو موجب لكنه ضعيف جدا.
- 4- تم التوصل كذلك إلى عدم نجاعة أداة سعر الصرف في الجزائر كأداة من أدوات السياسة الاقتصادية في معالجة إختلالات التوازن الخارجي خاصة وأن جل التغيرات في سعر الصرف في الفترة المدروسة لم تؤثر في بنود الحساب الجاري، وكانت تحاول تقريب الدينار من قيمته الحقيقية.
- 5- إن محل مداخل الجزائر والمتأتية من صادرات المحروقات تسجل بالدولار الأمريكي، لذا فإن تأثر هذه العملة في السوق مقابل العملات الأخرى، سيؤثر لا محالة على عوائد هذه المادة التي تبنى عليها السياسات الاقتصادية والمخططات التنموية للجزائر، ونشير خاصة إلى تقلبات الدولار أمام اليورو، بالنظر إلى حجم المعاملات التجارية للجزائر مع دول الاتحاد الأوروبي، والتنامي المفرط لواردات الجزائر، وهو ما تسبب في خسائر صرف بالنسبة للجزائر، قد لا يظهر أثرها في الأجل القريب، لكنها تؤثر سلبا على الاقتصاد، كما تحد من قدرة بنك الجزائر على إدارة العملة في سوق الصرف خاصة وانه يعتمد التعويم الموجه لسعر الصرف.

ثانيا: مناقشة النتائج

لطالما أثارت العلاقة بين سعر الصرف والتجارة نقاشا كبيرا بين الاقتصاديين، واستنادا إلى النظرية الاقتصادية التقليدية، فإن البعض يتنبأ بآثار قوية لأسعار الصرف على التجارة وأن هذه الأداة يمكنها القيام بوظائفها على أكمل وجه؛ وبذلك يمكن للاقتصاديين بلوغ الأهداف المسطرة من خلالها. كما وأن انقطاع الصلة بين أسعار الصرف والتجارة تعقد صنع السياسات وتضع عراقيل أمام تخفيض الإختلالات التي تحدث على مستوى التوازنات الاقتصادية للقطر.

ما تم الوقوف عليه في هذه الدراسة هذه والتي تمت على الجزائر كدولة نامية، يشير إلى انقطاع هذه الصلة في الفترة المدروسة حيث لم يظهر أثر لتغيرات سعر صرف الدينار الجزائري على العمليات الجارية، وأن نتائج التخفيضات التي تمت في إطار اتفاقيات مع صندوق النقد الدولي لم ترق إلى الأهداف المرجوة، كما أن تحركات الدينار الجزائري طيلة فترة الدراسة لم يتمكن من تخفيض حتى الواردات مثلا، وكل هذه النتائج يبدو أنها الناتج عن عدة عوامل منها الضعف الهيكلي للاقتصاد الجزائري الذي يعتمد على المحروقات فقط، والتي لا تخضع لسعر الصرف وإنما لمتغيرات أخرى خارجية، بينما يعرف الجهاز الإنتاجي ضعف كبير وعدم استجابة أو مرونة لتغيرات الطلب الخارجي كما يعرف كذلك الطلب المحلي للسلع الأجنبية مرونة للسعر.

إن هذه النتائج والتي جاءت غير متوافقة مع ما تنص عليه النظريات الاقتصادية التقليدية التي تشير إلى أنه توجد علاقة بين أسعار الصرف والعمليات الجارية، جاءت نتيجة لعدم توفر شروط نجاحها خاصة لدى الاقتصاديات النامية التي تعاني إختلالات كبيرة على مستوى الاقتصاد

ويمكن أن نقف على ذلك من خلال ما توصلت إليه بعض الدراسات السابقة:

حيث تشير النتائج المتوصل إليها من بعض الدراسات إلى أن أداة سعر الصرف في الجزائر إلى أنها أداة فعالة في معالجة الإختلالات ميزان المدفوعات عن طريق سياسة تخفيض العملة، وهذا عكس تماما ما تم الوصول إليه في هذه الدراسة هذه حيث أن هذه الأداة لم تحقق النتائج المرجوة منها.

بينما تتفق مع بعض الدراسات كدراسة عمر مؤذن التي توصلت إلى انه لم يكن لسياسة سعر الصرف تأثيرا إيجابيا حيث لم يحقق تخفيض العملة الأهداف المرجوة منه خلال فترة التسعينات، وتختلف النتائج التي توصلت إليها دراسة هجيرة والتي تفيد أنه توجد علاقة في المدى الطويل بين سعر الصرف والميزان التجاري، حيث أن ما تم الوصول إليه يشير إلى عدم وجود علاقة توازنية طويلة المدى بين سعر الصرف والحساب الجاري ولم تتمكن من اجراء اختبار أنجل جرانجر للتكامل المشترك واكتفينا بالدراسة في الأجل القصير.

كما تتفق هذه الدراسة هذه بشكل كبير مع الدراسات التي تجرى على الدول النامية والنفطية بشكل أساسي حيث يبرز ضعف العلاقة بين سعر الصرف والتجارة الخارجية، المنظورة وغيرها، وهذا ما تم الوقوف عليه في دراسة Martin التي أجريت على نيجيريا والتي تعتبر دولة نفطية بالدرجة الأولى، بالإضافة إلى الاختلالات الهيكلية التي يعرفها الاقتصاد وهذا ما تسبب في عدم فعالية سياسة سعر الصرف في تحقيق الأهداف المرجوة منها. كما أن النتائج التي توصلت إليها الدراسات السابقة والتي تمت على مجموعة من الدول المتقدمة توصلت إلى نتائج متباينة حول العلاقة بين سعر الصرف والحساب الجاري حيث أنه وفي توفر شرط مارشال ليرنر توصل Boyared إلى فعالية تخفيض قيمة العملة في تحسين وضعية الميزان التجاري للعملة، بينما توصل الآخر إلى أنه لا دليل يوحى بان تحسن وضعية الحساب الجاري جاء نتيجة طبيعية لتغير أسعار الصرف.

وفي الأخير جاءت هذه الدراسة بنتائج تختلف وتتفق مع بعض الدراسات التي أجريت سابقا حول البحث في تلك العلاقة، وبالتالي فإن العلاقة بين سعر الصرف والتجارة الخارجية تختلف من قطر لآخر ومن فترة زمنية لأخرى، لذلك فإن دراسة مثل هذه العلاقات شديدة الحساسية يتطلب البحث في عدة متغيرات أخرى شديدة الصلة بالموضوع، ولفترات طويلة، لتمكن من إعطاء نتائج أقرب للواقعية

خلاصة الفصل

إن التحليل الاقتصادي لمختلف عناصر الحساب الجاري ضمن هذا الفصل مقارنة بالتغيرات التي خضع لها سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار خلال الفترة الممتدة بين 1990-2014، يدل على أنه لم يظهر أثر واضح للتغير في سعر الصرف على الحساب الجاري للجزائر، كما أن عملية التخفيض التي تمت خلال سنوات التسعينات لم تحقق نتائج ايجابية على مستوى هذا الحساب لعدة أسباب، أهمها ضعف الجهاز الإنتاجي واعتماد الجزائر على مداخل صادرات المحروقات، وبذلك تبرز لنا ضعف العلاقة التي تربط سعر صرف الدينار الجزائري بالحساب الجاري.

حيث أظهر التحليل أنه لا يوجد أثر على الصادرات ناتج عن تغير سعر الصرف للأسباب المذكورة آنفا كما أن الواردات أبدت مرونة ضعيفة جدا لتخفيض سنة 1994، إلا أنه مع مرور الوقت لم تتمكن السلطات من التحكم في مستوياتها رغم كل الإجراءات المصاحبة لتقلبات الصرف، وبذلك فإن الميزان التجاري لم يظهر عليه أثر تغيرات سعر الصرف، كما أن حساب الخدمات عرف رصيد سالب، أي حقق عجز طوال فترة الدراسة، رغم التغيرات التي شهدتها سعر الصرف، إضافة إلى حساب التحويلات الذي لا يخضع جزء هام منه إلى تقلبات سعر الصرف خاصة ما تعلق بالمساعدات وتحويلات المهاجرين.

ونشير إلى أن النتائج التي تحققت في السنوات الأخيرة سواء تلك الفوائض القياسية أو العجز الحاد على مستوى الحساب الجاري كانت نتيجة لارتفاع وتدني أسعار المحروقات، ولم تكن بسبب استعمال أدوات الصرف أو الأداء الاقتصادي المتميز للسلطات في هذا المجال وهذا ما اتضح في نهاية فترة الدراسة، أين تحقق عجز في رصيد الحساب الجاري. وهذا ما توصلنا إليه من خلال نتائج الدراسة القياسية التي بينت عدم وجود علاقة توازنية طويلة المدى بين سعر صرف الدينار الجزائري والحساب الجاري كما أن معامل الارتباط يوضح ضعف العلاقة التي تربطهما، وأن دراسة العلاقة في المدى القصير بينت أن كل متغير مفسر بقيمته في الفترة السابقة. وبالتالي فهذه النتائج تؤكد أن تغيرات هامة في الحساب الجاري لم يكن سببها تغير سعر الصرف.

خاتمة

كان هدف الدراسة الرئيسي هو محاولة الإجابة عن الإشكالية التي تتمحور حول البحث في العلاقة بين سعر الصرف والحساب الجاري، ونتائج التغيرات التي عرفها سعر صرف الدينار الجزائري على رصيد الحساب الجاري للجزائر ومكوناته، وذلك خلال الفترة الممتدة بين 1990-2014، ورأينا كيف تلجأ الدول إلى استعمال أداة سعر الصرف لأجل تصحيح إختلالات أو لأغراض أخرى تصب في مجال تنمية الاقتصاد، ولاحظنا كيف يتم ذلك من خلال اللجوء إلى ما يعرف بسياسة تخفيض العملة المحلية، باعتبار أن هذه الأخيرة تؤدي إلى تحسين في مستوى المبادلات الجارية لصالح البلد، وهي السياسة التي لجأت إليها الجزائر بعد تضررها من جراء الأزمة النفطية سنة 1986، بعد اتفاقيات مع صندوق النقد الدولي، إلا أن إتباع هذه السياسة ونجاحها يتطلب توفر مجموعة من الشروط التي تساعد في تحقيق أغراضها، حيث أظهرت الدراسات أن سياسة تخفيض العملة تكون غير مجدية في بيئتها الاقتصادية التي تعاني من مشاكل اقتصادية عدة كبعث الدول النامية، التي تشهد إختلالات. واتجهت بذلك الجزائر نحو انزلاق تدريجي لسعر الصرف والخروج تدريجيا من نظام الصرف الثابت إلى نظام أكثر مرونة، وهذا ما لم يمنع حدوث تغيرات وتقلبات على سعر صرف الدينار الجزائري لعدة اعتبارات، وسعت بذلك الجزائر إلى إدارته من خلال تدخل البنك المركزي في سوق الصرف ما بين البنوك.

والجدير بالذكر أن التغيرات أو التقلبات في أسعار الصرف والتي تحدث بصورة تلقائية نتيجة تفاعل قوى الطلب والعرض على العملات في سوق الصرف، وما لوحظ بعد التحولات الاقتصادية الدولية وبروز العملة الأوروبية الموحدة كعملة قوية للاتحاد الأوروبي، وما لها من تأثير على العملات في سوق الصرف، خاصة على الدولار الذي يعتبر العملة الرئيسية للتعاملات التجارية والدولية للعديد من الدول، كل ذلك يؤثر بشكل كبير على ميزان المدفوعات وخصوصا فيما يتعلق بالعمليات الجارية، والجزائر إحدى هذه الدول التي تأثرت وعانت من جراء هذه التقلبات بسبب ضعف اقتصادها، وأدى ذلك إلى خسائر جمة أضرت بالاقتصاد.

وفي هذه الدراسة تم استعمال المنهج الوصفي الذي يدفع إلى تحليل الظاهرة، مع أدوات إحصائية وتحليلية إضافة إلى طرق كمية، وتوصلنا بذلك إلى عدم وجود تأثير فعال لسياسة التخفيض على الحساب الجاري للجزائر وإن كان ضعيف ذلك جدا على بعض بنود هذا الحساب، وأن ارتباط هذا الحساب بصادرات المحروقات طوال فترة الدراسة التي ترتبط أساسا بسعر المحروقات تسبب في حجب هذا الأثر على الأقل في الأمد القريب.

كما أن التغيرات التي شهدتها الدينار بسبب التقلبات في السوق لم تظهر جليا على الحساب الجاري ولكنها تسبب في خسائر جمة للجزائر بسبب ارتفاع حجم معاملاتها التجارية (الواردات خصوصا) مع الاتحاد الأوروبي التي تدفع بالأورو، بالإضافة إلى تراجع قدرة السلطات على حماية الدينار في سوق الصرف بسبب تآكل احتياطي الصرف الذي تستعمله السلطات النقدية لهذا الغرض.

نتائج اختبار الفرضيات:

توصلنا من خلال الدراسة إلى النتائج التالية بخصوص الفرضيات المطروحة:

- **الفرضية الأولى:** تم الوصول إلى عدم صحة الفرضية وذلك إلى عدم وجود علاقة ارتباط قوية بين سعر صرف الدينار الجزائري ورصيد الحساب الجاري، وتبين الضعف الكبير الذي ميز هذه العلاقة.
- **الفرضية الثانية:** تم كذلك الوصول إلى عدم صحة الفرضية الثانية والتي تفيد بأن تخفيض قيمة الدينار الجزائري تعمل على تقليص الواردات وزيادة الصادرات للجزائر وتحسن في الرصيد الجاري، حيث أن الدراسة لم تتوصل إلى نتائج تثبت ذلك، كما أنه لم يغير من هيكل وحجم التجارة الخارجية.
- **الفرضية الثالثة:** إن رصيد الحساب الجاري والعناصر المكونة له لا تتأثر بتقلبات سعر صرف الدينار الجزائري، إلا أن تدني الدولار باعتباره أساسيا في المعاملات يؤثر على عائدات الجزائر في هذا الحساب ويتسبب في تدني احتياطات الصرف التي تعتمدها السلطات النقدية في إدارة الصرف (صحة الفرضية).
- **الفرضية الرابعة:** توصلنا كذلك إلى أن هذه الفرضية لم تكن صحيحة، بحيث أن عملية تخفيض الدينار الجزائري لم تحقق نتائج مرضية، وفعالة في معالجة إختلالات التوازنات الخارجية للجزائر.

ومن خلال الإجابة على هاته الفرضيات والنتائج المتوصل إليها نستنتج عدم نجاعة أداة سعر الصرف في تحسين وضعية الحساب الجاري للجزائر بسبب عدم مرونة الجهاز الإنتاجي للطلب الأجنبي، إضافة إلى اعتماد الجزائر على صادرات المحروقات في تكوين هذا الحساب، وبناء جميع مخططاتها على مداخيل هذه المادة، كما أن هذه المحروقات تتأثر أساسا بسعرها في الأسواق العالمية، وأن تقلبات سعر الصرف لم تؤثر على الحساب الجاري لكنها بالمقابل أدت سلبية فيما يخص وضعية الحساب الجاري، حيث أدت إلى تراجع مستوى المداخيل وقدرة تحكم البنك المركزي في إدارة الصرف خاصة بعد تبني نظام التعويم الموجه لسعر الصرف الذي يتطلب متابعة مستمرة للعملة.

وهي النتائج التي تتفق مع النظريات التقليدية المشار إليها وذلك بسبب عدم توفر أسباب نجاح مثل هذه السياسات الاقتصادية في الجزائر، كما أن النتائج المتوصل إليها تتفق وتختلف مع بعض الدراسات السابقة المقدمة في أجزاء منها، حيث تختلف مع دراسة عمر حميدات على الجزائر في نتائجها وتتقارب إلى حد ما مع دراسة عمر مؤذن، وتتفق عموما مع بعض الدراسات السابقة التي أجريت على بعض الدول النامية والنفطية على حد سواء كتلك الدراسة التي أجريت على نيجيريا، كما أن النتائج المتوصل إليها تختلف تماما مع تلك الدراسات التي أجريت على الدول المتقدمة، وأن المنطلقات النظرية للحصول لنتائج إيجابية غير متوفرة.

توصيات الدراسة:

- بعد النتائج المتوصل إليها يمكن الخروج ببعض التوصيات متمثلة في النقاط التالية:
- العمل على رفع مستوى الإنتاج خارج قطاع المحروقات وتوزيعه، وتشجيع المصدرين برفع العراقيل عنهم ومنحهم تسهيلات، خاصة وأن الجزائر تملك مؤهلات هامة في عدة قطاعات إنتاجية. والحد من التنامي المفرط للواردات وإعادة توزيعها خارج منطقة الأورو.
 - تطوير قطاع الخدمات وتحسينه باعتباره مورد هام للعملة الصعبة، ولدوره البارز في تحسين وضعية الحساب الجاري، خاصة وأن قطاع الخدمات يمثل مورد مهم جدا في اقتصاديات الدول المتقدمة له وزن في موازين مدفوعاتها. وضرورة الابتعاد عن التوجهات التي لا تفكر إلا في مداخيل المحروقات.
 - تحفيز الجزائريين المتواجدين بالخارج على تحويل مدخراتهم إلى الجزائر وبالخصوص في الدول المتقدمة، باعتبار أن عدد هام من الجالية الجزائرية متواجدة بأوروبا، وذلك بإتباع القنوات الرسمية لتحويلها، ولا يتأتى ذلك إلا بتطوير القطاع المالي والمصرفي، بالإضافة إلى منح تحفيزات وتسهيلات لذلك.
 - اتخاذ التدابير والإجراءات اللازمة للحد من اتساع رقعة سوق الصرف الموازي وتنظيمه في مكاتب صرف والحد من الخسائر الناتجة عن تقلبات أسعار الصرف في الأسواق الدولية، وذلك بالإدارة الحكيمة لاحتياطات الصرف.

آفاق الدراسة:

فيما يخص آفاق البحث، فإن هذه الدراسة اقتصرت على أحد مكونات ميزان المدفوعات ويمكن أن تشمل حساب رأس المال، كما أن المعطيات المعتمد عليها في الدراسة سنوية ويمكن توسيعها إلى بيانات شهرية لزيادة عدد مشاهدات السلاسل الزمنية، وفيما يتعلق بسعر الصرف تم أخذ السعر الاسمي فقط للدينار مقابل الدولار الذي تسعى السلطات النقدية دوما لتقريبه من السعر الحقيقي، كما يمكن إضافة تقلبات أهم العملات الرئيسية في الأسواق الدولية إلى الدراسة، أو إجراء دراسة مقارنة لبعض الدول والتكتلات الإقليمية والدولية؛ لذلك يمكن معالجة الموضوع من جوانب مختلفة، أو دراسة بعض المواضيع ذات الصلة مستقبلا كإدارة سعر الصرف في ظل العولمة أو الأزمات، ودور أنظمة الصرف في تحقيق النمو الاقتصادي.

قائمة المراجع

أولا - مراجع اللغة العربية

الكتب

1. أسامة محمد الفولي، مجدى شهاب "العلاقات الاقتصادية الدولية"، دار الجامعة الجديدة للنشر القاهرة، 1997.
2. الصادق علي ولطفة عبد الوهاب، محمد، محمد حسني، نظم وسياسات أسعار الصرف، أبوظبي صندوق النقد العربي، 1997.
3. الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ط 6، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر. 2000
4. الطاهر لطرش، الاقتصاد النقدي والبنكي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2007 .
5. الهادي خالدي، المرأة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، الجزائر، دار هومة، الجزائر 1996.
6. تومي صالح، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، 2004.
7. حميدات محمود، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر جوان 2000.
8. رشاد العصار، عليان الشريف، المالية الدولية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2000.
9. رمون بتران، الاقتصاد المالي الدولي، ترجمة محمود أنسي، مؤسسة فرانكلين، القاهرة 1975.
10. زينب حسن عوض الله، الاقتصاد الدولي- نظرة عامة على بعض القضايا- الدار الجامعية الإسكندرية 1998.
11. زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة الأزريطية، الإسكندرية، مصر 2004.
12. سامي خليل،_ النقود والبنوك، الكويت 1989.
13. سيد عيسى، أسواق وأسعار صرف النقد الأجنبي، مؤسسة النقد السعودي (بدون تاريخ).
14. عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالي، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن 2011
15. عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثالثة، 2006.

16. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، 2004
17. عبد المنعم السيد على وعبد الرحمان حبيب، نظام النقد الدولي والتجارة الخارجية للبلدان العربية، المؤسسة الجامعية، بيروت، 1986.
18. مجدي محمود شهاب و سوزي عدلي ناشد، أسس العلاقات الاقتصادية الدولية، بيروت لبنان، منشورات الحلبي الحقوقية، 2010.
19. محمد الناشد، التجارة الخارجية والداخلية، ماهيتها وتخطيطها، منشورات جامعة حلب، 1988.
20. محمد علي الجاسم، الاقتصاد الدولي، ج1، دار الجاحظ، بغداد، 1976.
21. محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996.
22. محمود يونس، اقتصاديات دولية، الدار الجامعية، مصر، 1999 .
23. مروان عطوان، أسعار صرف العملات، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 1992 .
24. مسعود مجيطن، دروس في المالية الدولية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013.
25. نعمان سعدي، البعد الدولي للنظام النقدي برعاية صندوق النقد الدولي، دار بلقيس، الجزائر، 2011.
26. وسام ملاك، الظواهر النقدية على المستوى الدولي، دار المنهل اللبناني، بيروت لبنان 2001.

أطروحات الدكتوراه

27. بربري محمد أمين، الاختيار الأمثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي، أطروحة دكتوراه غ م، جامعة الجزائر، 2011 .
28. بن الزاوي عبد الرازق، سلوك سعر الصرف الحقيقي وأثر انحرافه عن مستواه على النمو الاقتصادي في الجزائر 1970-2007 أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر3، 2011 .
29. لخضر عزي، صرف الدينار بين واقعية السوق وصندوق النقد الدولي، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2006 .
30. محمد راتول، سياسات التعديل الهيكلي ومدى معالجتها للاختلال الخارجي -التجربة الجزائرية- ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر 2000
31. مشهور هذلول بربور، العوامل المؤثرة في انتقال أسعار صرف العملات الأجنبية على مؤشر الأسعار في الأردن 1985-2006 أطروحة دكتوراه منشورة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن، 2008.

رسائل الماجستير

32. باريك محمد، التحرير التجاري وسعر الصرف الحقيقي، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، 2014، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان.
33. بليمان سعاد، إشكالية تسيير سياسة سعر الصرف في اقتصاد ناشئ، دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2008.
34. بن قدور علي، دراسة أثر تغيرات سعر الصرف على نموذج التوازن الاقتصادي الكلي، رسالة ماجستير غ م المركز الجامعي سعيدة 2005.
35. جعفري عمار، إشكالية اختيار نظام الصرف الملائم في ظل التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013 .
36. زاهر عبد الحليم خضر، تأثير سعر الصرف على المؤشرات الكلية للاقتصاد الفلسطيني، رسالة ماجستير جامعة الأزهر فلسطين، 2012.
37. سامية مقعاش، العملة الأوروبية الموحدة "اليورو" وانعكاساتها على ميزان المدفوعات الجزائري، مذكرة ماجستير، في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر باتنة 2007.
38. سعيدي نعمان، سياسة الصرف في إطار برامج التصحيح الهيكلي، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر.
39. عمر حميدات، أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات حالة الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2011.
40. عمر حميدات، أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات - دراسة حالة الجزائر - رسالة ماجستير غ م جامعة الجزائر 2005
41. عمر مؤذن، تغير سعر صرف الدينار الجزائري وأثره على ميزان المدفوعات في الفترة ما بين 1990-2010، مذكرة ماجستير، جامعة الدكتور يحي فارس المدية 2012.
42. يوسف عبد الباقي، دور سعر الصرف في تعديل ميزان المدفوعات للدول النامية - حالة الجزائر -، رسالة ماجستير، غ م جامعة الجزائر، 2001 .

مقالات ومجلات

43. الغوث ولد الطالب جدو، سياسة تخفيض قيمة العملة الموريتانية وآثارها على ميزان المدفوعات، متوفر على: <http://members.aruc.org/web/auc>
44. آتيش جوش وأوما راماكريشنان: هل أوجه العجز في الحساب الجاري لها أهمية؟ مجلة التمويل والتنمية، ديسمبر 2006.
45. بربري محمد أمين، البعد الاقتصادي لتحرير سعر صرف الدينار الجزائري، الملتقى الدولي حول أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة- بومرداس-، ديسمبر 2005
46. بربري محمد أمين: مبررات ودوافع التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 7 كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة- بومرداس-، ديسمبر 2005
47. بطاهر علي، سياسة التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد، السادس الثاني، 2004.
48. بلقاسم العباس، سياسات أسعار الصرف، سلسلة جسر التنمية، العدد 23، الكويت، 2003.
49. جميلة الجوزي: ميزان المدفوعات الجزائري في ظل السعي للانضمام إلى منظمة التجارة، مجلة الباحث العدد 11، 2012.
50. علي توفيق الصادق وآخرون، سياسات وإدارة أسعار الصرف في البلدان العربية، سلسلة بحوث ومناقشات حلقات العمل، العدد 3، صندوق النقد العربي، أبو ظبي 1997.
51. عبد النبي حسن يوسف، تخفيض النقود بين عجز المدفوعات وعجز السياسات إدارة أ جامعة حلوان،
52. روبا دوتا غوبنتا وآخرون: التحرك نحو مرونة سعر الصرف: كيف ومتى وبأي سرعة؟ قضايا اقتصادية 38، صندوق النقد الدولي، 2006.
53. لويس أ ف كاتاو: لماذا أسعار الصرف حقيقية، مجلة التمويل والتنمية، سبتمبر 2007.
54. سماعلي فوزي: الاتجاهات الحديثة في تطور سعر صرف الدينار في الجزائر، مجلة الحكمة، العدد 21، 2013.
55. شعيب بنونورة، خياط رحمة: سياسة سعر الصرف بالجزائر نمذجة قياسية للدينار الجزائري، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 5 سنة 2011.
56. مارك ستون وآخرون، أنظمة سعر الصرف، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 45، العدد 1، 2008.
57. الشريف بقة، عبد الحميد مرغيت تجربة الهند في تحرير حساب رأس المال لميزان المدفوعات والدروس المستفادة للاقتصاد الجزائري <http://iefpedia.com/arab>

التقارير

58. التقرير السنوي لبنك الجزائر 2013 ، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر.
59. التقرير السنوي لبنك الجزائر 2014، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر.
60. التقرير العربي الاقتصادي الموحد 2014 ، صندوق النقد العربي.
61. التقرير السنوي للمدير العام لصندوق النقد العربي لسنة 2014
62. النشرة الإحصائية لبنك الجزائر، جوان 2006
63. النشرة الإحصائية لبنك الجزائر، جوان 2012
64. تقرير محافظ بنك الجزائر التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2012
65. تقرير الأمين العام السنوي 31 لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترو (أوابك) 2004
66. تقرير الأمين العام السنوي 41 لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترو (أوابك) 2014
67. دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي الطبعة السادسة. صندوق النقد الدولي 2009
68. نظم وسياسات أسعار الصرف، معهد السياسات الاقتصادية، صندوق النقد العربي 2002.
69. نشرة صندوق النقد الدولي: أسعار الصرف لا تزال مؤثرة على الاقتصاد، سبتمبر 2015

70. A. Hiouani, " **le marché interbancaire des changes en algerie** ", média-bank, n°24 juin-juillet 1996.
71. FAUGERE J-P et voisin. C (1994)" **le système financier et monétaire international** " édition nathar.
72. Ingram, James C. & Robert M. Dunn, " **International Economics**, 3rd Ed, New York: John Wiley & sons, Inc, 1993.
73. KINDLIBRGER Charles,P & LIDERT H, **Economie internationale, Ed Economica** , paris, 1981.
74. PATRICK Topscalian .**principes des finances internationales**, Economica 1992.
75. Paul.R KRUGMAN et Mourice OBSTFELD, **Economie international**, 3ème Edition, Ouverture Economique.
76. Philipe d'arvisenet, Jean pierre petit, **économie internationale la place des banques**, dunod, paris, 1999.
77. Salvator, r: **International Economics**, John wihy & sons, New Yourk 2001.
78. TAHAR Ben Merzouka & MONGI Safra, **Monnaie et Finance Internationale**, Ed Elharmatan, Paris, 1994.
79. TALIN KORANCHELIANE, «**the equilibrium real exchange rate in a commodity-Algeria's experience**», IMF working paper,July n2005
80. Xiang Ming Li, " **Trade Liberalization and Real Exchange Rate Movement**", N° 3, Vol 51, 2004.

ملاحف

ملحق رقم (01)

تطور رصيد الحساب الجاري للجزائر للفترة 1992-1998 بالمليار دولار

(En Milliards de Dollars)	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
Solde extérieur courant	1,30	0,80	-1,84	-2,24	1,25	3,45	-0,91
Balance commerciale	3,21	2,42	-0,26	0,16	4,13	5,69	1,51
Exportations, f.o.b.	11,51	10,41	8,89	10,26	13,22	13,82	10,14
Hydrocarbures	10,98	9,88	8,61	9,73	12,65	13,18	9,77
Autres	0,53	0,53	0,28	0,53	0,57	0,64	0,37
Importations, (f.o.b)	-8,30	-7,99	-9,15	-10,10	-9,09	-8,13	-8,63
Services, hors revenus des facteurs, nets	-1,14	-1,01	-1,24	-1,33	-1,40	-1,08	-1,48
Crédits	0,62	0,60	0,69	0,68	0,75	1,07	0,74
Débts	-1,76	-1,61	-1,93	-2,01	-2,15	-2,15	-2,22
Revenu des facteurs, net	-2,16	-1,75	-1,74	-2,19	-2,35	-2,22	-2,00
Crédits	0,11	0,15	0,10	0,12	0,21	0,26	0,37
Débts	-2,27	-1,90	-1,84	-2,31	-2,56	-2,48	-2,37
Païement des intérêts	-2,27	-1,90	-1,84	-2,31	-2,24	-2,11	-1,95
Parts associés. Sonatrach.			0,00	0,00	-0,32	-0,37	-0,42
Transfert, net	1,39	1,14	1,40	1,12	0,88	1,06	1,06

المصدر: النشرة الإحصائية لبنك الجزائر - جوان 2012 ص: 86

ملحق رقم (02)

تطور رصيد الحساب الجاري للجزائر للفترة 1999-2004

(En Milliards de Dollars)	1999	2000	2001	2002	2003	2004
Solde extérieur courant	0,02	8,93	7,06	4,37	8,84	11,12
Balance commerciale	3,36	12,30	9,61	6,70	11,14	14,27
Exportations, f.o.b.	12,32	21,65	19,09	18,71	24,46	32,22
Hydrocarbures	11,91	21,06	18,53	18,11	23,99	31,55
Autres	0,41	0,59	0,56	0,61	0,47	0,66
Importations, (f.o.b)	-8,96	-9,35	-9,48	-12,01	-13,32	-17,95
Services, hors revenus des facteurs, nets	-1,84	-1,45	-1,53	-1,18	-1,35	-2,01
Crédits	0,72	0,91	0,91	1,30	1,57	1,85
Débts	-2,56	-2,36	-2,44	-2,48	-2,92	-3,86
Revenu des facteurs, net	-2,29	-2,71	-1,69	-2,23	-2,70	-3,60
Crédits	0,22	0,38	0,85	0,68	0,76	0,99
Débts	-2,51	-3,09	-2,54	-2,91	-3,46	-4,59
Païement des intérêts	-1,85	-1,93	-1,52	-1,31	-1,18	-1,29
Parts associés. Sonatrach.	-0,66	-1,16	-1,02	-1,60	-2,28	-3,30
Transfert, net	0,79	0,79	0,67	1,07	1,75	2,46

المصدر: النشرة الإحصائية لبنك الجزائر - جوان 2012 ص: 87

ملحق رقم (03)

تطور رصيد الحساب الجاري للجزائر للفترة 2005-2011

(En Milliards de Dollars)	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
Solde extérieur courant	21,18	28,95	30,54	34,45	0,40	12,15	19,70
Balance commerciale	26,47	34,06	34,24	40,60	7,78	18,21	27,94
Exportations, f.o.b.	46,33	54,74	60,59	78,59	45,19	57,09	72,88
Hydrocarbures	45,59	53,61	59,61	77,19	44,42	56,12	71,66
Autres	0,74	1,13	0,98	1,40	0,77	0,97	1,22
Importations, (f.o.b)	-19,86	-20,68	-26,35	-37,99	-37,40	-38,89	-44,94
Services, hors revenus des facteurs, nets	-2,27	-2,20	-4,09	-7,59	-8,70	-8,34	-8,79
Crédits	2,51	2,58	2,84	3,49	2,99	3,57	3,77
Débits	-4,78	-4,78	-6,93	-11,08	-11,68	-11,91	-12,56
Revenu des facteurs, net	-5,08	-4,52	-1,83	-1,34	-1,32	-0,37	-2,04
Crédits	1,43	2,42	3,81	5,13	4,75	4,60	4,45
Débits	-6,51	-6,94	-5,64	-6,47	-6,06	-4,96	-6,49
Paiement des intérêts	-1,03	-0,76	-0,23	-0,19	-0,17	-0,11	-0,24
Parts associés. Sonatrach.	-4,74	-5,29	-3,90	-4,56	-3,92	-3,93	-4,97
Transfert, net	2,06	1,61	2,22	2,78	2,63	2,65	2,59

المصدر: النشرة الإحصائية لبنك الجزائر - جوان 2012 ص: 88

ملحق رقم (04)

تطور رصيد الحساب الجاري للجزائر للفترة 2010-2014

	2010	2011	2012	2013	2014 *
	(En milliards de dollars E.U. ; sauf indication contraire)				
Solde extérieur courant	12,149	17,766	12,418	0,999	-9,434
Balance commerciale	18,205	25,961	20,167	9,727	0,326
Exportations (f.o.b.)	57,090	72,888	71,736	64,714	59,996
Hydrocarbures	56,121	71,861	70,583	63,863	58,362
Autres (hors hydrocarbures)	0,969	1,227	1,153	1,051	1,634
Importations (f.o.b.)	-38,885	-46,927	-51,569	-54,987	-59,670
Services, hors revenus des facteurs, nets	-8,340	-8,805	-7,006	-6,999	-8,159
Crédits	3,567	3,745	3,822	3,778	3,547
Débits	-11,907	-12,550	-10,828	-10,777	-11,706
Revenus des facteurs nets	-0,366	-2,039	-3,906	-4,521	-4,883
Crédits	4,598	4,453	3,733	3,548	3,170
Débits	-4,964	-6,492	-7,639	-8,069	-8,053
Paiements des intérêts	-0,110	-0,241	-0,134	-0,067	-0,045
Autres	-4,854	-6,251	-7,505	-8,002	-8,008
dont: part des associés (hydrocarb.)	-3,930	-4,970	-6,342	-5,911	-5,256
Transferts nets	2,650	2,649	3,163	2,792	3,282

المصدر: التقرير السنوي لبنك الجزائر 2014 - التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر ص: 48

ملحق رقم (05)

أسعار النفط الخام الإسمية والحقيقية،
2014-2000
(دولار / برميل)

السنة	السعر الإسمي	الرقم القياسي* 100 = 2000	السعر الحقيقي بأسعار 2000
2000	27.6	100.0	27.6
2001	23.1	101.9	22.7
2002	24.3	103.5	23.5
2003	28.2	105.2	26.8
2004	36.0	107.3	33.5
2005	50.6	109.5	46.2
2006	61.0	111.8	54.6
2007	69.1	114.2	60.5
2008	94.4	116.4	81.1
2009	61.0	117.2	52.0
2010	77.4	118.4	65.4
2011	107.5	120.0	89.6
2012	109.5	121.4	90.2
2013	105.9	122.8	86.2
** 2014	96.2	124.5	77.3

* الرقم القياسي يمثل مخفض الناتج المحلي الاجمالي في الدول الصناعية ، كما ينشرها صندوق النقد الدولي.
** بيانات تقديرية.

المصدر:

- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبتروول - الادارة الاقتصادية -
- أعداد مختلفة من التقرير الشهري لمنظمة أوبك ، وتقرير الاحصائيات المالية الدولية، أكتوبر 2014 لصندوق
النقد الدولي (IMF).

ملحق رقم (06)

نسبة تغيرات سعر الصرف مقابل الميزان التجاري 1990-2014

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
سعر الصرف	9	18,5	21,8	23,4	36,05	47,66	54,74	57,7	58,74	66,6	75,25	77,26	79,68
التغير %	-	105,56	17,84	7,34	54,06	32,21	14,86	5,41	1,80	13,38	12,99	2,67	3,13
الميزان ت	3,11	4,67	3,21	2,42	-0,26	0,16	4,13	5,69	1,51	3,36	12,30	9,61	6,71
التغير %		50,16	-31,26	-24,61	-110,7	-161,5	2481,25	37,77	-73,46	122,52	266,07	-21,87	-30,18
السنة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	
سعر الصرف	77,39	72,6	73,35	72,64	69,36	64,56	72,4	74,4	72,85	75,55	79,38	80,56	
التغير %	-2,87	-6,19	1,03	-0,97	-4,52	-6,92	12,14	2,76	-2,08	3,71	5,06	1,49	
الميزان ت	11,14	14,26	26,47	34,06	34,24	40,60	7,79	18,20	27,94	20,17	9,73	0,32	
التغير %	66,02	28,01	85,62	28,67	0,53	18,57	-80,81	133,63	53,52	-27,8	-51,7	-96,71	

المصدر : من إعداد الطالب بناء على النشرة الإحصائية لبنك الجزائر جوان 2012

ملحق رقم (07)

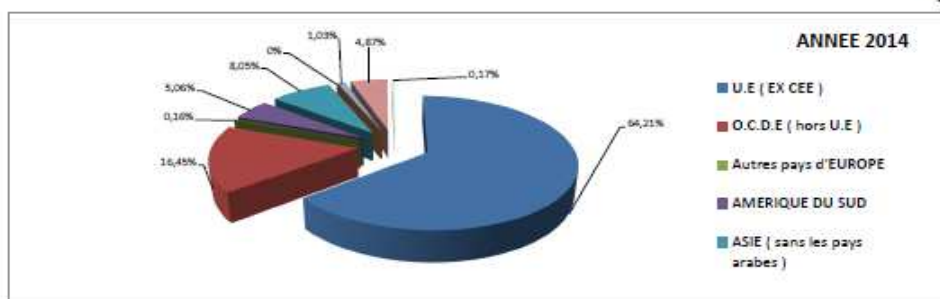
EVOLUTION DU COMMERCE EXTERIEUR DE L'ALGERIE PAR REGIONS ECONOMIQUES
 PERIODE: Années 2005- 2015*

EXPORTATIONS

Unité: Millions USDollars

REGIONS ECONOMIQUES	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015*
U.E (EX CEE)	25 593	28 750	26 833	41 246	23 186	28 009	37 307	39 797	41 277	40 378	19 930
O.C.D.E (hors U.E)	14 963	20 546	25 387	28 614	15 326	20 278	24 059	20 029	12 210	10 344	4 134
Autres pays d'EUROPE	15	7	7	10	7	10	102	36	52	98	30
AMERIQUE DU SUD	3 124	2 398	2 596	2 875	1 841	2 620	4 270	4 228	3 211	3 183	1 131
ASIE (sans les pays arabes)	1 218	1 792	4 004	3 765	3 320	4 082	5 168	4 683	4 697	5 060	1 733
OCEANIE	-	-	55	-	-	-	41	-	-	-	60
pays Arabes (sans U.M.A)	621	591	479	797	564	604	810	958	797	648	439
Pays du MAGHREB	418	515	760	1 626	857	1 281	1 586	2 073	2 639	3 065	1 319
Autres pays d'AFRIQUE	49	14	42	365	93	79	146	62	91	110	84
TOTAL	46 001	54 613	60 163	79 298	45 194	57 053	73 489	71 866	64 974	62 886	28 860

(*) 9 mois



Source : <http://www.douane.gov.dz/Rapports%20periodiques.html> consulté le : 15/03/2016

ملحق رقم (08)

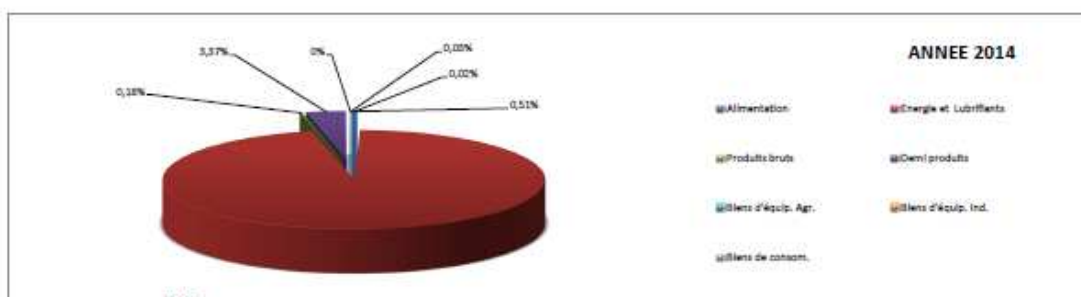
EVOLUTION DU COMMERCE EXTERIEUR DE L'ALGERIE PAR GROUPES D'UTILISATION
 PERIODE: Années 2005 - 2015*

EXPORTATIONS

Unité: Millions USDollars

GROUPES D'UTILISATION	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015*
Alimentation	67	73	88	119	113	315	355	315	402	323	183
Energie et Lubrifiants	45 094	53 429	58 831	77 361	44 128	55 527	71 427	69 804	62 960	60 304	27 200
Produits bruts	134	195	169	334	170	94	161	168	109	209	77
Demi produits	651	828	993	1 384	692	1 056	1 496	1 527	1 458	2 121	1 278
Biens d'équip. Agr.	-	1	1	1	-	1	-	1	-	2	-
Biens d'équip. Ind.	36	44	46	67	42	30	35	32	28	26	14
Biens de consom.	19	43	35	32	49	30	15	19	17	21	8
TOTAL	46 001	54 613	60 163	79 298	45 194	57 053	73 489	71 866	64 974	62 886	28 860

(*) 9 mois



Source : <http://www.douane.gov.dz/Rapports%20periodiques.html> consulté le : 15/03/2016

ملحق رقم (09)

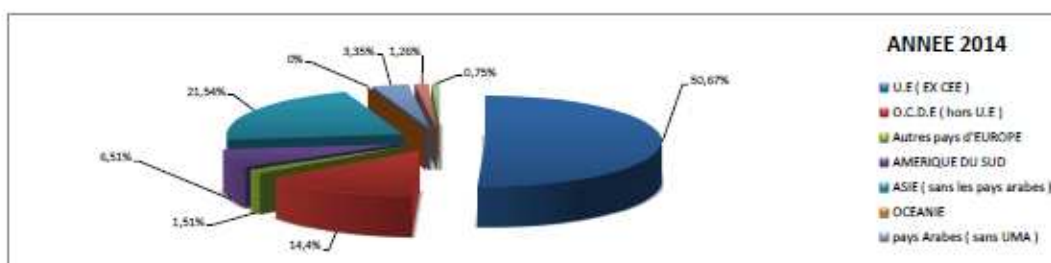
EVOLUTION DU COMMERCE EXTERIEUR DE L'ALGERIE PAR REGIONS ECONOMIQUES
PERIODE: Années 2005- 2015*

IMPORTATIONS

Unité: Millions USDollars

REGIONS ECONOMIQUES	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015*
U.E (EX CEE)	11 255	11 729	14 427	20 985	20 772	20 704	24 616	26 333	28 724	29 684	19 011
O.C.D.E (hors U.E)	3 506	3 738	5 363	7 245	6 435	6 519	6 219	6 160	6 965	8 436	5 612
Autres pays d'EUROPE	1 058	777	715	659	728	388	579	1 652	1 213	886	994
AMERIQUE DU SUD	1 249	1 281	1 672	2 179	1 866	2 380	3 931	3 590	3 466	3 815	2 051
ASIE (sans les pays arabes)	2 506	3 055	4 318	6 916	7 574	8 280	8 873	9 538	10 623	12 619	9 315
OCEANIE	31	-	-	-	2	-	-	-	-	-	-
pays Arabes (sans UMA)	387	493	621	705	1 089	1 262	1 760	1 555	2 414	1 952	1 428
Pays du MAGHREB	217	235	284	395	478	544	691	807	1 029	738	492
Autres pays d'AFRIQUE	148	148	231	395	350	396	578	741	594	440	289
TOTAL	20 357	21 456	27 631	39 479	39 294	40 473	47 247	50 376	55 028	58 580	39 192

(*) 9 mois

Source : <http://www.douane.gov.dz/Rapports%20periodiques.html> consulté le : 15/03/2016

ملحق رقم (10)

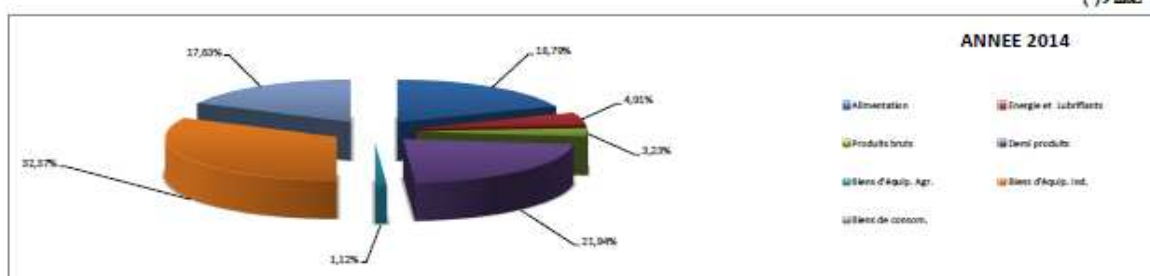
EVOLUTION DU COMMERCE EXTERIEUR DE L'ALGERIE PAR GROUPES D'UTILISATION
PERIODE: Années 2005- 2015*

IMPORTATIONS

Unité: Millions USDollars

GROUPES D'UTILISATION	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015*
Alimentation	3 587	3 800	4 954	7 813	5 863	6 058	9 850	9 022	9 520	11 005	7 052
Energie et Lubrifiants	212	244	324	594	549	955	1 164	4 955	4 385	2 879	1 699
Produits bruts	751	843	1 325	1 394	1 200	1 409	1 783	1 839	2 042	2 892	1 277
Demi produits	4 088	4 934	7 105	10 014	10 165	10 098	10 685	10 628	11 320	12 852	8 972
Biens d'équip. Agr.	160	96	146	174	233	341	387	330	568	658	526
Biens d'équip. Ind.	8 452	8 528	8 534	13 093	15 139	15 776	16 050	13 604	16 194	18 062	12 105
Biens de consom.	3 107	3 011	5 243	6 397	6 145	5 836	7 328	9 997	11 220	10 334	6 573
TOTAL	20 357	21 456	27 631	39 479	39 294	40 473	47 247	50 376	55 028	58 580	39 192

(*) 9 mois

Source : <http://www.douane.gov.dz/Rapports%20periodiques.html> consulté le : 15/03/2016

ملحق رقم (11)

نتائج اختبار ADF لاستقرار السلسلة الزمنية TC في المستوى

Null Hypothesis: TC has a unit root
 Exogenous: None
 Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	0.649522	0.8493
Test critical values: 1% level	-2.669359	
5% level	-1.956406	
10% level	-1.608495	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: TC has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.438053	0.0195
Test critical values: 1% level	-3.737853	
5% level	-2.991878	
10% level	-2.635542	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: TC has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.840590	0.6531
Test critical values: 1% level	-4.394309	
5% level	-3.612199	
10% level	-3.243079	

ملحق رقم (12)

نتائج اختبار ADF لاستقرارية السلسلة الزمنية TC عند الفروق الأولى

Null Hypothesis: D(TC) has a unit root
 Exogenous: None
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.786906	0.0075
Test critical values: 1% level	-2.669359	
5% level	-1.956406	
10% level	-1.608495	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(TC) has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.101749	0.0405
Test critical values: 1% level	-3.752946	
5% level	-2.998064	
10% level	-2.638752	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(TC) has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.413535	0.0741
Test critical values: 1% level	-4.416345	
5% level	-3.622033	
10% level	-3.248592	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

ملحق رقم (13)

نتائج اختبار PP لاستقرارية السلسلة الزمنية TC عند الفروق الأولى

Null Hypothesis: D(TC) has a unit root

Exogenous: None

Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-2.728222	0.0087
Test critical values:		
1% level	-2.669359	
5% level	-1.956406	
10% level	-1.608495	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	19.28356
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	16.58173

Null Hypothesis: D(TC) has a unit root

Exogenous: Constant

Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-3.057515	0.0443
Test critical values:		
1% level	-3.752946	
5% level	-2.998064	
10% level	-2.638752	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	17.80393
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	16.29124

Null Hypothesis: D(TC) has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-3.331314	0.0862
Test critical values:		
1% level	-4.416345	
5% level	-3.622033	
10% level	-3.248592	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	16.31665
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	13.97279

ملحق رقم (14)

نتائج اختبار ADF لاستقرار السلسلة الزمنية TC عند الفروق الثانية

Null Hypothesis: D(TC,2) has a unit root

Exogenous: None

Bandwidth: 20 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-10.64503	0.0000
Test critical values:		
1% level	-2.674290	
5% level	-1.957204	
10% level	-1.608175	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(TC,2) has a unit root

Exogenous: Constant

Bandwidth: 20 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-11.28035	0.0000
Test critical values:		
1% level	-3.769597	
5% level	-3.004861	
10% level	-2.642242	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	24.83198
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	2.181044

Null Hypothesis: D(TC,2) has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Bandwidth: 20 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-10.70213	0.0000
Test critical values:		
1% level	-4.440739	
5% level	-3.632896	
10% level	-3.254671	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	24.83160
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	2.162855

ملحق رقم (15)

نتائج اختبار ADF لاستقرار السلسلة الزمنية CC في المستوى

Null Hypothesis: CC has a unit root
 Exogenous: None
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.611955	0.0994
Test critical values:		
1% level	-2.664853	
5% level	-1.955681	
10% level	-1.608793	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: CC has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.871078	0.3394
Test critical values:		
1% level	-3.737853	
5% level	-2.991878	
10% level	-2.635542	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: CC has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.549534	0.7826
Test critical values:		
1% level	-4.394309	
5% level	-3.612199	
10% level	-3.243079	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

ملحق رقم (16)

نتائج اختبار ADF لاستقرارية السلسلة الزمنية CC عند الفروق الأولى

Null Hypothesis: D(CC) has a unit root
 Exogenous: None
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.062415	0.0000
Test critical values: 1% level	-2.669359	
5% level	-1.956406	
10% level	-1.608495	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(CC) has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.954166	0.0006
Test critical values: 1% level	-3.752946	
5% level	-2.998064	
10% level	-2.638752	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(CC) has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.034116	0.0027
Test critical values: 1% level	-4.416345	
5% level	-3.622033	
10% level	-3.248592	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

ملحق رقم (17)
نتائج نموذج VAR للسلسلتين TC و CC

Vector Autoregression Estimates
Date: 04/21/16 Time: 12:10
Sample (adjusted): 1991 2014
Included observations: 24 after adjustments
Standard errors in () & t-statistics in []

	TC	CC
TC(-1)	0.889357 (0.04182) [21.2670]	0.089940 (0.09299) [0.96718]
CC(-1)	-0.104780 (0.08405) [-1.24666]	0.607255 (0.18690) [3.24913]
C	10.47825 (2.42778) [4.31598]	-2.437316 (5.39865) [-0.45147]
R-squared	0.961350	0.448376
Adj. R-squared	0.957669	0.395840
Sum sq. resids	330.6298	1634.907
S.E. equation	3.967906	8.823419
F-statistic	261.1661	8.534689
Log likelihood	-65.52987	-84.70998
Akaike AIC	5.710823	7.309165
Schwarz SC	5.858079	7.456421
Mean dependent	62.60083	8.141667
S.D. dependent	19.28547	11.35170
Determinant resid covariance (dof adj.)		944.4118
Determinant resid covariance		723.0653
Log likelihood		-147.1110
Akaike information criterion		12.75925
Schwarz criterion		13.05377

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتوى
VII	إهداء
VIII	شكر وعرهان
IX	ملخص الدراسة
X	قائمة المحتويات
XI	قائمة الجداول والأشكال
XII	قائمة الملاحق
أ - د	مقدمة عامة
1	الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لسعر الصرف والحساب الجاري
2	تمهيد
2	المبحث الأول: مفاهيم عامة حول سعر الصرف والحساب الجاري
2	المطلب الأول: سعر الصرف، النظريات والعوامل المفسرة لتغيراته
3	أولاً: مفهوم سعر الصرف
3	1- تعريف سعر الصرف
4	2- أنظمة سعر الصرف
6	3- وظائف سعر الصرف
6	ثانياً: العوامل المؤثرة في سعر الصرف
6	1- العوامل الاقتصادية
9	2- العوامل غير الاقتصادية
9	ثالثاً: تغيرات سعر الصرف
10	1- تخفيض قيمة العملة
12	2- رفع قيمة العملة
14	المطلب الثاني: الحساب الجاري والدلالة الاقتصادية لأرصده
14	أولاً: مفهوم الحساب الجاري.
14	1- تعريف الحساب الجاري
15	2- مكونات الحساب الجاري
16	ثانياً: الدلالة الاقتصادية لرصيد ميزان العمليات الجارية
16	1- رصيد ميزان العمليات الجارية وتفسيره
18	2- علاقة العمليات الجارية ببعض المؤشرات الاقتصادية
19	3- رصيد ميزان العمليات الجارية وتأثيره على الصرف

20	المبحث الثاني: الدراسات السابقة
20	المطلب الأول: دراسات باللغة العربية ومناقشتها
20	أولا: تصنيف دراسات اللغة العربية
23	ثانيا: المناقشة
24	المطلب الثاني: دراسات باللغة الأجنبية ومناقشتها
24	أولا: تصنيف الدراسات اللغة الأجنبية
27	ثانيا: المناقشة
28	خلاصة الفصل
29	الفصل الثاني: دراسة تغيرات الدينار الجزائري وأثرها على الحساب الجاري 1990-2014
30	تمهيد
30	المبحث الأول: تطور نظام صرف الدينار وتغيرات رصيد الحساب الجاري
31	المطلب الأول: تطور نظام سعر صرف الدينار الجزائري
31	أولا: مرحلة ربط الدينار بعملة واحدة
32	ثانيا: مرحلة ربط الدينار بسلة من العملات 1973
33	ثالثا: مرحلة التسيير الحركي لسعر الصرف
33	1- الانزلاق التدريجي
34	2- التخفيض الصريح
34	رابعا: مرحلة تطور نظام التعويم المدار لسعر الصرف 1994
34	1- نظام جلسات التثبيت
35	2- سوق الصرف البنينة
36	3- الرقابة على الصرف وتحويلية الدينار
38	خامسا: التطورات الحديثة للدينار الجزائري
40	المطلب الثاني: تحليل تطور وضعية رصيد ميزان العمليات الجارية
40	أولا: تطور رصيد الميزان التجاري
40	1- تطور الصادرات الجزائرية خلال 1990-2014
44	2- تطور الواردات الجزائرية خلال 1990-2014
47	3- تطور الميزان التجاري للجزائر خلال 1990-2014
49	ثانيا: تطور ميزان الخدمات للجزائر
50	ثالثا: تطور التحويلات من جانب واحد
51	رابعا: تطور رصيد ميزان العمليات الجارية

53	المبحث الثاني: تحليل أثر تغير سعر صرف الدينار الجزائري على الحساب الجاري
54	المطلب الأول: أثر تغير سعر صرف الدينار على بنود الحساب الجاري
54	أولاً: أثر تغير سعر الصرف على الميزان التجاري
54	1- أثر تغيرات سعر الصرف على الصادرات 1990-2014
57	2- أثر تغيرات سعر الصرف على الواردات 1990-2014
59	3- أثر تغير سعر الصرف على الميزان التجاري 1990-2014
60	ثانياً: أثر تغير سعر الصرف على الميزان الخدمات
62	ثالثاً: أثر تغير سعر الصرف على التحويلات
63	رابعاً: أثر تغير سعر الصرف على الحساب الجاري
65	خامساً: النمذجة القياسية لأثر تغير سعر صرف الدينار على الحساب الجاري
65	1- دراسة العلاقة التوازنية طويلة الأجل بين سعر الصرف والحساب الجاري
65	أ- نموذج الدراسة
66	ب- وصف البيانات
66	ج- رسم السلاسل الزمنية
67	د- اختبار استقرار السلاسل الزمنية
68	2- اختبار العلاقة قصيرة الأجل بين المتغيرين سعر الصرف والحساب الجاري
68	أ- تحديد درجة الإبطاء المناسبة
68	ب- عرض المعادلات
68	ج- تفسير النتائج
69	المطلب الثاني: نتائج الدراسة ومناقشتها
69	أولاً: نتائج الدراسة
70	ثانياً: مناقشة النتائج
72	خلاصة الفصل
73	خاتمة
77	المراجع
83	الملاحق
96	الفهرس